الدكتور حسان حلاق

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

والدعاوى والتوكيلات الشرعية والقانونية للمسلمين والمسيحيين وللرعايا العثمانيين والأجانب في العهد العثماني





منشورات الحلبي الحقوقية

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

والدعاوى والتوكيلات الشرعية والقانونية للمسلمين والمسيحيين
وللرعايا العثمانيين والأجانب في العهد العثماني

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

والدعاوى والتوكيلات الشرعية والقانونية للمسلمين والمسيحيين وللرعايا العثمانيين والأجانب في العهد العثماني

(وثائق تنشر للمرة الأولى)

الدكتور

حسان حلاق

منشورات الحلبي الحقوقية

منشورات الحلبي الحقوقية

AL - HALABI
LEGAL PUBLICATIONS

الطبعة الأولى

2009©

ISBN 978-9953-524-66-5



منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول:
بناية الزين – شارع القنطاري
مقابل السفارة الهندية
هاتف: 364561 (1-961+)
هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3-961+)

فرع ثان:
سوديكو سكوير
هاتف: 612632 (1-961+)
فاكس: 612633 (1-961+)
ص.ب. 11/0475 بيروت – لبنان
E - mail elhalabi@terra.net.lb
www.halabilawbooks.com

مقدمة

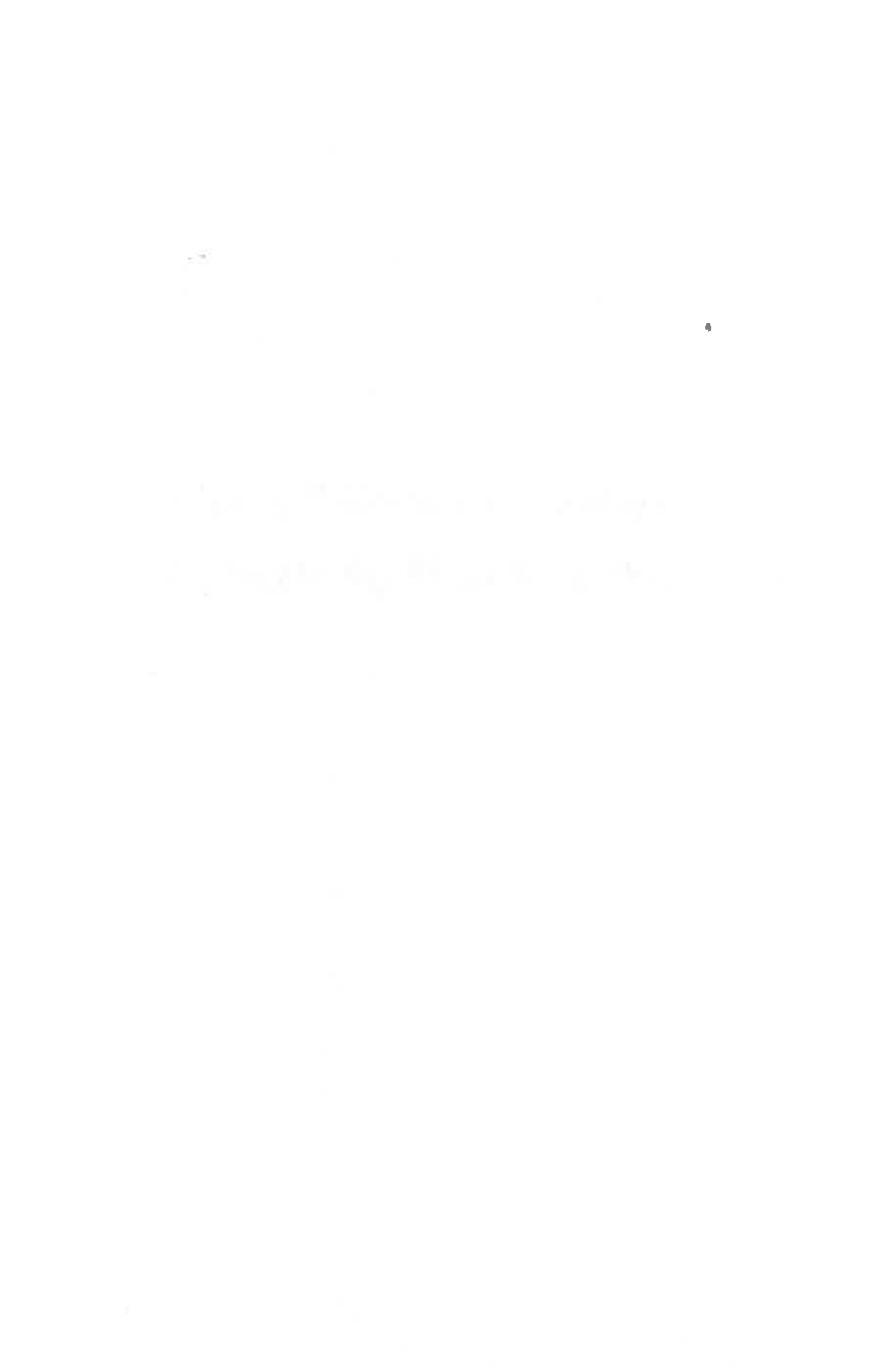
يعالج التاريخ العثماني في بيروت التاريخ السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والديني والمعماري والمنشآت العامة والخاصة، وبمعنى آخر، فإن جميع مظاهر الحياة العثمانية تمثل التاريخ العثماني في بيروت المحروسة. وبكلمة أخرى فإن المصادر المعاصرة للعهد العثماني (1516 ـ 1918) يمكن الاستفادة منها في التأريخ للحياة العثمانية عامة ولبيروت خاصة. ولا يمكن مطلقاً استكمال مقومات التأريخ بشكل علمي وموضوعي لتاريخ بيروت، ما لم تعتمد أيضاً وثائق وسجلات المحكمة الشرعية في بيروت، وهي التي تضمنت جميع مظاهر وقضايا الحياة البيروتية في أدق تفاصيلها، إذ تصور لنا تلك الوثائق والسجلات أموراً على غاية من الأهمية، لذلك اعتمدنا في الدراسة التي قمنا بإعدادها على الكثير من المصادر والمراجع يأتي في مقدمتها وثائق وسجلات المحكمة الشرعية، وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول، أنهيتها بفصل خامس وأخير ميداني وتطبيقي يدل على أهمية وثائق وسجلات المحكمة الشرعية في بيروت لاسيما في ميدان الوثائق الاقتصادية والاجتماعية، وقد تضمنت هذه الدراسة «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدعاوى والتوكيلات الشرعية والقانونية للمسلمين والمسيحيين، وللرعايا العثمانيين والأجانب في العهد

العثماني» من خلال وثائق وسجلات المحكمة الشرعية في بيروت، آملاً أن أكون قد وفقت في إعداد هذه الدراسة لعلها تسد ثغرة في ميدان الدراسات التاريخية المعتمدة على المصادر المعاصرة ووثائق وسجلات المحكمة الشرعية على أن تستكمل في بحوث أخرى بدراسة وثائق الأديرة والكنائس

بيروت المحروسة　　　　　　　　　　أ.د. حسان حلاق

في 12 ربيع الأول 1429هـ ـ 20 آذار (مارس) 2008

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
في بيروت في القرن التاسع عشر



الفصل الأول

أثر موقع بيروت في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البيارتة

1 - أثر سور بيروت وأبوابها في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

2 - الأبواب السبعة والعائلات السبع: الرؤية الاجتماعية والعائلية

الفصل الأول

أثر موقع بيروت في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البيارتة

1 - أثر سور بيروت وأبوابها في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

تقع مدينة بيروت على الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط، يحدها غرباً البحر، وجنوباً ضواحيها ومنطقة خلدة امتداداً إلى صيدا وجوارها، وشرقاً جبل لبنان، وشمالاً البحر، وبعض المناطق - الضواحي الشمالية. وتقع بيروت في إقليم معتدل يتميز بجودة الطقس واعتدال في المناخ وجمال في المنظر. وتذكر بعض المصادر بأن إسم بيروت مشتق من «بيريت» أي الآبار، وذلك لكثرة وجود الآبار والينابيع فيها. وكانت بيوت بيروت العثمانية تذخر بالآبار أو بآبار الجمع ومنهم من رأى أن «بروتا» تعني السرو أو الصنوبر[1].

---

(1) الأب لويس شيخو: بيروت تاريخها وآثارها، ص 19، دار المشرق - بيروت الطبعة الثالثة 1993 أنظر أيضاً:

Said chehab Ed -dine, Geographie humaine de Beyrouth, Sorbonne 1953.

وعندما يقال بيروت في العهد العثماني، إنما كان يقصد بها بيروت الوادعة داخل سورها، وفيما عدا ذلك من مناطق تدخل اليوم في نطاق بيروت، فإنما كانت تعتبر ضواحي بيروت، فقد كانت البسطة والمصيطبة وبرج أبي حيدر وزقاق البلاط والقنطاري والباشوراء، والنويري، والأشرفية وسواها من ضواحي بيروت، وكانت تتميز بكثرة مزارعها وأشجارها لا سيما التوت المرتبط زراعته بإنتاج الحرير، لذا كانت تسمى المناطق على النحو التالي: مزرعة الأشرفية، مزرعة الحمراء، مزرعة القنطاري، مزرعة العرب، وهكذ...[1] كما أن ساحة البرج ذاتها كانت خارج السور، وهكذا أيضاً بالنسبة للبنك العثماني (دائرة الشرطة اللبنانية فيما بعد).

والحقيقة فإن تطور مدينة بيروت خارج السور، إنما جاء نتيجة متطلبات عمرانية واجتماعية واقتصادية وسكانية، حيث بدأت أعداد المدينة تزداد تباعاً. وكانت حتى عام 1746 مجرد مدينة متواضعة تخضع لأحد الضباط الأتراك. ثم سرعان ما بدأت بالتطور الاقتصادي نتيجة للأمن الذي تميزت به، ونتيجة جهود تجارها، مع ما يتميز به ميناؤها من مميزات تؤمن الأمان للسفن، علماً أن روح التسامح عند المسلمين وعدالتهم شد إليها الكثير من التجار الأجانب وتجار المناطق اللبنانية والشامية لا سيما دمشق[2]. وشهدت بيروت بعض الجمود في عهد الوالي أحمد باشا الجزار (1776 ـ 1804)، ولكن سرعان ما استعادت

---

(1) أنظر كتابنا: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، ص 13، الدار الجامعية ـ بيروت 1987.

(2) عن الأوضاع الاقتصادية لمدينة بيروت أنظر: د. حسين سلمان سليمان: بيروت ودمشق تحتلان مكانة صيدا وحلب الاقتصادية. مجلة تاريخ العرب والعالم العدد (35) أيلول (سبتمبر) 1981، ص 48 ـ 55.

نشاطها في عهد واليها سليمان باشا (1804 ـ 1819). ونتيجة التطور الاقتصادي الذي أصابها، فقد بدأت الدول الأوروبية تنتبه إلى أهميتها، فافتتحت الدول الأجنبية ومن بينها فرنسا قنصليات لها في بيروت لا سيما في القرن السابع عشر، لمتابعة نشاط تجارها ورعاياها، وعلاقتهم بهذه المدينة وبمنتجاتها وببضائعها.

وكانت بيروت العثمانية يسيجها سور على غرار أسوار المدن العربية والإسلامية، وقد قام الأمير نائب الشام بتجديد سور بيروت في العصور الوسطى، ثم قام بتنظيمه وتحسينه الوالي أحمد باشا الجزار في أواخر القرن الثامن عشر يوم طمح إلى الاستقلال والخروج على مولاه الأمير يوسف الشهابي[1]. وكان يتخلل سور بيروت أو كما يلفظه البيارته «صور» بالصاد، سبعة أبواب وبعض الأبراج. وكان يمتد هذا السور من شمال الساحة، أي شمال (الهال) الهول وشمال موقع السبيل الحميدي، وما عرف فيما بعد باسم ساحة رياض الصلح، وبمحاذاة حائط سينما كابيتول، ويمتد باتجاه الشرق حتى جامع محمد الأمين ﷺ (زاوية أبو النصر سابقاً) وكنيسة مار جرجس المارونية التي تقع داخل السور. ثم يمتد شمالاً نزولاً إلى سوق أبي النصر، إلى أن يصل حائط السور إلى بناية دعبول تجاه جامع السراي (جامع الأمير عساف). ثم يمتد شمالاً أيضاً إلى غربي مرفأ بيروت حيث ميناء القمح (قرب خان انطون بك). بعد ذلك يمتد السور غرباً حتى مقبرة السمطية التي كانت خارج السور على غرار بقية المقابر. ثم يمتد صعوداً قبلة أي جنوباً باتجاه باب ادريس وكنيسة الكبوشية التي كانت خارج السور، فمدرسة الشيخ عبد الباسط

---

(1) أنظر: د. أسد رستم: آراء وأبحاث، ص 55، منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت 1967. أنظر ايضاً: كريمسكي: رسائل من لبنان 1896 ـ 1898 بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، ص 59، دار المدى ـ بيروت 1985. تقديم وتحقيق وضبط: د. مسعود ضاهر.

الأنسي فسوق المنجدين، ويستمر السور صعوداً إلى أن يلتقي مع بدايته في الساحة. وعن مساحة بيروت، يرى الكونت دومنيل دوبويسون في مقالة: استحكامات بيروت وتحصيناتها القديمة: «كان قياس تلك المدينة من أرصفة مرفئها القديم إلى باب الدركه الجنوبي يبلغ (570) متراً فقط، أما قياس امتدادها من بابها الشرقي أي باب السراي إلى بابها الغربي باب إدريس فما كان يزيد عن (370) متراً. وكان الغالب عليها أسواقها التي في النهار كانت تموج في وسطها وعند أبوابها بحركة البائعين والتجار، ثم تعود إلى هدوئها ليلاً بعد أن تقفل أبوابها وتودع مفاتيحها عند واليها». وفيما يختص بارتفاع جدران السور فتقارب خمسة أمتار، بينما سماكتها حوالي أربعة أمتار[1].

أما أبواب بيروت فقد كانت مصفحة بالحديد تقفل عند المغرب باستثناء باب السراي الذي كان يقفل عند العشاء. وهذه الأبواب هي: بوابة يعقوب، باب الدركاه (الدركه)، باب أبو النصر (باب مستحدث في القرن التاسع عشر)، باب السراي، باب الدباغة، باب السلسلة، باب السمطية، باب ادريس.

ونشير في دراستنا إلى جوانب من ملامح ومواقع هذه الأبواب التي كانت تلتقي عندها العائلات البيروتية، ومن خلالها تتم العمليات الاقتصادية والتجارية والمالية وهي من بداية السور حتى نهايته على النحو التالي[2]:

---

(1) أنظر مجلة المشرق العدد (9) 1922 ص 751 ـ 752، بيروت 1922.

(2) للمزيد من التفاصيل عن هذه الأبواب راجع: شفيق طبارة: بيروت: سورها وأبوابها، مجلة أوراق لبنانية، م 3، جـ 1، ص 278 ـ 282، شفيق طباره: معالم بيروت القديمة، أوراق لبنانية، م 3، جـ 1، ص 16 ـ 21. طه الولي: أبواب بيروت، مجلة المقاصد، العدد (21) ص 44 ـ 50، 120، بيروت 1984. داوود كنعان: بيروت في التاريخ، ص 89، مطبعة عون ـ بيروت 1963.

1 ـ **باب يعقوب أو بوابة يعقوب**: يقع هذا الباب من الجهة الجنوبية لبيروت القديمة على الطرف الشمالي لطلعة الأميركان شرقي السراي الكبير تجاه صيدلية نجا القريبة من سينما كابيتول فيما بعد، وقرب درج الأربعين. وكان هذا الباب يؤدي إلى ساحة السور، إلى ما عرف فيما بعد، بساحة السبيل الحميدي ومن ثم ساحة رياض الصلح. وسوق الدلالين وسوق النحاسين. وهناك رأي يشير إلى أن أحمد باشا الجزار هو الذي أقام هذا الباب في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. وينسب هذا الباب إلى أحد القاطنين بقربه، وهو أما يعقوب الكسرواني أو الطبيب أبيلا، قنصل انجلترا في صيدا المتوفى عام 1873م. وكان يقع بالطرف الشمالي من باب يعقوب جامع بوابة يعقوب أو جامع شيخ السربة، وكان يوجد أمامه السوق المعروف باسم سوق بوابة يعقوب، كما كان بمحاذاة زاوية الشيخ حسن الراعي، وجنينة خلف دكاكين البوابة. ومن ملامح بيروت العثمانية الهامة الواقعة قرب بوابة يعقوب المحلة المعروفة بالثكنات[1] والخستة خانة أي المستشفى الحكومي العثماني (مجلس الإنماء والأعمار اليوم). وقد أدرك البيارتة هذا الباب في العشرينات من القرن العشرين [2].

---

(1) الثكنات: وهي ثكنات عثمانية كان موقعها مكان موقع البريد والبرق والهاتف اليوم، وهي غير الثكنة العثمانية المعروفة باسم القشله أو القشلاق أي السراي الكبير (معلومات مستقاة من الحاج علي مجبور - بيروتي من مواليد سوق المنجدين (1928 ـ 2008) في باطن بيروت).

(2) أنظر: سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، السجل 1259هـ ـ 1843م، صحيفة 2. أنظر أيضاً: أسد رستم: آراء وأبحاث، ص 55، حسان حلاق: الملامح المدنية والعسكرية والاجتماعية في بيروت العثمانية، ص 7 ـ 8 (من بحث أعد للمؤتمر العالمي للدراسات العثمانية ـ تونس - زغوان 1992).

2 ـ **باب الدركة**: موقع هذا الباب كان قريباً ما بين سينما كابيتول وأول شارع المعرض من جهة القبلة (الجنوب)، وكان يوجد بمحاذاته زاوية ومسجد الدركه. والدركاه لفظ فارسي تعني باب القصر أو الفندق ومن ملامحه حتى أواخر القرن التاسع عشر عبارة يونانية مثبتة على عتبة قديمة لباب الدركاه معناها «أيها الداخل بهذا الباب افتكر بالرحمة». وتشير المصادر التاريخية بأن القائد المصري إبراهيم باشا بن محمد علي باشا دخل مدينة بيروت عام 1831 من هذا الباب، وشق طريقه إلى السراي في موكب ضخم تظلله أقواس النصر ومعالم الزين والقباب.

3 ـ **باب السرايا (السراي)**: أطلق على هذا الباب أيضاً باسم باب المصلى، وهو أحد أبواب بيروت الشهيرة والمميزة، ففي حين تقفل جميع أبواب بيروت عند المغرب، يستمر هذا الباب مفتوحاً إلى حين صلاة العشاء، باعتباره الباب الرسمي للمدينة. وقد سمي بهذا الإسم لمحاذاته لسراي الأمير فخر الدين التي تهدمت عام 1882 وكان موقعه قرب جامع الأمير منصور عساف قرب سوق سرسق، يحده من الغرب السراي، ومن الشرق الطريق المؤدي إلى محلة المدور التي كانت تعرف باسم مزرعة الصيفي، ويحده من الجنوب خان الوحوش، وسهلات البرج حيث تقع ساحة الشهداء أو البرج، وسينما أوبرا حيث كانت إسطبلات الأمير فخر الدين المعني. بقيت ملامح هذا الباب إلى أن هدمته السلطة الفرنسية عام 1927[1].

---

(1) ذكر د. أسد رستم في كتاب: آراء وأبحاث، ص 55، من أن باب السراي ما يزال على تمامه تقريباً بالقرب من مركز رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وإدارات=

وكانت قهوة علي الشيخ قريبة من السراي الصغيرالذي هدم عام 1951.

4 - **باب الدباغة:** وقد سمي بهذا الإسم لوجود دباغة لدبغ الجلود بقربه، كما سمي الجامع المحاذي له جامع الدباغة (جامع أبو بكر الصديق فيما بعد). وكان موقعه في الجهة الشرقية لميناء بيروت، وكان يوجد أمامه دار على جانب البحر للأمير ناصر الدين التنوخي المتوفى 1350م. وكان يتفرع من باب الدباغة طريقاً فرعية تطل على سوق القطن وقد أطلق عليه زمن الانتداب الفرنسي شارع فوش. وكان هذا الباب أكثر أبواب المدينة ازدحاماً بالتجار لقربه من الميناء، تجنباً من اجتياز أسواق بيروت الضيقة، وكان أمام الباب المركز الخاص بتحصيل المكوس والضرائب المقررة على البضائع الصادرة والواردة[1].

5 - **باب السلسلة:** وموقعه قرب مرفأ بيروت شمالاً، وقد سمي بالسلسلة، لوجود سلسلة في المرفأ تؤمن للسفن الرسو بأمان وتمنع المراكب الصغيرة من الدخول والخروج. ووجد إزاء الباب

= الدولة والسجن المركزي. وأنه هدم بعد كتابة مقاله عام 1927. مع أهمية لفت النظر إلى أن مركز الحكومة كان في السراي الصغير ثم انتقل فيما بعد إلى السراي الكبير بالقرب من بوابة يعقوب، في حين أن باب السراي المشار إليه هنا، كان بالقرب من سوق سرسق وبالقرب من مبنى بلدية بيروت.

(1) أنظر: سجلات المحكمة الشرعية في بيروت 1259هـ - 1843م. أنظر أيضاً أوقاف جامع الدباغة وملامح المنطقة في كتابنا: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني ص 68 - 69. أنظر أيضاً: دليل بيروت: تقويم الاقبال، ص 100، بيروت 1327هـ، 1324 - 1325 شرقي - 1909 - 1960 غربي، مطبعة الاقبال - بيروت 1327هـ.

أحد أبراج مدينة بيروت العاملة، وقد عرف باسم برج السلسلة. وكان الباب بين برجين: برج الفنار وبرج السلسلة. وقد ذكر هذا الباب صالح بن يحيي في كتابه «تاريخ بيروت»[1]. هذا وقد هدم هذا الباب إثر عاصفة هوجاء عام 1849.

6 - **باب السمطية**: يقع هذا الباب من الجهة الشمالية لسور بيروت إزاء البحر، وقد وجد بالقرب منه وخارج سور بيروت مقبرة السمطية (الصمطية) الشهيرة، بالقرب من مقهى الحاج داوود التاريخية المندثرة [2] في الطريق المؤدية إلى مرفأ بيروت. وقد سمي هذا الباب بالسمطية نسبة إلى السماط وهو جانب الطريق أو أرصفته حيث كان الباعة المسلمون يعرضون بضائعهم للبيع والشراء[3]، كما أن السماط والسمطية نوع من أنواع النباتات.

7 - **باب ادريس**: وهو من أبواب بيروت القديمة المعروفة، يقع في الجهة الغربية للسور، وله مدخل داخلي يطل على خط الترامواي المستحدث في أوائل القرن العشرين، قريباً من سوق أياس. وقد سمي باب ادريس بهذا الإسم نسبة لعائلة ادريس المتوطنة في تلك المنطقة لاسيما المدعو بابي صالح ادريس. هدمت هذا الباب الشركة الفرنسية التي عهد إليها توسيع أسواق المدينة، وشق طريق بيروت - دمشق وذلك عام 1860[4].

---

(1) صالح بن يحيي: تاريخ بيروت، ص 35 - 36، تحقيق: فرنسيس هورس اليسوعي، كمال الصليبي، دار المشرق - بيروت 1969.

(2) مقهى الحاج داوود من أهم المقاهي البيروتية التاريخية القابعة على صخور البحر، وكان يملكها الحاج داوود خطاّب.

(3) أنظر: الكونت دومنيل دوبويسون، المصدر السابق، ص 766.

(4) الكونت دومنيل دوبويسون، المصدر السابق، ص 765 - 766.

وكان يوجد باب ثامن، كان موقعه قريباً من سوق الخضار واللحوم والأسماك، سمي بباب أبي النصر نسبة إلى الشيخ أبو الوفاء عمر أبي النصر اليافي، غير أن هذا الباب ليس من أبواب بيروت القديمة، إنما من مستحدثات القرن التاسع عشر[1].

ومما يلاحظ أن أسوار وأبواب بيروت اندثرت تباعاً منذ القرن التاسع عشر، ولم يبق منها سوى اسمها غير أنها استمرت قائمة في العهد المصري. ولا بد من الإشارة إلى أنه كان لهذه الأبواب أنظمة تحكمها، فقد كان على كل منها عين من أعيان المنطقة كان مسؤولاً عن وضع وأمن بابها، ومكلفاً بالإنفاق على مصباح معلق إلى جانب الباب الخارجي ينيره عند المغيب بعد أن يقفل الباب بمفتاح خاص كبير، يودعه عند متسلم بيروت حتى الصباح، وهكذا كل مساء وصباح. وكان حفاظ الأبواب من العائلات البيروتية المعروفة، ومن كان يتولى هذه المهمة يحرز شرفاً نظراً لأهميتها ومصداقية الحافظ. أما القوافل التي يصادف وصولها ليلاً إلى بيروت فتضطر إلى المبيت في ظاهر بيروت وخارجها: في الغلغول، في الصيفي، في البسطة، في المصيطبة، في زقاق البلاط، في الباشوراء........ إلى أن تفتح أبواب بيروت صباحاً، فتدخل القوافل لممارسة نشاطها وتبضع حاجياتها، أو بيع حمولتها.

وفي عهد إبراهيم باشا (1831 ـ 1840) صدرت إرادة أكدت على وجود أبواب بيروت، وقد تضمنت ضرورة إقفال أبواب بيروت مساء لأسباب أمنية حفاظاً على أمن ومصالح سكانها. وقد أعلم القائد المصري القناصل الأجانب والسكان بذلك. وفيما يلي رسالته إلى

---

(1) أنظر: الكونت دومنيل دوبويسون: استحكامات بيروت وتحصيناتها القديمة، مجلة المشرق، العدد (9) 1922، ص 761.

القنصل الإنجليزي في بيروت يعلمه أسباب ومبررات تلك الإرادة[1]:

«الجناب الأكرم، حضرة المحب الأجل المحترم قنسلوس بك دولة الإنكليز المحتشم حفظه الله تعالى. ليس خافي محبتكم الحال الواقع من ظهور خروج بعض أشقياء من رعايا جبل لبنان، كما هو المسموع والمحسوس بالقرب من هذه الناحية، ومن جراء ذلك رعايا بيروت من إسلام وذميين سِكنا البرية، متحسبين وعمال ينزلوا عفشهم إلى البلدة، والبعض نزلوا من محلاتهم إلى البلدة، فبحيث الحالة هذه وللمحافظة المأمورين بها، واحتراساً لأمر ما، اقتضى التنبيه بأن كافة البوابات تقفل آذان المغرب، وبالأذن يصير فتح بوابة السراي إلى حد العشاء فقط، وبعد آذان العشاء المتقدم شرحه، ما في رخصة لفتح البوابة كلياً، بل الذي يكون داخل البلدة يفضل بها، كما والذي خارج البلدة أيضاً. وحيث ذلك عايد لراحة الضمير، ولأجل المحافظة المأمورين بها اقتضى إفادة محبتكم بذلك وأنه تعالى يحفظكم» محافظ بيروت محمود نامي ميرمحمود.

2 ـ الأبواب السبعة والعائلات السبع: الرؤية الاجتماعية والعائلية

إن غالبية العائلات البيروتية من العائلات المنسوبة ذات الأصول العربية العريقة، بل إن بعضها ينسب للنسب المحمدي الشريف ولآل البيت، وبعضهم من أحفاد العلماء والأئمة الكبار مثل الإمام الأوزاعي وسواه. وقد انتشر في بيروت مقولة راسخة في أذهان البيارتة ينبغي توضيحها، وهي أن بعض العائلات البيروتية هي من العائلات السبع.

(1) أنظر: طه الولي: أبواب بيروت، مجلة المقاصد، العدد (21) ص 45.

بمعنى أنها عائلة كريمة منسوبة تتميز عن سواها بالنسب والكيان، ومعنى ذلك أنه لا يوجد في بيروت عائلات مميزة سوى سبع عائلات، وهذا خطأ فادح وخطير. لذا فتوضيح هذا الأمر بات ضرورياً.

فمن المعروف أن البيارتة يكرمون الرقم (7) لوروده كثيراً في القرآن الكريم، لذا اختاروا سبعة أبواب لمدينتهم تفاؤلاً بهذا الرقم. وكانْ والي بيروت حريصاً على اختيار سبعة أفراد من وجهاء العائلات البيروتية ليسلمها زمام الأبواب السبعة من حراسة وحماية وإنارة. وكان في كل عام يسلم هذه الأبواب لأفراد جدد من عائلات أخرى. وكان في بعض الأحيان يجدد سنة ثانية أو ثالثة لأحد الوجهاء الذين أثبتوا مقدرة وعناية في حماية أحد أبواب بيروت. ومن خلال هذا التقليد نشأ عند البيارتة مقولة «العائلات السبع» وإن هذه العائلة أو تلك من ضمن هذه العائلات. لهذا اقتضى توضيح هذا التقليد التاريخي لأهميته الاجتماعية في بيروت المحروسة[1].

---

(1) أنظر كتابنا: بيروت المحروسة: بيروت الإنسان والحضارة والتراث، ص 104، مؤسسة الحريري - بيروت 2002.

الفصل الثاني

دور قلعة وأبراج وميناء بيروت المحروسة
في تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

1 - دور قلعة وأبراج بيروت في تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

2 - دور ميناء بيروت المحروسة في تطور التجارة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

الفصل الثاني

دور قلعة وأبراج وميناء بيروت المحروسة
في تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

1 - دور قلعة وأبراج بيروت في تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

كان يتخلل سور بيروت بعض الأبراج العسكرية العاملة في حماية بيروت، كما كان يوجد خارج السور بعض الأسوار العاملة للغاية ذاتها. علماً أن بيروت شهدت وجود بعض الأبراج المدنية التي سميت بأسماء العائلات. ولا بد قبل الحديث عن أبراج بيروت من التحدث عن قلعتها الشهيرة. وكانت هذه القلاع والأبراج مركزاً هاماً للعديد من العسكريين والمدنيين الذين يضطرون في كثير من الأحيان للنزول إلى الأسواق والمساجد والزوايا والمؤسسات الحكومية والأسواق، حيث يلتقون مع بقية البيارتة.

كانت القلعة أو البرج البحري، مقراً للحاميات العسكرية العثمانية، وكان موقعها في الجنوب الشرقي من مدخل مرفأ بيروت فوق محلة

ومقبرة الخارجة. وقد اشتهرت هذه القلعة بمناعتها وأهميتها الاستراتيجية نظراً لموقعها المباشر على البحر، وهي بذلك تشبه قلعة قايتباي في الإسكندرية. وقد توالت بعض الأسر البيروتية التي تميز أفرادها بالقوة والشجاعة، والاشتغال بالأعمال العسكرية منصب «القلعجي» أو حاكم القلعة والمعروف باسم (دز دار قلعة بيروت) ومن بين هذه الأسر: أسرة القوتلي*، وأسرة الجندي ديه، وأسرة القلعجي، وأسرة المناصفي.... ومن هنا نرى بأن لفظ القوتلي مشتق من القوة، فأصبح بصيغة تركية قوتلي أي صاحب القوة على غرار قدورة المشتق اسمها من القدرة والقوة أيضاً. وروت السيدة المرحومة سعود صالح طبارة - قبل وفاتها - وهي زوجة قاسم القوتلي، بأن بعض قرصان البحر الأوروبيين هاجموا قلعة بيروت فجأة، فتصدى لهم جيش القلعة، ووقعت بين الفريقين موقعة شديدة، شارك فيها نساء بيروت إلى جانب الرجال دفاعاً عن بيروت وقلعتها، وانتهت المعركة بانتصار البيروتيين. وقد احتفظت سعود في حينه بسيف كان يتقلده أحد القرصان، وقد احتفظ حفيدها إبراهيم قاسم القوتلي الذي كان موظفاً في بلدية بيروت في عام 1957 بهذا السيف الأثري[1].

أما فيما يختص بتسلم مسؤولية قلعة بيروت في القرن الثامن عشر الميلادي فقد تولاها الأمير الشيخ عبد السلام العماد، والشيخ حسين تلحوق، ولكن عندما وقعت بعض الحوادث عام 1772م، واستتب الأمر في بيروت للأمير يوسف الشهابي، قام هذا الأمير بعزل العماد وتلحوق عن مسؤولية القلعة لميلهما لأحمد باشا الجزار. وأصدر قراراً عين

---

(1) شفيق طباره: معالم بيروت القديمة، مجلة أوراق لبنانية، جـ 1، م 3، 1957، ص 16، بيروت 1957. أنظر أيضاً: حسان حلاق: الملامح المدنية والعسكرية والاجتماعية في بيروت العثمانية، ص 16.

بموجبه أحد وجوه بيروت صادق الجندي ديه. ولما خضعت بيروت للحكم المصري، عين إبراهيم باشا عام 1840، عبد الله أبو ديه متسلماً على بيروت الذي كان في عهد الجزار (دزدار قلعة بيروت)[1].

ومن الملاحظ أن قلعة بيروت ظلت قائمة بجدرانها القديمة إلى أن دمرتها الأساطيل المتحالفة: الإنجليزية، الروسية، النمساوية، عام 1840، في قصفها على الجيش المصري لإخراجه من بيروت بالقوة. هذا وقد تحولت هذه القلعة إلى جامع عرف باسم «جامع المجيدية» وذلك في عهد السلطان عبد المجيد، ولهذا سمي بالمجيدية، وموقعه في محلة ميناء الخشب إزاء البحر[2].

ومن الأهمية بمكان القول بأن بيروت على الدوام كانت تذخر بالقلاع والأبراج والحصون. وكانت الاتصالات تتم بين الخليفة الإسلامي وحكام الأقاليم من خلال هذه القلاع والأبراج التي تشعل في أحد أبراجها أو في أعلى جبل النيران المدخنة، كإشارة إلى أخطار قادمة من الخارج. وكان في باطن بيروت وخارجها بعض الأبراج الهامة منها:

1 - **برج الأمير جمال**: ويعتبر من أهم الأبراج العاملة في بيروت، وقد ورد ذكره في كتاب الشيخ أحمد بن محمد الخالدي الصفدي «لبنان في عهد الأمير فخر الدين الثاني» بقوله «وكتب أيضاً (أي الأمير فخر الدين) إلى جميع أهالي بلاد الشوف ليجوا إليه بالعدد، وأرسل بلوكباشيين بنفرهما مسكوا برج بيت الأمير جمال الدين في مدينة بيروت، لأنه برج منيع وحاكم على جميع

---

(1) أنظر: حسان حلاق، المرجع السابق، ص 16.

(2) شفيق طباره: معالم بيروت القديمة، مجلة أوراق لبنانية، جـ 1، م 3، 1957 ص 16.

المدينة والبيوت». ويرجح أن هذا البرج ينسب إلى الأمير جمال الدين الكبير الجندي، وهو الأمير جمال الدين حجي بن نجم الدين محمد بن حجي أحد ولاة بيروت في القرن السابع الهجري، على حد ما جاء في كتاب صالح بن يحيي «تاريخ بيروت»[1].

2 ـ **برج الكشاف**: وموقع هذا البرج في المنطقة المشهورة التي يطلق عليها اسم البرج أو ساحة البرج، حيث ساحة الشهداء، وقد أطلق عليه اسم الكشاف، لأنه كان يكشف تحركات الأعداء القادمين من البحر. وكان هذا البرج قريباً من سراي الأمير فخر الدين المعني. وقد عرف هذا البرج باسم البرج الكبير، ويبدو أنه كان أكبر أبراج بيروت، ويعود بناؤه إلى عهد الملك الظاهر برقوق في القرن الثامن للهجرة - الرابع عشر للميلاد - وقد أشار صالح بن يحيي إلى ذلك في قوله «...... وفي أيام السلطان الملك الظاهر برقوق عمر البرج الكبير ببيروت على قاعدة برج من أبراج القلعة الخراب فقرروا به المجاهدين»[2]. ويستدل من ذلك أيضاً بأن هذا البرج أقيم على أنقاض إحدى قلاع بيروت المخربة.

ومما يؤسف له أن هذا البرج الذي سمي في القرن التاسع عشر باسم «ساحة المدافع»، قد دب فيه الخراب على غرار أكثر الآثار

---

(1) أنظر عن الأمير جمال الدين حجي وبرجه في: صالح بن يحي: تاريخ بيروت، صفحات عدة من 37 حتى 169.

(2) أنظر: صالح بن يحيي: تاريخ بيروت، ص 37.
أنظر أيضاً: Fouad Debbas, Beyrouth, Notre Memoires, P.43

البيروتية، وما بقي في بيروت من آثار هي أقل بكثير مما كانت تزخر فيه هذه المدينة. ويذكر بأن هذا البرج قد اندثر وتآكل في عهد إبراهيم باشا الوالي المصري في منتصف القرن التاسع عشر. وكان بعض الرحالة قد ذكر أطلاله في عام 1808م. وقد أقيم مكانه أو بالقرب منه سراي الحكومة الصغرى القديمة. وقد بنيت هذه السراي بين 1883 - 1884 بإشراف المهندس بشارة أفندي الدب مهندس ولاية بيروت، وذلك بعد هدم سراي الأمير فخر الدين عام 1882 بينما تهدمت السراي الصغير في الخمسينات من القرن العشرين[1].

3 ـ **برج البعلبكية**: وموقع هذا البرج إزاء البحر بمحاذاة برج السلسلة، ويعود تاريخه إلى العصور الوسطى، وفي ذلك يقول صاحب كتاب «تاريخ بيروت» في البرج ما يلي «ولما جدد الأمير بيدمر نايب الشام سور بيروت على جانب البحر أوله من عند الحارة التي لنا على البحر واصلاً إلى تحت البرج الصغير العتيق عمارة تنكز نايب الشام، وتعرف ببرج البعلبكية. وجعل بين آخر هذا السور وبين البرج المذكور باباً وركب عليه سلسلة تمنع المراكب الصغار من الدخول والخروج وسمي باب السلسلة»[2].

وقد أطلق عليه «البعلبكية» لأن أجناد (جنود) قلعة بعلبك كانت تتجرد إلى بيروت أبدالاً، كل بدل شهر. ويأتي كل بدل من بعلبك كل سنة للغزو في البحر والدفاع عن الثغور.

4 ـ **برج الباشوراء**: وموقع هذا البرج جنوبي سور بيروت أي جنوبي

---

(1) حسان حلاق: بيروت المحروسة في العهد العثماني، ص 66.
(2) صالح بن يحيي: المصدر السابق، ص 36، 37 السجل 1259هـ، صحيفة 104.

بيروت القديمة فوق السور، في المنطقة المعروفة باسم الباشوراء، التي تقع فيها جبانة الباشوراء، وقد سميت بالباشورة وجمعها بواشير، بمعنى سد من التراب، وقد استخدمت الباشورة في المناطق الإسلامية كسد ترابي لمنع وصول الخيالة والرجال والسهام إلى موضع المحاربين. ويذكر أيضاً بأن برج الباشورة هو ذاته المسمى برج العريس، الذي كان أحد الأبراج العاملة في حماية بيروت. وقيل بأن هذا البرج كان يتصل بمغارة تنفذ إلى محلة المزرعة جنوباً[1].

5 - **برج أبو حيدر**: وموقعه في المنطقة المعروفة باسمه اليوم قريباً من منطقة المصيطبة، يطل على مدينة بيروت القديمة لما تتميز به هذه المنطقة من علو وارتفاع. وكان موقعه للجهة الشمالية من دار مفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا. وكان هذا البرج من الأبراج العاملة في حماية بيروت وحماية أهلها من غزوات الأعداء. وينسب هذا البرج لأبي حيدر حمود وليس لأبي هدير، على غرار بعض الأبراج العسكرية أو المدنية التي نسبت للعائلات البيروتية واللبنانية[2].

6 - **برج دندن**: وموقع هذا البرج في غربي كركول العبد عند طريق الشام جنوبي كنيسة السريان الكاثوليك. وينسب هذا البرج إلى

---

(1) حسان حلاق: الملامح المدنية والعسكرية والاجتماعية في بيروت العثمانية، ص 20.

(2) أنظر: مجلة أوراق لبنانية، جـ 1، م 3، ص 18، بيروت 1957، حيث أوردت خطأ بأن برج أبي حيدر هو ذاته برج أبي هدير، علماً أن الأول في غربي بيروت والثاني في شرقي بيروت قرب منطقة الخضر عليه السلام والكرنتينا، وقد ورد اسم هذا البرج في أكثر من مرة في وثائق سجلات المحكمة الشرعية في بيروت.

الأمير دندن شقيق الأمير فياض الذي جاء مع الأمير فخر الدين المعني عند عودته عام 1618 من طرابلس الشام وبلاد جبيل والبترون. وتنسب عائلة دندن البيروتية إلى الأمير دندن، وكان هذا البرج قد تآكل وانتهى، ولم تبق منه سوى بعض الأطلال في عهد الحكم المصري في بيروت وبلاد الشام 1831 ـ 1840.

7 ـ **برج بيهم**: وموقع هذا البرج في محلة المصيطبة جنوبي بيروت بالقرب من برج أبي حيدر، وقد سمي باسم أسرة بيهم البيروتية، وهو من أبراج المدينة. وقد بنى الحاج حسين بيهم العيتاني الطابق الأرضي من منزله، على أنقاض ذلك البرج. وقد سكن هذا المنزل أمين بيهم رئيس بلدية بيروت السابق وشقيقه صادق ولدي أحمد مختار بيهم، وحفيدي الحاج حسين بيهم. كما سكن في المحلة ذاتها المؤرخ والعلامة محمد جميل بيهم.

8 ـ **برج سلام**: وموقع هذا البرج في محلة المصيطبة جنوبي بيروت العثمانية، وقد سمي نسبة لأسرة سلام البيروتية، وهذا البرج من الأبراج المدنية، وصاحب هذا الدار والبرج سليم علي سلام (أبو علي) والد الرئيس صائب سلام، (2000 ـ 1905). ويلاحظ بأن لهذا الدار برجين يطل منهما على بيروت ومشارفها.

9 ـ **برج القشلة**: وموقعه مكان الثكنة العثمانية، وقد بنت الحكومة العثمانية مكانه عام 1853 ثكنة للجند، وهذه الثكنة هي التي حولت منذ عهد الانتداب الفرنسي ومن ثم عهد الاستقلال إلى مقر للحكومة اللبنانية الاستقلالية، وقد عرف باسم السراي الكبير.

10ـ **برج السلسلة**: وموقع هذا البرج قرب مرفأ بيروت شمالاً لذا أطلق عليه أيضاً اسم برج الميناء، وفيه سلسلة في البحر خاصة

بتنظيم وقوف السفن في ميناء بيروت. وقد أطلق على هذا البرج إسم «برج الميناء». وقد هدمته شركة مرفأ بيروت على أثر نيلها الامتياز بإنشاء المرفأ وبدء العمل فيه ابتداء من عام 1887[1].

11- **برج شاتيلا**: وموقعه جنوبي غربي منارة بيروت (المنارة)، وقد اتخذ اسمه نسبة لأسرة شاتيلا البيروتية. وقد ذكر الرحالة دارفيو في سنة 1660 برجاً عالياً على الشاطئ قرب المنارة. وقال: إن الرقيب الحارس يظل فيه، صباحاً ومساء، ليعطي الإشارة عند اقتراب السفن إلى اليابسة.

12- **برج الحصن**: وموقعه في محلة الحصن قريباً من منطقة الفنادق غربي بيروت، في الموقع المعروف باسم ميناء الحصن. وقد أشارت سجلات المحكمة الشرعية في بيروت إلى أنه ميناء الحِسن بالسين وليس بالصاد.

13- **برج الخضر**: وموقعه ظاهر بيروت شرقي المدينة بمحاذاة البحر ويقول الرحالة جون كارن عند وصفه لبيروت ما يلي «...... على الهضبة الصغيرة إلى وراء يتجلى برج قديم يقال أنه قريب من الحقل الذي ذبح به القديس جاورجيوس التنين......».

14- **برج حمود**: وموقعه بالقرب من برج الخضر شرقي بيروت قريباً من الساحل. وقد أقامه أمراء بني حمود المغاربة الأندلسيين الذين وفدوا إلى بيروت للدفاع عنها ضد الصليبيين. وكان أمراء آل حمود قادة على ثغر بيروت وبعض الثغور الشامية. وقد سكن بعضهم في برج الكشاف خارج سور مدينة بيروت.

---

(1) أشارت سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، السجل 1259هـ، ص 10 إلى برج وباب السلسلة. كما أشار صالح بن يحيي إلى برج السلسلة، ص 36.

ومن الأبراج الأخرى العاملة في حماية بيروت وضواحيها: البرج الجديد وموقعه على ربوة إزاء الكنيسة الإنجيلية في محلة بوابة يعقوب عند طلعة الأميركان. أما البرج القديم فكان موقعه في مزرعة القنطاري، وبرج شعبان في محطة الديك بموضع عيادة الدكتور عبد الرحمن سنو، وبرج سيور المبني عام 1851، وبرج البراجنة. وكان يوجد في بيروت خمسة أبراج عسكرية هامة هي: برج القلعة، برج عليني، برج مقبرة السنطية[1]، البرج البراني، وبرج الشيخ، وقد ضمت هذه الأبراج سنة 1566م اثنين وخمسين جندياً من طائفة المستحفظان وهم الانكشارية، ويسمون أحياناً باسم «الينكجرية». وهذه الطائفة العسكرية اشتركت في فتح مصر، ومن مهامهم الحربية أيضاً مهمة الدفاع عن القلاع.

وهناك أبراج أخرى منها: برج الشلفون، برج الغلغول في الخندق الغميق (بالقرب من زاروب الحرامية ومدرسة الشيخ نعمة)، برج الفنار. أما برج الحمراء، فموقعه في المنطقة المعروفة باسم الحمراء. وقد سمي نسبة إلى أمراء بني الحمراء أمراء البقاع، وهم أول ما سكنوا هذه المنطقة قبل عام 539هـ ومن أشهرهم الأمير الشيخ محمد الحمراء.

ومن أبراج رأس بيروت: برج قدورة، وبرج البواب، وبرج فايد، وبرج الشيخ دعبول وكان موقعه شمالي سراي الصنائع (مدرسة الصنائع سابقاً) وكان موقعه تحديداً حيث المصرف المركزي اليوم، وبرج ربيز حيث شارع عمر بن عبد العزيز في شارع الحمراء حيث مقهى مودكا، وبرج اللبان في شارع الحمراء خلف المحلات التجارية المعروفة باسم (A.B.C)، وبرج شهاب قرب برج اللبان في شارع الكومودور، برج

---

(1) تحدث صالح بن يحيي في كتابه: تاريخ بيروت، ص 32 عن السنطية قائلاً: «فنزلت الفرنج من الشواني إلى البر في مكان يسمى الصنبطية غربي البلد......».

شاتيلا في منطقة ساقية الجنزير بالقرب من الحرج القديم الذي كان يتوسط هذه المنطقة، وبرج عرمان في شارع المعماري قرب آل الارقش خلف مبنى جفينور. ومن الملاحظ أن هـذه الأبـراج من الأبراج المدنية التي سميت بأسماء العائلات البيروتية، بما فيه برج المصيطبة. وقد أشار صالح بن يحيي إلى هذه المنطقة بقوله: «......... كان ملك الأمراء قد رسم لمتولي بيروت يقطع رؤوس قتلى الفرنج، وأن يعمر على ابدانهم مسطبة على باب بيروت.........»[1] وأضاف في مكان آخر إن «السلطان نزل على المسطبة التي كانت معروفة بمنزلة السلاطين قبالة الأشرفية.........»[2] كما أشار إلى أن الأمير بيدمر الخوارزمي هو الذي جلب الصناع وعمّر المسطبة قريباً من البحر لعمارة السفن[3].

هذا، وقد تميزت بيروت عبر تاريخها بالعديد من الملامح المدنية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعسكرية وسواها[4].

2 ـ دور ميناء بيروت المحروسة في تطور التجارة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

تقع بيروت على ساحل مميز، يتضمن بعض الخلجان والأجوان، وقد سهل هذا الموقع إنشاء مرافئ في بيروت وفي بقية المدن الساحلية الشامية. وبيروت من المدن القديمة، ويعود نشاطها إلى ما قبل الميلاد

(1) صالح بن يحيي، المصدر السابق، ص 34.
(2) صالح بن يحيي، المصدر السابق، ص 133.
(3) صالح بن يحيي، المصدر السابق، ص 30.
(4) للمزيد من التفاصيل أنظر:
Fouad Debbas: Beyrouth, Notre Memoire, Beyouth 1980 (Naufal group)
(عدة صفحات)

بآلاف السنين ويستدل على ذلك من سورها العتيق الذي كان يوازي في القديم شاطئ البحر، فكان يمنع تدفق المياه إلى داخل البلدة. وقد أشار صالح بن يحيي بأن «بيروت مدينة قديمة جداً يستدل على قدمها بعتق سورها........ ومما يستدل على كبر بيروت وسعتها ما يجدوه الناس في الحدايق بظاهرها من الرخام وآثار العماير القديمة.....»[1].

ولقد نشأ في بيروت مرفأ هام منذ العهد الفينيقي، على غرار مرافئ صيدا وصور وطرابلس وسواها. كما اتخذها الإفرنج مقراً لسفنهم وعساكرهم. ولما خضعت بيروت للحكم الإسلامي، كان ميناؤها مركزاً لصناعة السفن الإسلامية لا سيما في عهد معاوية بن أبي سفيان. ويذكر صالح بن يحيي في كتابه «تاريخ بيروت» «بأن بيروت دار صناعة دمشق وبها عمر معاوية المراكب وجهز فيهم الجيش إلى قبرس ومعهم أم حرام وأسمها العميصا بنت ملجان زوجة عبادة بن الصامت رضي الله عنهما.........»[2].

كان مرفأ بيروت من المراكز الاستراتيجية الهامة في المنطقة، ذلك أن من يستولي عليه يستطيع التقدم نحو المدينة وبقية المناطق، لأن أكثر العمليات العسكرية كانت تتم بواسطة البحر، وبعضها الآخر بواسطة البر. ولهذا حرص الإفرنج في العصور الوسطى بعد سيطرتهم على بيروت ومدن الساحل، على الاهتمام بتحصين مرفأ بيروت، وبالتالي تحصين المدينة، ليتمكنوا من الدفاع عنها ضد المسلمين.

ولما استعاد المسلمون بيروت ومدن الشام، حرص الأمير بيدمر

---

(1) صالح بن يحيي: تاريخ بيروت، ص 8.
(2) صالح بن يحيي: تاريخ بيروت، ص 14.

الخوارزمي (المتوفى 1387م) على الاهتمام بمرفأ بيروت وتحسينه، لا سيما وأنه استخدمه لتعمير وصناعة السفن الحربية، فأمر بقطع الأخشاب من حرج بيروت، لصنع الشواني والسفن، فصنعها ما بين المسطبة أي المصيطبة وساحة بيروت والميناء. ومما يلاحظ أن المنطقة المحاذية لدارة آل سلام في المصيطبة ما تزال تعرف حتى اليوم باسم «العمارة». وكان الأمير فخر الدين المعني قد أمر بردم مرفأ بيروت تخوفاً من الأسطول العثماني واتقاء لهجماته.

ولما سيطر العثمانيون على بيروت وبلاد الشام عام 1516م، شعروا بأهمية مرفأ بيروت، كما شعرت الدول الأجنبية بأهمية هذا المرفأ، سواء على الصعيد الاقتصادي أم على الصعيد الاستراتيجي. ولهذا بدأت أهمية بيروت كمدينة ناشئة تظهر بوضوح. وفي القرن الثامن عشر الميلادي بدأت بيروت تحتل مكانة اقتصادية بارزة، وأصبحت أكثر مدن الساحل الشامي تجارة وسكاناً وذلك بفضل مينائها وعوامل اقتصادية أخرى. وهذا ما دفع التجار الأجانب لا سيما الفرنسيين المقيمين في صيدا، الكتابة إلى حكومتهم في عام 1753، وطالبوا إرسال بعض التجار والصناع إلى بيروت وجوارها من بين الذين يفهمون في غزل القطن لتوجيه الصناعة والتجارة بأسلوب مناسب.

وأشارت الدراسات التاريخية والتقارير القنصلية بأن مرفأ بيروت كان منذ القدم من أصلح الموانئ لرسو السفن، وهو الميناء الذي تجد فيه المراكب الأمان في جميع الفصول. وكانت السفن ترسو قديماً في داخله، فيضع البيارتة العاملون في المرفأ «الصقالات» - وهي ألواح عريضة من الخشب - ليستعملها المسافرون جسراً وهي ألواح عريضة من الخشب، يستعملها المسافرون جسراً للنزول إلي البر، وإنزال البضائع إلى الرصيف. ومن هنا دخلت كلمة «سقالة» (SCALA) الإيطالية إلى

اللغة التركية بمعنى «اسكلة» أي رصيف، وإلى اللغة العربية «سقالة» بمعنى لوح الخشب.

أما السفن الكبيرة القادمة إلى مرفأ بيروت، فكانت تقف في الصيف تجاه بيروت، في حين تضطر في الشتاء للالتجاء إلى خليج سيدنا الخضر عليه السلام قرب الكرنتينا، أو عند مصب نهر بيروت.

وكانت منازل الأجانب، ومنازل بعض قناصل الدول الأجنبية، تقع في الجهة الجنوبية من ميناء بيروت[1]. كما تركزت الكثير من الخانات - الفنادق - إزاء المرفأ وبجانبه، وذلك لتسهيل إقامة التجار والوافدين من الخارج. وأشارت التقارير والدراسات التاريخية إلى أن مرفأ بيروت لا سيما في القرن التاسع عشر، كان بمثابة «خلية نحل» حيث يلتقي التاجر البيروتي، بالتاجر الفرنسي، والتاجر الإيطالي، والتاجر المالطي، والتاجر النمساوي. كما يلتقي بتجار الإسكندرية ودمياط والمغرب وتونس والجزائر. ويلتقي التاجر البيروتي بتاجر الجبل اللبناني، والتاجر الدمشقي، والحلبي، والحمصي، والحموي وهكذا.

وأكد القنصل الفرنسي هنري غيز، بأنه بعد أن عاد إلى بيروت عام 1824 «استطعت أن أتتبع ازدهارها خلال فترة أربعة عشر عاماً، في إبان نهضة صناعتها الحقيقية وتضخم ثروة سكانها. وهذه المدينة بالنسبة لعدد سكانها، تعد رابعة مدن سوريا، فهي دون طرابلس التي تأتي في الرتبة بعد الشام وحلب.....»[2] غير أنه أكد في مكان آخر «بأن

---

(1) جون كارن: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ص 269، تعريب: رئيف خوري، دار الكشاف - بيروت 1948.

(2) هنري غيز (قنصل فرنسا في بيروت): بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، جـ 1، ص 20، تعريب: مارون عبود، منشورات دار المكشوف - بيروت 1949.

بيروت تتقدم باضطراد وتوشك أن تعد بعد الاسكندرية وإزمير. لقد أنشئت فيها قنصليات لجميع الدول تقريباً، ومؤسسات تجارية، وفنادق.........»[1].

وكانت حركة التجارة في ميناء بيروت حركة نشطة، حيث كان الجبل اللبناني يزود تجار بيروت بـ 1800 قنطار من الحرير، ويتم تصديرها عبر مرفأ بيروت بواسطة مراكب أوروبية ومحلية، يصدر معظمها إلى دمياط والإسكندرية والمغرب وتونس والجزائر. وتعود هذه المراكب محملة بالأرز والكتان والأنسجة وجلود الجواميس من مصر[2]، وتحمل العباءات من تونس. كما تحمل من موانئ المغرب العربي بعض السلع الأوروبية التي تحتاج إليها بيروت ومدن الشام. وقدر مجموع ما استوردته بيروت سنوياً في أوائل القرن التاسع عشر حوالي (200) مئتي ألف قرش.

ويرى جون كارن ـ وهو معاصر ـ بأن بيروت مركز تجارة الدروز والموارنة، إليها يصدرون قطنهم وحريرهم، فيأخذون عوضه الأرز والتبغ والنقود، ثم بهذه يشترون القمح من سهول البقاع وحوران. ولا شك أن الحرير الخام أهم مادة تجارية تتعاطاها بيروت تأتي بعدها مواد القطن والزيتون والتين، وهي كلها تصدر إلى القاهرة ودمشق وحلب.

وأضاف قائلاً: «وما زال النشاط التجاري في بيروت يزداد يوماً بعد يوم»[3]. ونظراً لأهمية مرفأ بيروت، فقد أكد جون كارن المعاصر للقرن التاسع عشر هذه الأهميـة قائلاً: «لعل ميناء بيروت أفضل الموانئ على طول الشاطئ، يؤمن الرسو فيه إلى حد بعيد، وقد بدرت في الآونة

---

(1) هنري غيز، المصدر السابق، ص 40 ـ 41.

(2) أنظر: جدول الصادرات والواردات في صفحة (72) و(73) من هذه الدراسة.

(3) جون كارن، المصدر السابق، ص 269.

الأخيرة بوادر من حركة جديدة، أغرت بعض أصحاب المناسج في أوروبا أن يهتموا لإنشاء الأعمال والمتاجر في هذه البقعة، فأقدم تجار كثر على النزول في المدينة، وهم فيها يعيشون عيشة بذخ في منازل مريحة، ذلك بأن المنازل التي ابتناها الأوروبيون مؤخراً جيدة متينة، بينما المنازل التي ابتناها الأهلون أقل مادة، فهي ترشح شتاء وتدخلها الرياح.........»[1].

ونتيجة لتطور التجارة في بيروت، وتزايد أهمية مرفأها، فقد ظهرت مرافىء متخصصة في المرفأ نفسه وبمحاذاته. ومن بين هذه المرافىء والموانىء: ميناء الأرز، ميناء البطيخ، ميناء الخشب، ميناء القمح، ميناء البصل. وكانت بعض هذه الموانىء لاسيما ميناء الخشب ما يزال موجوداً قبيل الحرب اللبنانية عام 1975[2].

وبسبب هذا التطور الاقتصادي الضخم لمدينة بيروت ولمرافئها، فقد حرصت الدول الأوروبية على اتخاذ مقار لها، بافتتاح قنصليات لم تكن موجودة في الأصل، بعد أن صارت هذه المدينة مركزاً تجارياً واقتصادياً هاماً. وقد بلغ معدل السفن الإنجليزية في مرفأ بيروت (150) سفينة في كل عام.

وكانت قلعة بيروت الشهيرة بالقرب من الميناء. وهي تعتبر من الملامح الأساسية لميناء بيروت. وقد أشار الرحالة محمد بيرم الخامس التونسي في أواخر القرن التاسع عشر في كتابه «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار» إلى مرفأ بيروت واصفاً إياه بقوله:

---

(1) جون كارن، المصدر السابق، ص 269.

(2) أنظر كتابنا: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، ص 66، 69، 70، 77، 98 الدار الجامعية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت 1988.

«وصلنا إلى مرسى بيروت أعظم مراسي ولاية الشام المعروفة بسورية..... فنزلت هناك، وكانت المرسى صعبة جداً، لبعد إرساء الباخرة عن الشط وركوبنا في زوارق مع هيجان البحر. وبعد أن خلصنا رحلنا من الكمرك الذي لم نر من أهله إلا خيراً. دخلنا إلى البلاد راجلين لقربها وعدم وجود ما يركب حول الكمرك. فدلني رجل من المتشبثين بخدمة المسافرين على منزل للمسافرين، قريب من جهة طريقنا، كاشف على البحر، فإذا هو منزل لأحد الإفرنج، مثل منازل أوروبا المتوسطة الحسن وأخذت به بيتاً واسعة ذات حجرة للنوم والصناديق وحجرة للجلوس، واغتسلت في حمامه وبتنا تلك الليلة والأكل فيه حسن ......»[1].

بالإضافة إلى ذلك، فقد استأثر المرفأ بعدد كبير من المؤسسات الرسمية العثمانية منها: مبنى البنك العثماني ومبنى البريد وسواهما من المباني والمؤسسات. وقد أشار الرحالة الروسي كريمسكي من خلال رسائله المعروفة إلى ذلك بقوله: «...... من ينتظر رسالة يأتي بنفسه إلى مبنى البريد قرب المرفأ الذي ينقسم إلى مراكز يختص كل منها بالبريد الوارد من بلد أجنبي معين. هناك مركز للبريد الوارد من النمسا وآخر من فرنسا أو روسيا أو انكلتره......»[2].

وبصورة عامة، فإن الاهتمام بدأ يتزايد تباعاً بمرفأ بيروت، ففي سنة 1863 تقدمت شركة «مساجيري مار يتيم» بمشروع مرفق بالخرائط لتحسين هذا المرفأ، وقدمته لأحمد قيصرلي باشا حاكم ولاية صيدا حيث كانت بيروت تتبع لها، وقدرت نفقات هذا المشروع بـ

---

(1) محمد بيرم التونسي: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، م 2، جـ 5، ص 35 ـ 36، الطبعة الأولى ـ الطبعة الاعلامية ـ مصر 1303هـ.

(2) كريمسكي، المصدر السابق، ص 103.

300، 371، 6 فرنك (ستة ملايين وثلاثمائة وواحد وسبعين ألف، وثلاثمائة فرنك)، غير أن هذا المشروع لم ينفذ ولم يوضع موضع التنفيذ إلا عام 1880 بعد أن فشلت بلدية بيروت عام 1879 في نيل امتيازه، وبعد أن فشلت شركة طريق بيروت ـ دمشق من الحصول على امتياز هذا المشروع.

وبعد اتصالات مكثفة صدرت إرادة سلطانية مؤرخة في 19 حزيران 1887 نال بموجبها يوسف أفندي المطران امتياز مشروع تطوير وتحسين مرفأ بيروت ولمدة ستين عاماً تنتهي في 19 تموز عام 1947، وقد اشترط على صاحب الامتياز المباشرة بالعمل بعد سنتين وانجازه في خمس سنوات على أن يكون طول الرصيف (1200) متر. واحتفظت الحكومة العثمانية بحق ابتياع هذا المشروع بعد ثلاثين سنة. واشترطت الإرادة السلطانية على السفن الداخلة إلى المرفأ دفع رسوم الدخول والرصيف، أو دفع الرسوم إذا كانت هذه السفن لا تقترب من الرصيف.

وفي سنة 1888 ـ وكانت بيروت قد أعلنت ولاية ـ تألفت الشركة العثمانية لمرفأ بيروت وأرصفته ومخازنه، برأس مال قدره خمسة ملايين فرنك. وكانت هذه الشركة فرنسية، مما أثار حفيظة الإنجليز الذين أشاعوا أن هذا المشروع غير مفيد، لعدم وجود خط حديدي بين بيروت والمرافئ الشامية، على غرار ما أشاعوه ضد الفرنسيين عند قيام مشروع قناة السويس في مصر.

لقد بوشرت أعمال تحسين المرفأ عام 1889 وقامت بها شركة «موزي وطونن ولوزي» غير أن المشروع واجه الكثير من التعقيدات، مما اضطر هذه الشركة للاستدانة من شركة خط حديد بيروت ـ دمشق ـ حوران، مبلغاً وقدره خمسة ملايين فرنك لمتابعة أعمالها.

وبعد انتهاء مشروع تطوير المرفأ عام 1894 لاستقبال السفن الكبيرة التي بقيت لفترة طويلة عاجزة عن تفريغ السفن مباشرة على رصيف المرفأ[1] فقد وقعت خلافات بين شركة المرفأ وبين الحكومة العثمانية ووزارة البحرية العثمانية، ومن أسباب هذه الخلافات مسألة دخول البوارج الحربية العثمانية إلى المرفأ، والخلافات بين شركة المرفأ وبين إدارة الجمارك بشأن رسم الحمالين والمخازن وتعيين حدود منطقة شركة المرفأ. كما وقع خلاف حول زيادة رسوم الدخول للمرفأ مما أثر على حركة الصادرات والواردات، حيث تحولت إلى بقية المرافئ الشامية القريبة. كما أن بعد المسافة بين نهاية خط حديد بيروت ـ دمشق وبين مرفأ بيروت كان من جملة أسباب الخلافات بين الجانبين ومن أسباب تأثر حركة المرفأ التجارية.

والحقيقة فإن هذه الأزمة بين الجانبين سرعان ما انتهت، بل إن المرفأ ازدادت أحواضه وأرصفته ما بين رأس الشامية إلى رأس المدور. وبدأ يستقبل سفناً أكثر وأكبر اتساعاً بما فيها قوافل الحجاج. غير أن امتداد مشروع سكة الحديد إلى محاذاة رصيف المرفأ في أوائل القرن العشرين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، دعا الحجاج المسلمين للتوجه للحج إلى الأراضي المقدسة عبر هذا الخط.

ومهما يكن من أمر، فقد شهد مرفأ بيروت قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها تطوراً ملموساً أثر تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية البيروتية واللبنانية والشامية. ولا يزال بعض البيارتة يذكرون نزول الطائرات الخاصة المائية في مرفأ بيروت وذلك قبل إنشاء مطار بئر حسن في منطقة المدينة الرياضية اليوم.

---

(1) الأب لويس شيخو، المصدر السابق، ص 159.

الفصل الثالث

دور أسواق وطرق المواصلات في بيروت العثمانية
في تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

1 - دور أسواق بيروت العثمانية في تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

2 - دور طرق المواصلات والكهرباء في بيروت في تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

الفصل الثالث

دور أسواق وطرق المواصلات في بيروت العثمانية في تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

1 ـ دور أسواق بيروت العثمانية في تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بيروت

يلاحظ الدارس بأن أكثر الأسواق البيروتية وأكثر المهن كانت تتمحور حول الجامع العمري الكبير، وحول المساجد الأخرى، وهو ما درجت عليه العادات العربية الإسلامية عند بناء المدن الجديدة، حيث يبنى الجامع، وعلى أساس موقعه تتفرع الأسواق منه والشوارع والمحال. ومن الأسواق البيروتية البارزة التي مورست فيها جميع أنواع البيع والشراء والتجارة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية منها على سبيل المثال[1]:

---

(1) من الأهمية بمكان القول، أنه لا توجد معلومات موسعة عن أسواق بيروت، باستثناء ما جمعته وما ورد في وثائق سجلات المحكمة الشرعية، وما استفدت منه كثيراً من البيارتة المعمرين الذين عاشوا العهدين العثماني والفرنسي.

1 ـ **سوق الاساكفة**: ويسمى أيضاً سوق السكافية أو سوق الصرامي، حيث تمارس فيه المهنة المتعلقة بصناعة الأحذية وتصليحها، وقد عرف صاحب هذه الصفة أيضاً باسم «الكندرجي». وكان يقع هذا السوق في باطن بيروت (أي داخل السور) قرب الجامع العمري الكبير، بالقرب من دكان وقف «قفة الخبز». وكان يوجد في هذا السوق، قهوة تلبي حاجات الاسكافية من الشاي والقهوة والنارجيلة وقد عرفت باسم قهوة الاسكافية. وكان يرتبط هذا السوق بأسواق أخرى منها سوق النجارين. أما العائلات والأشخاص الذين كانوا يسكنون في هذا السوق أو بمحاذاته أو يشغلون دكاكينه منهم: بكري حلوم، آل الميقاتي، آل دسوم، آل المبسوط، محمد ابن الحاج وهبة حمال الربعة الشريفة، آل قليلات، آل الرافعي، آل الغول، آل بيهم، محمد سوبرة، عبد الرحمن خدام الخضر، آل الجندي، آل الشيشي، علي الجمال البيروتي...[1].

2 ـ **سوق البازركان**: إن «البازار» تعني السوق في الفارسية، ودخلت التركية بهذا المعنى. والبازركان أحد أسواق بيروت الهامة، حيث كان يجتمع فيه البيارتة وسواهم من أهل الجبل لشراء حاجاتهم لا سيما الأقمشة وأدوات الخياطة. ويقع هذا السوق في باطن

بيروت بمحاذاة الجدار الشرقي لجامع الأمير منذر المعروف باسم «جامع النوفرة». كما كان يوجد بالقرب من هذا السوق «جامع شمس

---

(1) أنظر: السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، السجل 1259هـ ـ 1843م صحيفة 18 ـ 22. أنظر أيضاً: كتابنا: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، ص 54.

الدين»، الذي يرجح أنه سمي بهذا الإسم نسبة إلى الأمير محمد شمس الدين الخطاب، حيث دفن فيه بعد استشهاده في فترة الحروب الصليبية في العصور الوسطى.

كان سوق البازركان من الأسواق البيروتية المسقوفة (على غرار سوق الحميدية في دمشق) ويعرف السوق المسقوف باسم قيسارية، لذا فقد كان يلاصق سوق البازركان قيسارية الأمير منصور الشهابي وقيسارية الصاغة. ومن مميزات سوق البازركان أيضاً أنه كان طبقتان، فالطابق أو الطبق الأرضي خصص لدكاكين الخياطين العربي الذين كانوا يصنعون القنباز والصداري والشروال والعباءات. وكانت جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية تشغل بعض الطوابق العليا كمكاتب لموظفيها. أما الطرابيش فكانت تصنع في أسواق أخرى أو تجلب من الخارج لا سيما من النمسا ومصر. ولقد استمرت هذه الدكاكين بشكلها فوق بعضها البعض بمحاذاة جدار جامع النوفرة إلى الثلاثينات من هذا القرن. ولا يزال بعض المخضرمين من أهالي بيروت يذكرون رؤيتهم للأفاعي التي وجدت في هذا السوق بعد هدم بعض الأبنية لا سيما قرب معامل يموت للزجاج. في أواخر الستينات هدمت آخر معالم هذا السوق، حيث بنت جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت في بعض أرضه بناء تجارياً وفي أرضه الأخرى حديقة صغرى عامة للبلدية. أما العائلات التي كانت تقطن فيه وبقربه أو الأشخاص الذين يشغلون دكاكينه فمنهم: دار الشيخ عبد الهادي أفندي خالد، وآل خطاب، آل حلاق، آل الفاخوري، آل رمضان، آل بدران، آل حمادة، آل درويش، آل قريطم، وآل الجبيلي، وآل الداعوق، وسواهم[1].

---

(1) أنظر: السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، ص 18 ـ 22.=

أما أشهر تجار الأقمشة ومعلمي الخياطة العربية والشرقية فيأتي في مقدمتهم: سعيد الصايغ، أبو زكور حمود، الحاج علي أحمد الحلاق، وابنه محمد علي الحلاق، اسكندر عطا الله وسعيد عطا الله، حنا فليفل (أبو اسكندر)، ومعلم من آل الزهار، علي سعيد الحلاق وشقيقه أنيس. أما جبران الشامات فكان دكانه في سوق اياس وقد حل محله فيما بعد المعلم منير الطنبرجي المعروف باسم نوري الحموي، أما المعلم سابا فكان موقع دكانه في سوق اللحامين. وكان بعض هؤلاء من معلمي الخياطة العربية يعمل في الخياطة فحسب، والبعض منهم يخيط ويبيع الأقمشة ولوازم الخياطة. فمن أعمالهم وأشغالهم: الخرج والتخريج، الخنابيز الغبانة والصايات التي كانت وما تزال تشترى من دمشق، وبيعهم للجوخ، وصناعتهم للصداري الكشمير ولف زنانير الكشمير، وخياطة عباءات وبر الجمل الأصلي، بالإضافة إلى «الجلباب» لرجال الدين المسلمين والمسيحيين وخياطة ما يعرف باسم الجلابية، وكان عبد الحفيظ بعلبكي - والد نقيب الصحافة محمد البعلبكي - باش الخياطين الأفرنجي في سوق أياس.

وقد تميز قبضايات بيروت من المسلمين والمسيحيين بالحرص على اللباس العربي، كما أن بعض وجوه بيروت والجبل والولاة وبعض السياسيين كانوا يلبسون هذا اللباس. وقد توصلنا إلى معرفة بعض أسماء هؤلاء منهم: أبو علي سلام، الأمير مجيد أرسلان، النائب السابق الشيخ سليم الخازن، الشيخ رشاد الخازن أحد حراس وفرسان البطريركية المارونية يوم انتخاب البطريرك الماروني، الشيخ رشيد الخوري الشاعر، أبو جوزف جرجس الطيار، الياس الخويري، جرجي برباري، الشيخ إبراهيم رشاني، نصري تابت، جرجي نفاع، جرجي

= أنظر أيضاً: أوراق لبنانية، م 1، جـ 1، ص 23، داوود كنعان: بيروت في التاريخ، ص 37 - 38. الشيخ عبد الباسط الأنسي: تقويم الأقبال لسنة 1327هـ ص 132، 134، مطبعة الأقبال - بيروت 1327هـ.

مطران، فريد وازن، الحاج نقولا مـراد، بولص العربانية، الياس العربانية، أبو طالب النعماني، عكيف السبع والد الوزير حسن السبع، إبراهيم الفيل، عبيدو الانكدار، الحاج عثمان عبد العال، عبد السلام فرغل، أبو ناجي شهاب الدين، الحاج سعيد حمد، الحاج أحمد حمد، عبد خالد، الزعيم أبو علي ملحم قاسـم، بدر الدين شماط، محمود قليلات، شفيق عطار، مصباح الحلبي، الحاج عبد مكاوي، الدكتور مليح سنو، الحاج سليم محيو، أبو حسن الجمال، الشيخ علي سلوم، أحمد رواس، محمد عساف، حسن مكحل، الحاج زكريا قبيسي، الحاج عبد الحفيظ عانوتي، الحاج إبراهيم زيدان، رشاد الجسر، أمين دياب، أبو رؤوف شرقاوي، أبو رشيد عيدو، يوسف الجبيلي، الحاج جميل رواس، وسواهم مما لا يتسع المجال لذكرهم.

ومن رجال الدين الذين كانوا يخيطون الزي الرسمي الديني في سوق البازركان: الشيخ أحمد طبارة الذي أعدمه جمال باشا في بيروت عام 1916، والشيخ عبـد الرحمن الحوت، المفتي الشيخ محمد الحلواني، المفتي الشيخ عبد الباسط الفاخوري، المفتي الشيخ مصطفى نجا، الشيخ عبد الباسط الأنسي، الشيخ عبد الله خالد، المفتي الشيخ عبد اللطيف فتح الله، المفتي والقاضي الشيخ أحمد الغر، الشيخ قاسم الكستي وسواهم...[1].

3 - **سوق العطارين**: يقع سوق العطارين غربي الجامع العمري الكبير تحت القناطر الحالية لشارع الجامع. وكان يباع فيه جميع مستلزمات العطارة ومشتقاتها، وأنواع عديدة من الوصفات الطبية

---

(1) معلومات مستقاة منذ ما قبل عام 1975 من آل سلام، الخازن، الطيارة، تابت، نفاع، مراد، النعماني، السبع، شهاب الدين، حمد، قليلات، حلاق، سنو، عانوتي، مجبور، عيدو، طباره، فتح الله، الكستي..

العربية المتضمنة الأعشاب والسوائل الطبية. ويمكن تشبيه دكاكين سوق العطارين بدكاكين «دبوس» المعروفة اليوم في بيروت. وكان لهذا السوق قيسارية خاصة تعرف باسم قيسارية العطارين التي بناها الأمير عبد السلام العماد. كما كان يوجد أمام السوق قيسارية الشيخ شاهين تلحوق الموجودة قرب الجامع العمري الكبير. ووجد بالقرب من سوق العطارين سوق البوابجية. ومن مميزات سوق العطارين وملامحه البركة الشهيرة والنوفرة. أما رأس سوق العطارين الجنوبي، فكان يقع تحديداً بالقرب من أرض بناية الوقف الماروني جنوبي شرقي مجلس النواب في باطن بيروت، وبالقرب من باب الحدرة (الحضرة) التي كان يملكها آل فتح الله غندور (الشيخ).

أما العائلات والأشخاص الذين كانوا يسكنون في سوق العطارين أو بمحاذاته أو يشغلون دكاكينه فمنهم: عبد الرحمن دياب، حسن شملي، أبو علي قدور البابا، محمد خرما، آل بلوز، محمد المبسوط، آل القصار، آل الطيارة، أحمد دية، آل الكوسا، مصطفى قرانوح، مصطفى قرنفل، مصطفى قليلات، حسن الغول، آل الميقاتي، طالب شبقلو، علي شبقلو، يوسف قدورة، آل السلحوت، محمد فايد، عبد القادر قرنفل، حسن بكداش، محمد المكوك، الحاج أحمد الشامي، محمد سلام، الحاج عبد القادر العريس، آل فتح الله[1].

---

(1) أنظر: السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، صحيفة 41، داوود كنعان، المصدر السابق، ص 40، 93 ـ 94. القس حنانيا المنّير: الدر المرصوف في تاريخ الشوف، ص 51، طبعة جديدة ـ بيروت 1984. أنظر أيضاً: طه الولي: تاريخ المساجد والجوامع الشريفة في بيروت، ص 90، دار الكتب ـ بيروت 1973.

4 - **سوق الحدادين**: كان يقع سوق الحدادين في باطن بيروت في الطريق المؤدي إلى أسكلة بيروت أي ميناء بيروت، وكان مركزاً لعمل الحدادين، وكافة الأشغال المتعلقة بالحديد والصناعات الحديدية اللازمة للبيوت والمباني والدكـاكين والعربات وسوى ذلك. وكان أول السوق من مدخل سوق البياطرة (شارع اللنبي فيما بعد)، بينما يلتقي سوق الحدادين بالباب الشرقي للجامع العمري الكبير حتى أول سوق اللحامين عند مدخل كاتدرائية مار جرجس للروم الأرثوذكس. كما كان يتصل بزاروب ضيق يدعى زاروب سوق النجارين الواقع بينه وبين سوق سرسق شمالاً بشرق. ومن ملامح هذا السوق أنه كان يوجد في آخره جرينة الحنطة لطحن الحبـوب. وكانت توجد بالقرب منه حديقة حسين باشا.

أما العائلات والأشخاص الذين كانوا يقطنون فيه أو يشغلون حوانيته ودكاكينه فمنهم: دار الشيخ فرح، دور آل قباني، آل محفوظ، آل ياسين، سعيد يموت، آل الغلوطي الذين كان لهم فرن باسمهم، عبد الغني سعادة، عبد الوهاب سعادة، أحمد بن الحاج حسين القباني وسواهم(1). هذا وقد وجد سوق آخر للحدادين في آخر سوق باب ادريس.

5 - **سوق القطن**: كان يقع سوق القطن ابتداء من مخفر ميناء بيروت (حالياً) صعوداً على خط مستقيم بشارع فوش حتى بناية البلدية الثانية. وكان يتفرع من السوق ثلاثة ممرات: الأول عند مدخل جامع باب الدباغة الذي سمي فيما بعد جامع أبو بكر الصديق،

---

(1) أنظر: السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، صحيفة 34، 35، 42، 43، 70. أنظر أيضاً: داوود كنعان، المصدر السابق، ص 90، 92، 93.

والممران الآخران يبتدئان من بناية البلدية الثانية واحد للشرق، ويدعى سوق الخمامير وزاروب سابا، وواحد للغرب يصل سوق القطن بسوق البياطرة. ومن ملامح سوق القطن الزاوية المعروفة بزاوية القطن وهي من جملة الأوقاف الإسلامية، سبق أن وقفها رجل من آل العريس لتكون مسجداً يؤدي فيها تجار سوق القطن صلواتهم. كما كان يوجد في السوق فرن سوق القطن، ومعصرة سيف الدهان ومحلة تعرف باسم محلة النصارى في آخر سوق القطن. وكان المبيع في هذا السوق بأكثريته بالجملة، حيث يتمركز فيه تجار القطن، وقد اعتبر في العهد العثماني من أهم أسواق بيروت. أما العائلات أو الأشخاص الذين كانوا يقطنون في هذا السوق أو يستأجرون أو يمتلكون حوانيته فمنهم: آل عفرة، آل الجبيلي، آل يارد، آل الدهان، عبد الله طراد، محمد المجذوب، محمد البواب، عبد اللطيف السبليني، الحاج محمد سوبرة، المعلم المالطي الخياط، آل سعادة، شاهين طراد، محمد آغا المورلي، آل الحداد، وسواهم[1].

6 - **سوق النجارين**: كان موقع سوق النجارين تجاه جامع السرايا المعروف أيضاً بجامع الأمير منصور عساف، قرب سوق سرسق. وكان يعتبر السوق المركزي للنجارين وما يرتبط بمهنتهم من أخشاب ومسامير وبقية أدوات ومعدات النجارة. وكان يقع بالقرب من هذا السوق سوق الاساكفة.

(1) أنظر: السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت (صفحات عدة متفرقة) أنظر أيضاً: دليل بيروت: تقويم الأقبال، ص 102، داوود كنعان، المصدر السابق، ص 90، طه الولي، المرجع السابق، ص 91.

ومن ملامح هذا السوق معصرة بني السبليني والبركة المعروفة باسم بركة سوق النجارين، وقهوة السوق. ولا بد من الإشارة بأن سوق النجارين كان ينقسم إلى سوقين: سوق النجارين التحتاني وسوق النجارين الفوقاني. أما العائلات أو الأشخاص القاطنين والعاملين فيه فمنهم: الحاج بكري كشلي،آل يارد، آل الحلاج، ابن المفتي الشيخ أحمد الأغر، الحاج درويش دية، أبو عبد الحي شهاب الدين، حسن الجبيلي، الشيخ علوان الغر، منصور الفليس، علي يموت، محمد بن مصطفى الكعكي، الحاج مصطفى الغزاوي، عبد الرحمن بيضون، عبيد الغر، الحاج حسن طبارة، أولاد مصطفى الحبوب، يوسف يونس، مصطفى منيمنة، علي العشي، الشيخ مصطفى شرنقة، الحاج محمد الدح، آل الملاط، بشارة العم، عباس نجا وسواهم[1] ولابد من الإشارة إلى وجود سوق آخر للنجارين، كان يعرف باسم سوق النجارين الفوقاني القريب من سينما راديو سيتي وسينما بيكال فيما بعد أي جنوبي ساحة الشهداء.

7 - **سوق الصاغة:** كان يقع هذا السوق في سوق البازركان، وكان له قيسارية خاصة تعرف بقيسارية الصاغة. وقد تمركز في هذا السوق باعة الصاغة والمجوهرات، وكان مقصد البيروتيين وبعض اللبنانيين، علماً أنه أنشئ في بيروت فيما بعد سوق للصاغة قرب سوق الخضار واللحوم والأسماك في الجهة الجنوبية من الوسط التجاري. أما خان الصاغة فقد كان بعيداً عن سوق البازركان، على شاطئ البحر قرب ميناء الحصن (الحسن) وهذا الخان هو الميدان الذي تقاتل فيه (1400) سجين من المجرمين أيام هيرودوس أغريباً الأول حفيد هيرودوس الكبير.

---

(1) السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية، ص 50.

ومن العائلات والأشخاص المقيمين في هذا السوق: آل العجوز، آل محرم، محمد الحلبي، عبد الله الجمل، وبعض العائلات والأشخاص القاطنين في سوق البازركان الذي سبق أن تحدثنا عنه، باعتبار أن سوق الصاغة كان موقعه في البازركان قبل انتقاله إلى موقع آخر[1].

8 - **سوق الخضر**: كان موقع سوق الخضار أو الخضرية القديم مكان مقبرة الغربا قريباً من مقبرة الخارجة إزاء جامع وزاوية التوبة الواقعة في رأس سوق الخضار بالجملة قريباً من أسكلة أي ميناء بيروت. وكان هذا السوق مركزاً لتجمع الخضار الواردة من بيروت وضواحيها، وأحياناً من المناطق اللبنانية. علماً أن سوق الخضار الآخر المستحدث فيما بعد، عرف باسم «سوق النورية» الواقع شرقي المعرض. ومن المقيمين بهذا السوق: آل الغندور، حسين الغر، آل البواب، آل الداعوق، وبعض العائلات القاطنة قريباً من زاوية التوبة الواقعة في رأس سوق الخضرية.

9 - **سوق الشبقجية**: كان موقع هذا السوق قريباً من سوق سرسق، وكان يختص بصنع الشبق وهو الغليون وما يرتبط من صناعات لها علاقة بالتدخين والمدخنين، ومن مصنوعات السوق «النرابيج» الأراكيل، والعمل على دبغها بمختلف الألوان لا سيما اللون الأحمر. وكان يباع في هذا السوق أيضاً الأدوات الزجاجية والنحاسية المرتبطة بالأراكيل. وكان صانع الشبق أو صاحبه يسمى

---

(1) أوراق لبنانية، م 1، جـ 1، ص 23، داوود كنعان، المصدر السابق، ص 17.

«الشبقجي» بينما نافخ الغليون أو الأركيلة أو مدخنها يسمى شبقلو. وقد حملت إحدى الأسر البيروتية هذا الإسم نظراً لارتباط أحد أجدادها بهذه المهنة. هذا وقد عرف هذا السوق أيضاً باسم سوق النرابيج[1].

10- **سوق اياس**: من الأسواق البيروتية التاريخية، كان موقعه في الجهة الشمالية من الأسواق التجارية، وهو سوق صغير ينسب لأحد مؤسسيه ومالكيه من آل اياس إحدى الأسر الدمشقية التي استقرت في بيروت. وكان هذا السوق بمحاذاة سوق الطويلة وسوق الإفرنج وسوق سيور، وهو من الأسواق التي كانت تقفل أبوابها سواء في العهد العثماني أو عهد الانتداب الفرنسي. ويختص هذا السوق ببيع الألعاب والأجواخ والنوفوتيه وبعض أدوات الخياطة، والألبسة الجاهزة والحلويات والمظلات، وكل ما يحتاجه البيروتي. وكان البيارتة يقصدونه لتبضع حاجياتهم الخاصة المتنوعة. ومن العائلات التي كانت تملك أو تستأجر دكاكين فيه: رباح البابا، جان أبو الروس، عمر حلاق، زكريا الاسطه، مصطفى حطب، جميل حطب، زكريا عماش، وديع البطل، ميشال مطر، سعد الدين دعبول، نقولا الراهبة، جورج كرياكوس، انطوان الشويري، خليل صادر، الشيخ رشيد المدور، (نوفوتيه) بول مخلوف، محل الجميل، عادل دياب،

---

(1) أنظر: السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، صحيفة 51، أنظر أيضاً: الأب رفائيل نخله اليسوعي: غرائب اللجهة اللبنانية ـ السورية، ص 115، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت 1959. أنظر أيضاً: حسان حلاق: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، ص 109، الطبعة الثانية، الدار الجامعية ـ بيروت 1988.

جان نجار، إميل غصن، عثمان البابا، نسيب أبو عسلي، الأخوة داعوق، غنطوس الحاج، العجمي، العنتبلي (بركة العنتبلي) حلويات مكاوي، عبد النور، زياد طبارة ومحيي الدين حطب، نقولا خبية (بائع قبعات)، يوسف كسرواني (أقمشة وبدل) وأبو انطون كسرواني، سرور، أبو موسى شلحوني (مظلات)، يرواند (ضرير أرمني بائع تعاليق ألبسة) طانيوس كحالة، عبد الرحمن ورياض عماش،اليازجي، جورج تابت (شراشف وأدوات منزلية)، نوري الحموي (خياط عربي) عبد الأحد منصور (خياط) روبير خوري (ألعاب)، جان نجار (نوفوتيه)، أنطوان حبيش (أقمشة وألبسة جاهزة) أسبر مجدلاني (خياط)، نجيب نصير (خياط) نعيم الخوري (أبو وليم الخياط)....

وكان يوجد في السوق مقهى ومطعم يلبيان حاجة السوق. فضلاً عن أن من مميزات سوق أياس «بركة العنتبلي» التي كانت تعتبر معلماً هاماً ليس من معالم سوق أياس فحسب، ولكن كانت معلماً من معالم بيروت ولبنان.

هذا وقد وجدت بعض الأسواق الأخرى في بيروت العثمانية نذكر منها: سوق الطويلة، أبو النصر، سوق الأمير يونس، سوق البلد، سوق بوابة يعقوب، سوق الخمامير، سوق زاوية ومسجد التوبة، سوق الزبيبة، سوق الساحة، سوق ساحة الخبز، سوق سرسق، السوق الشرعي، سوق الشعارين، السوق الصغير، السوق الفوقاني، سوق القزاز، سوق القهوة، سوق الكنيسة، سوق اللحامين، سوق النورية، سوق التجار، سوق البياطرة (شارع اللنبي فيما بعد)، سوق

الفشخة، سوق الدلالين، سوق القطايف (قرب البرلمان) ومن رموزه آل الرشيدي، سوق الأرمن، سوق الخياطين، سوق الخراطين، سوق الرصيف، سوق المنجدين (أزيل عام 1937)، سوق الإفرنج (وغالبية تجاره من آل الشعار)، سوق سيور، سوق الجميل، سوق العقادين، سوق المغربلين، سوق المخللاتية.

ولا بد من الإشارة إلى أن بيروت شهدت وجود بعض العاملين في المهن المتنقلة منها على سبيل المثال: «المجلخ» الذي يجلخ ويشحذ السكاكين والمقصات، و«المبيض» الذي كان يبيض ويلمع الأواني المنزلية، بالإضافة إلى باعة البيض والسوس والمياه (السقا)....

ولا بد من الإشارة إلى أنه كان لكل سوق من أسواق بيروت العثمانية شيخه وهو بمثابة نقيب لأصحاب المهنة، فعلى سبيل المثال كان الحاج أحمد بن محمد الحوري شيخ العقادين 1283 ـ 1284هـ. وكان عبد اللطيف بن عباس السبليني شيخ النجارين وهكذا، في حين أشارت سجلات المحكمة الشرعية في بيروت إلى أنه كان لبيروت بازار باشي أي عمدة للسوق، فأشار السجل 1259هـ ـ 1843م، إلى وجود عمدة للتجار، وقد تولى هذا المنصب أفراد من آل البربير وبيهم العيتاني والعريس، فكان الحاج أحمد بكري العريس عمدة للتجار، كما كان أيضاً عمر والحاج عبد الله بيهم العيتاني عمدة للتجار، في حين كان خليل وحسين جلبي البربير من افتخار التجار في بيروت.

2 ـ دور طرق المواصلات والكهرباء في بيروت في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

شهدت بيروت في القرن التاسع عشر تطوراً ملحوظاً في رصف طرقاتها وشوارعها الرئيسة سواء في باطن المدينة أو في ظاهرها. وقد استتبع الوضع الاقتصادي المتطور في المدينة وفي مدن بلاد الشام، تطوير طرق المواصلات البرية التي تربط بيروت بالمدن الأخرى.

ففي عام 1857 نالت الشركة الفرنسية «شركة طريق الشام العثمانية» امتياز شق طريق دمشق ـ بيروت. وقد بدأت العمل فيه بهمة الموسيو دي برتوي (M. de perthuis) عام 1863 وتحت إشراف المهندس الفرنسي «ديمان» الذي أشرف أيضاً على خمس طرق أخرى للعربات في لواء بيروت. وقد بلغ طول الطريق (112) كلم وعرضها (7) أمتار. كما حققت هذه الشركة أرباحاً طائلة. وتضاعفت واردات الطريق في مدة عام، وبقيت الشركة تحقق أرباحاً عالية إلى أن تم إنشاء الخط الحديدي بين دمشق ـ بيروت، مما أدى إلى نقص في أجرة نقل البضاعة إلى الثلث تقريباً بواسطة السكك الحديدية[1]، مما انعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية في بيروت ودمشق معاً.

إن نجاح طريق دمشق ـ بيروت أدى إلى ازدياد حركة التصدير في ولاية سورية، واستتبع ذلك أن باعت «شركة طريق الشام العثمانية» جميع حقوقها المحررة في الفرمان السلطاني المؤرخ في 20 تموز 1857 إلى شركة خط حديد دمشق ـ بيروت (وهي شركة عثمانية ـ فرنسية) بتاريخ 2 كانون الثاني 1892، وخصص لكل ذي سهم واحد في شركة الطريق

---

(1) أنظر: الأب لويس شيخو: بيروت تاريخها وآثارها، ص 158.

سهمان في شركة الخطوط. وقد دشنت هذه الطريق عام 1895[1].

في 18 نيسان 1890 منحت الحكومة العثمانية امتياز خط دمشق ـ بيروت إلى يوسف أفندي مطران، ولكن لما لم يتقدم صاحب الامتياز بمشروع خلال المدة المقررة، فقد سقط حقه في ذلك الامتياز. وما لبثت الحكومة أن منحت الامتياز إلى حسن أفندي بيهم في حزيران1891 وتم توقيع المقاولة والشروط في نظارة التجارة والنافعة.

من بين هذه الشروط ضرورة استعمال التركية وحدها، واستخدام الرعايا العثمانيين وتوظيفهم، ونظر المحاكم العثمانية في أي خلاف يحدث خلال العمل. كما أن للحكومة العثمانية الحق بشراء المشروع بعد ثلاثين سنة، ودفع ثمنه أقساطاً، وأن يدفع صاحب الامتياز عربوناً للحكومة مقابل الامتياز... هذا وقد سمى حسن أفندي بيهم شركته باسم «الشركة المساهمة العثمانية لخط بيروت ـ دمشق الاقتصادي»، ولكن يوسف مطران استطاع أن يؤسس شركة بلجيكية باسم «شركة تراموای دمشق وخط دمشق ـ حوران» فارتأت الدولة العثمانية إدماج الشركتين معاً تحت إسم «شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية لبيروت ـ دمشق ـ حوران في سورية» وصدر فرمان سلطاني بذلك مؤرخ في 12 تشرين الثاني 1891 الذي حدد مدة امتياز الشركة الجديدة بتسع وتسعين سنة أي لغاية العام 1990.

هذا وقد جرى افتتاح خط بيروت ـ دمشق في 3 آب 1895، ومن المحطات التي كان يتوقف فيها: بيروت ـ الحدث ـ بعبدا ـ الجمهور ـ عاريا ـ عاليه ـ بحمدون ـ صوفر ـ رأس الجبل ـ المريجات ـ الجديدة ـ المعلقة ـ البقاع ـ رياق ... الزبداني ـ الفيجة ـ دمر ـ دمشق.

---

(1) الأب لويس شيخو، المصدر نفسه، ص 159.

ونظراً لكثرة حركة التجارة والنقل بين بيروت والمناطق، فقد تبين بأن العربات (الكارات) والحوافل (الديليجانس) والسكك الحديدية، لم تعد تكفي، لذا أنشئ خط جديد للسكك الحديدية يربط بين بيروت والمعاملتين عام 1898[1]. ثم أنشئ خط طرابلس ـ حمص، ثم أنشئ الخط الإسلامي الشهير الخط الحديدي الحجازي الذي يربط الحجاز بكافة الأقطار الإسلامية ومنها بيروت، حيث استفاد الحجاج من هذا الخط ابتداء من عام 1908 ـ 1909، وكان الحجاج البيارتة يتجمعون قبل سفرهم عند محطة السكة في مرفأ بيروت. كما شهدت طريق بيروت ـ صيدا وجود العربات التي تجرها الخيول، ثم استحدث فيما بعد خط للسكك الحديدية يربط بيروت بصيدا وصور فالناقورة ومن ثم فلسطين.

أما فيما يختص بإنارة بيروت فقد ارتبطت الكهرباء فيما بعد بطرق المواصلات لاسيما الترامواي، ولكن في أواخر القرن التاسع عشر وتحديداً في عام 1888 تم تنوير بعض مناطق بيروت بالغاز بواسطة «شركة تنوير بيروت بالغاز». وتوزعت قناديل الغاز في باطن المدينة، ومن ثم في ظاهرها، وبلغ عدد القناديل التي أنيرت في شوارع بيروت (604) قنديل عام 1892، ثم تقرر زيادتها إلى (915) قنديلاً. وكانت بيروت قبل ذلك تعاني من الظلام والعتمة، كما أن بعض الشوارع كانت تعاني من العتمة ليس ليلاً فحسب، وإنما نهاراً بسبب كثافة الأبنية الصغرى، لهذا سمي أحد شوارع بيروت باسم شارع «الطمليس» الذي كان قريباً من سوق المنجدين (شارع المصارف).

وفي أوائل القرن العشرين أنشئ خط الترامواي في دمشق وبيروت، وكان قد تم الاتفاق بين الحكومة العثمانية وبين يوسف أفندي مطران،

---

(1) الأب لويس شيخو، المصدر السابق، ص 159.

كما تم الاتفاق فيما بعد مع الأمير محمد أرسلان لتقديم القوة الكهربائية اللازمة لتسيير الترام. وفيما بعد وابتداء من عام 1904 نالت شركة بلجيكية امتيازاً بتسيير حافلات الترام في دمشق أولاً ثم في بيروت، وأنهت العمل عام 1908 حيث سيرت الحافلات في العام نفسه، كما عملت على تنوير المدينتين. وكان ارتباط الترام بالكهرباء وثيقاً، فمنذ أن بدأ استخدام الكهرباء استتبع ذلك تشغيل الترام، وانعكس إيجاباً على الواقعين الاجتماعي والاقتصادي للبيارتة.

وكان تراماواي بيروت من أهم مميزات المدينة، وكان حدثاً بارزاً في مطلع القرن العشرين، وقد استمر عاملاً بين مناطق بيروت وضواحيها إلى عام 1964. وكانت تتفرع خطوطه من داخل بيروت إلى المنارة عابراً باب إدريس فالجامعة الأميركية فرأس بيروت ثم يتوقف عند آخر خط المنارة. وهناك خط آخر يربط داخل بيروت بساحة رياض الصلح فالبسطة فالنويري، ثم يتوقف عند محطة الحرج قرب مدرسة بيت الأطفال المقاصدية. وهناك خط آخر يربط داخل بيروت بالدورة والنهر حيث محطته ومبيته. وهناك خط رابع يربط بيروت بطريق الشام ففرن الشباك، فزاد بذلك عدد العمال من أهل لبنان، فيستوطنون بيروت أو يترددون إليها[1]. مما انعكس إيجاباً في تنشيط وتفعيل الحياة الاقتصادية.

لقد استطاعت وسائل النقل الجديدة التي ربطت مناطق بيروت بعضها بالبعض الآخر، وربطت بيروت بالمناطق والمدن الأخرى، من أن تؤدي خدمات اقتصادية وتجارية واجتماعية، وأدت إلى اختصار الوقت وتوفيره، وسهلت حركة السفر والتنقل، وأدت إلى حركة تنقل

(1) الأب لويس شيخو، المصدر السابق، ص 159.

اجتماعية بين السكان، وأدت إلى تطوير مدينة بيروت تطويراً اقتصادياً وعمرانياً. وإذا أردنا الإشارة إلى رخص أجرة تنقل الترامواي، فإننا نشير إلى أنه كان في البدء أقل من قرش واحد على الشخص، وكان إلى قبيل إلغاء الترامواي خمسة قروش (أي فرنك قديم) في مقاعد السكوندو، وعشرة قروش في مقاعد البريمو على كل شخص على كل المسافة المقطوعة.

والحقيقة فإن هذه الحركة التي شهدتها بيروت من حيث تطور طرق مواصلاتها الداخلية والخارجية استتبعت مجيء بعض السيارات من الخارج، والتي بدأت تتكاثر من عام 1925، علماً أن أول سيارة دخلت إلى بيروت كانت في عام 1905 وهي تخص السيد ميشال سرسق. كما شهدت بيروت تطوراً ملحوظاً في أوائل القرن العشرين، عندما بدأت باعتماد الكهرباء وأنوار الكاز، فأضحت لياليها مشعة ساطعة بعد أن كانت تئن من الظلمة. وقد رأت شركة كهرباء بيروت قبل الحرب العالمية الأولى بأن قوتها المحركة غير كافية لسد احتياجات المدينة، فطلبت عدداً من المحركات الجديدة، وعملت على تشغيلها لتلبية حاجات السكان.

لقد اعتمدت بيروت فترة طويلة من الزمن على الدواب بداعي التنقل والسفر والاتجار، واعتمدت فترة طويلة على الشموع والزيوت والفوانيس لإنارة البيوت والدكاكين. ثم ما لبثت المدينة أن وثبت وثبة هامة، باعتمادها على السكك الحديدية وعلى الترامواي وعلى السيارات وعلى العربات التي تجرها الخيول والتي عرفت في العهد الفرنسي باسم (هيبو موبيل) وعربات التاك والموتوسيكل أو كما يسميها البعض (القفورة). كما وثبت بيروت وثبة هامة باعتمادها على الكهرباء والغاز والكاز والمواد البترولية، وكان كل ذلك مدعاة لبدء حركة تقدم صناعية واجتماعية واقتصادية وعلمية.

الفصل الرابع

دور وسائل الاتصالات والحركة التجارية في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

1 - دور البريد والبرق والهاتف في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

2 - الحركة التجارية والضرائب العثمانية في بيروت والدولة العثمانية

الفصل الرابع

دور الاتصالات والحركة التجارية في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

1 ـ دور البريد والبرق والهاتف في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت

بدأت بيروت وبلاد الشام تشهد في القرن التاسع عشر تطورات في ميدان الخدمات الحديثة، بعد أن رأت الدولة العثمانية أهمية هذه الأساليب الحديثة في سرعة التوصل، وفي سرعة نقل المعلومات والخدمات على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذا رأت الدولة العلية ضرورة استحداث نظام يتضمن: البريد والبرق والهاتف:

البريد: بالرغم من أن نظام البريد في بيروت وفي بلاد الشام من الأنظمة القديمة، غير أنه كان يعتمد على الحمام الزاجل الذي كان يحمل رسائل من مدينة إلى أخرى كتبت بخط يعرف «بخط الغبار» نظراً لصغر حرفه. كما اعتمد البريد قديماً على الخيول والعربات لنقله من

أقليم إلى آخر، وقد استمر هذا النظام يعمل به في العهد العثماني. وكان في بيروت والولايات الشامية ومنها ولاية سورية مؤسستان للبريد. الأولى رسمية: وتضم سعاة الدولة المعروفين باسم «التتار» والنجابين، وكان هؤلاء يستعملون الخيل والجمال. والثانية: محلية، وتضم سعاة يخضعون مباشرة لشيخهم الذي عرف بشيخ السعاة، وكانوا يتلقون أجورهم من هذا الشيخ الذي بدوره يحدد أجور النقل وأجور الرسائل والطرود. وقد بلغ أجر الساعي ما بين بيروت وطرابلس الشام أو بين طرابلس الشام ودمشق ثلاثة أرباع المجيدي.

في عام 1869م ـ 1286هـ صدر نظام البريد العثماني الحديث، وكان لبيروت المحروسة السبق في هذا المضمار، حيث أول ما طبق النظام الجديد فيها، وكانت أول وسيلة انتظمت لنقل البريد بواسطة العربات والقوافل المنظمة على طريق بيروت ـ دمشق. ثم تطورت الأساليب منذ تاريخ إنشاء السكك الحديدية عام 1891م ـ 1307هـ بين بيروت ـ دمشق ـ المزيريب، حيث أسهمت القاطرات بسرعة نقل البريد والتأمين عليه. علماً أن النقل البحري لم يستغن عنه، فقد شهد مرفأ بيروت الكثير من عمليات نقل الرسائل والطرود والصحف والكتب من بيروت إلى المناطق العثمانية والأجنبية وبالعكس. وبالرغم من أن أكثر الخدمات البريدية كانت لمصلحة الحكومة العثمانية ومصالحها ومؤسساتها، غير أن إيرادات البريد قدرت في عام 1896 بحوالي (485، 230، 3 ملايين) قرشاً من مختلف مراكز البريد والبرق في ولاية سورية.

في عام 1900م ـ 1316هـ بدأ نظام البريد يتطور في بيروت والمناطق الشامية الأخرى، وأصبح يعتمد بشكل أساسي على السكك

الحديدية براً من الولايات حتى الاستانة، وقد ألغي تباعاً نظام «التتار» أي السعاة، كما ألغي نظام الاعتماد على الحيوانات لتحل السيارات مكانها. ومنذ عام 1900 أنشئ في بيروت وسواها نظام الحوالات البريدية والحوالات البرقية والطرود العادية. ومنذ عام 1902 طبق هذا النظام بين بيروت والبلدان الأوروبية والأسيوية والأفريقية.

أما مراكز البريد في لبنان فكانت في المناطق التالية: بيروت، جديدة المتن، جونية، جبيل، قرطبا، البترون، أنفة، طرابلس الشام، زغرتا، عكار، غزير، أميون، بشري، إهدن، سير، حدث الجبة. أما مراكز جنوبي بيروت فكانت في: الشويفات، الدامور، صيدا، صور، تبنين، بنت جبيل، جزين، النبطية، مرجعيون، حاصبيا. أما مراكز شرقي بيروت والجبل فكانت في: بعبدا، عاليه، سوق الغرب، دير القمر، بعقلين، بيت مري، برمانا، بكفيا، بيت شباب، الشوير، بسكنتا، بحمدون، صوفر، حمانا، زحلة، رياق، بعلبك، جب جنين، الهرمل، مشغرة، حصرون، عين زحلتا، دومة لبنان.

البرق: كانت بيروت وسواحل الشام من أول المدن العثمانية التي مدت فيها الأسلاك البرقية لنقل الأخبار إلى مراكز الدولة العثمانية وإلى البلاد الأجنبية. وقد صدر نظام البرق في عام 1859م ـ 1276هـ ونصت المادة الأولى من هذا النظام على إعطاء الأولوية والأفضلية لتجهيزات وبرقيات الدولة على جميع المعاملات الأخرى، ثم أعطيت الأفضلية لتحريرات سفارات الدول الأجنبية، ثم للتجار. كما تضمن نظام التلغراف سرية المخابرات وصيانة الأسلاك والمحافظة عليها. وكان المتبع في الدولة العثمانية قبل صدور هذا النظام استعمال إشارات الفوانيس في فترة الحروب عوضاً عن الإشارات البرقية السلكية

واللاسلكية. هذا وفي عام 1867م ـ 1284هـ، قرر مجلس ولاية سورية إنشاء مركز لتلغراف دمشق ـ بيروت مع تجهيزة بكل ما يحتاجه من لوازم وأثاث ومعدات. والأمر اللافت للنظر أنه منذ أن شهدت بيروت والممالك العثمانية تطبيق نظام البرق، بدأ الناس يتساءلون من الوجهة الشرعية والفقهية: هل يجوز شرعاً تصديق الخبر أي خبر من الخارج بواسطة البرق أم لا يجوز تصديقه؟

والحقيقة فإن شبكة البرق العثماني اقتصرت حتى عام 1899 على الأسلاك الممتدة من بيروت وحاصبيا ومن دمشق فحلب، ومن القنيطرة والسلط وحوران ودوما. ثم توسعت هذه الشبكة عام 1900 بمد الخط البرقي الحجازي من السلط إلى المدينة المنورة. وللسلك البرقي الحجازي عمود تذكاري ـ ما يزال موجوداً إلى اليوم ـ في ساحة الشهداء في دمشق. وقد ساعدت هذه الشبكات على الاسهام في تقصي أخبار الولايات، وفي توطيد الأمن وفي نقل المعلومات بسرعة، كما أثرت فيما بعد على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمعلوماتي.

أما فيما يختص بلغة البرقيات في العهد العثماني حتى عام 1900، فقد كانت تنحصر باللغتين التركية والعربية، وكانت البرقيات لا تتعدى في البدء المناطق العثمانية، في حين تميزت بيروت ودمشق بمراكز تلغرافية تؤهلهما لإجراء برقيات مع الدول الأجنبية. أما مراكز البرق في بيروت ولبنان فقد كانت مماثلة تقريباً لمراكز البريد التي ذكرنا سابقاً.

الهاتف: لم تعرف بيروت وبقية المناطق الشامية الهاتف إلا منذ عام 1908 وما بعده من أعوام، فبعد إعلان المشروطية أو القانون الأساسي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، صدر نظام الهاتف العثماني الذي تضمن كيفية العمل في هذا الجهاز الجديد، وتجديد

مراكـزه والمنتفعين منه. وكـان استعمـاله في البدء منحصراً بالدوائـر الرسميـة العثمانية، وبالمؤسسات السلطانية والحكومية والعسكرية ومراكز الولاة. ثم سمح للأهالي بالاشتراك في الهاتف والحصول على خطوط خاصة، على أن يكون ذلك تحت إشراف الديوان البرقي السلطاني. وقد أحدث تطبيق نظام الهاتف في بيروت وبقية الولايات العثمانية دهشة وإعجاباً لدى المواطنين البيارتـة باعتباره حدثاً بارزاً هاماً واختراعاً عصرياً لافتاً للنظر.

وفي الحرب العالمية الأولى قطعت الخطوط الخاصة عن الأهالي في مساكنهم وحوانيتهم ومؤسساتهم، وانقطعت اتصالات بيروت ببقية المناطق اللبنانية، وخضعت هذه الخطوط الخاصة لسيطرة الدولة العثمانية لا سيما الفيلق الرابع الذي كان يتزعمه جمال باشا. وقد أعيدت هذه الخطوط إلى بيروت وبقية المناطق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918.

أما الهاتف اللاسلكي الرسمـي فانحصر منذ تأسيسه بإدارة الراديو العسكري تلقياً ورداً، بينما الهاتف اللاسلكي التجاري، فقد سمح به في قسم التلقي والأخذ تحت إشراف إدارة البريد والبرق دون استعمال آلة الرد أي آلة الإصدار.

والحقيقة فإن الدولة العثمانية بعد هزيمتها وانحسارها عن بلاد الشام، كانت قد تركت لبيروت وللبلدان الشامية شبكة من الاتصالات البريدية والبرقية والهاتفية وشبكة من طرق المواصلات الحديدية، استفاد منها لبنان في عهد الانتداب الفرنسي بل وفي عهد الاستقلال.

منارة بيروت التاريخية

شهدت بيروت في القرن التاسع عشر تطوراً اقتصادياً بارزاً لاسيما بعد الاهتمام بمرفأ بيروت الذي كان ملتقى لمختلف التجار من مختلف الجنسيات الذين كانوا يعملون في الاستيراد والتصدير. ونظراً للحركة التجارية البارزة وقدوم السفن التجارية من الولايات العثمانية والدول الأوروبية، ونظراً لتميز الشاطئ البيروتي بالرمال في بعض مناطقه، وبالصخور في مناطق أخرى، كان لا بد من أن يتخذ والي بيروت المحروسة قراراً بإقامة «منارة» على مرتفع بارز في منطقة رأس بيروت وذلك في عام 1820، وكانت منارة بيروت التاريخية (الفنار) قد أسهمت إسهاماً بارزاً في هداية السفن ليلاً، وتحذيرها لئلا تقترب من الشاطئ، لأن الاقتراب منه يمكن أن يهدد السفن عندما ترتطم بالرمال أو الصخور[1]. كما حرصت شركة مرفأ بيروت عام 1862 إلى بناء منارة جديدة بعد أن تكاثرت الحركة التجارية البحرية، وذلك لتسهيل هداية السفن إلى مرفأ بيروت، وقد استعانت الدولة العثمانية آنذاك بمهندسين فرنسيين[2].

لقد قامت منارة بيروت بدور بارز منذ عام 1820 حتى عام 1976، تخللها بعض التوقف لأسباب أمنية كما حدث في الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918 حيث أمرت الدولة العثمانية بوقف العمل بها، ثم جاءت السلطات الفرنسية فأمرت بإعادة تشغيلها، حتى توقفت ثانية إبان الحرب العالمية الثانية 1939 ـ 1945 لفترات طويلة. ثم

---

(1) حدث في عام 1956 أن ارتطمت سفينة «شامبليون» في صخور ورمال منطقة الأوزاعي مما تسبب في غرقها وإتلاف محتوياتها.

(2) الأب لويس شيخو، المصدر السابق، ص 160.

استمر العمل بها، وما أن نشبت الحرب الأهلية في حرب السنتين 1975 ـ 1976 حتى توقفت تماماً عن العمل، إلى أن تم ترميمها وإعادة تأهيلها بتوجيه من الرئيس رفيق الحريري وبإشراف وزير الأشغال آنذاك عمر مسقاوي، وابتدأ العمل بها عام 1994، إلى أن توقف العمل بها بعد أن بنيت منارة جديدة على الزاوية الشمالية من كورنيش المنارة التي تم افتتاحها عام 2002 برعاية دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

2 ـ الحركة التجارية والضرائب العثمانية في بيروت والدولة العثمانية

مرت بيروت في العهد العثماني بأزمات اقتصادية انعكست سلباً على أوضاع سكانها، كما شهدت في أزمان أخرى تطورات اقتصادية واجتماعية إيجابية. ففي عهد أحمد باشا الجزار المتوفى عام 1804، كسدت الأوضاع التجارية والاقتصادية في بيروت، غير أنها عادت للتحسن في عهد والي صيدا سليمان باشا (1806 ـ 1820) الذي خلف الجزار[1]. كما نشطت التجارة والصناعة في عهد الحكم المصري لبيروت وبلاد الشام 1831 ـ 1840. واستمرت ناشطة بعد انتهاء الحكم المصري، بفضل الأجانب الذين استوطنوها، وباشروا فيها المعاملات التجارية مع البيارتة واللبنانيين، وأنشأوا في بيروت المحلات التجارية والشركات المالية ومعامل الحرير[2]. وباتت بيروت في القرن التاسع عشر مركزاً أساسياً للأعمال التجارية لكل سواحل الشام، لاسيما بعد أن أقامت فرنسا وبريطانيا والنمسا قناصل لها في بيروت.

---

(1) الأب لويس شيخو: بيروت تاريخها وآثارها، ص 131.
(2) الأب لويس شيخو، المصدر نفسه، ص 132 ـ 133.

لقد أشار القنصل الفرنسي هنري غيز إلى الواردات والصادرات من وإلى بيروت حسب إحصاء أعوام 1827 ـ 1845، مما يدل على تقدمها ورقيها التجاري والاقتصادي[1].

جدول الواردات والصادرات من بيروت وإليها[2]:

1827	الواردات من فرنسا	الصادرات إلى فرنسا
	1,353,725 فرنك	1,214,830 فرنك
1844	4,588,325 ف	3,067,758 ف
1845	الواردات من مصر	الصادرات إلى مصر
	6,490,000 ف	4,979,600 ف
1845	الواردات من إنجلترا	الصادرات إلى انجلترا
القيمة	5,735,800 ف	5,760,900 ف
1845	الواردات من تركيا	الصادرات إلى تركيا
القيمة	3,598,850 ف	4,283,530 ف
1845	الواردات من النمسا	الصادرات إلى النمسا
القيمة	672,100 ف	79,900 ف
1845	الواردات من إيطاليا	الصادرات إلى إيطاليا
القيمة	442,800 ف	851,600 ف

(1) الأب لويس شيخو، المصدر نفسه، ص 133.
(2) تنظيم الجدول وتقسيماته وجمع قيمة الصادرات والواردات من عمل الباحث.

جدول وقيمة البضائع عام ١٨٤٥

نوع البضائع	القيمة
الحرير	1,869,500 ف
القطن	467,120 ف
السمسم	226,850 ف
الاسفنج	172,800 ف
النقود	85,000 ف
الصوف	55,914 ف
العفص	54,684 ف
الشمع	6,500 ف
التبغ	1,500 ف
القيمة الاجمالية	2,939,868 ف

بالإضافة إلى ذلك، فقد أورد الأب لويس شيخو معلومات متعلقة بالحركة التجارية في بيروت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فأشار إلى أن قيمة الواردات بلغت نحو 20,000,000 فرنك بينما بلغت قيمة الصادرات نحو 16,000,000. وما أن توسع مرفأ بيروت ومدت خطوط السكك الحديدية حتى بلغت قيمة الصادرات والواردات ضعف المبالغ المشار إليها[1].

ومن الأهمية بمكان القول، أنه بعد أن استقرت الأحوال الأمنية والسياسية في متصرفية جبل لبنان بين أعوام 1861 ـ 1914، فقد

(1) الأب لويس شيخو، المصدر السابق، ص 161.

شهدت بيروت نهضة اقتصادية وعمرانية هامة، مما دعا الأب لويس شيخو للقول: «ليست مدينة نالها من الرقي الاقتصادي ما نال بيروت من السنة 1860 إلى عهدنا [1926]، فإن الوسائل المتعددة التي أنشئت في هذه المدة لتعزيز تجارة بيروت وترويج معاملاتها مع الداخلية ومع البلاد الأجنبية، وتحسين أمورها الصحية بلّغتها درجة من التقدم لم تعرفه في الأجيال السابقة حتى في عز مجدها في عهد الرومان.........»[1].

ومما زاد في تطور ونماء الحركة التجارية والاقتصادية والمالية في بيروت الأمور التالية[2]:

1 ـ الاهتمام بتوسيع مرفأ بيروت.

2 ـ إنشاء مشروع السكك الحديدية بين بيروت والمناطق اللبنانية ومع المناطق السورية.

3 ـ إنشاء تراماواي بيروت الذي ربط المناطق البيروتية فيما بينها.

4 ـ استحداث البريد والبرق والهاتف وهي مشاريع انعكست إيجاباً على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

5 ـ الاهتمام بأسواق بيروت وطرقاتها.

6 ـ استحداث الكهرباء والغاز.

7 ـ إعادة النظر بقيمة الضرائب العثمانية[3].

8 ـ إنشاء المصارف والبيوتات المالية العثمانية والأجنبية.

---

(1) الأب لويس شيخو، المصدر السابق، ص 158.

(2) أنظر: الأبو لويس شيخو، المصدر السابق، ص 161 ـ 163

(3) أشار القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز «بأن رسوم الجمارك أصبحت تستوفى على قدم المساواة، فالمواطنون يعاملون كالفرنسيين» ص 25.

9 ـ تشجيع إنشاء مصانع الحرير، وتشجيع الحياكة وتطريز المنسوجات والتخريج والدانتيل.

10 ـ إنشاء معامل أثاث البيوت وأجهزتها الفاخرة، لاسيما معامل الخواجه ترزي ومعامل الخواجه الياس السيوفي.

11 ـ استحداث المطاحن التجارية ومعامل الجليد الاصطناعي ومعامل لفائف التبغ، ومعامل الفخار، وكذلك معامل السكافة والحدادة والنحاسة.

12 ـ استحداث معامل دبغ الجلود في منطقة الدباغة وسواها.

13 ـ إنشاء معامل الأحجار وصقل الرخام وصناعة القرميد.

14 ـ تطوير مهنة وصناعة الكتاب والطباعة والصحافة.

15 ـ الاهتمام بتطوير الزراعة والعمل على تنوع منتجاتها المحلية والأجنبية.

16 ـ الاهتمام بالسياحة الأجنبية من خلال مرفأ بيروت والطرق البرية.

وبالفعل فقد كان مرفأ بيروت، النقطة المركزية في الحركة التجارية بل والسياحية، وقد أكد الرحالة جون كارن بقوله:

«تفد السفن من مختلف الأمم الأوروبية على بيروت دونما انقطاع، ويصل على ظهرها السياح الذين يجدون بيروت خير نقطة يبتدئون منها سياحتهم في الشرق. وهكذا أعان هؤلاء الوافدون من الأجانب على جعل الحلقات في القنصليات الأجنبية مؤسسة مسلية»[1].

هذا، وقد اعتمدت الدولة العثمانية لتحسين مواردها للإنفاق على

---

(1) جون كارن، المصدر السابق، ص 270.

ولاية سورية ومتصرفية جبل لبنان، ومن ثم على مدينة بيروت وبقية الولايات الشامية، على عدد من الرسوم والضرائب. وقد تحملت بيروت في سبيل إنعاش المدينة والدولة العليَّة ضرائب عديدة على التجارة والصناعة والمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى رسوم عديدة نذكر منها:

- رسوم قدوم: يجري تحصيلها عند قدوم الوالي وتسلمه الوظيفة تكريماً له.
- ضريبة العزوبة: تستوفى عن كل شاب عازب، وقيمتها ست بارات في السنة.
- ضريبة الزواج: تستوفى حين الزواج من الرجل. أما المرأة الأرملة فكان يؤخذ منها ثلاثون بارة عند زواجها.
- رسم العيدية: تستوفى من المؤسسات في كل عيد.
- رسوم فتح المحلات (فتوح بندر): تستوفى عن المحلات التجارية الجديدة.
- رسوم مباشرة حمام: تستوفى عند المباشرة بفتح أو استئجار حمام.
- رسوم خلعت: رسوم بمثابة هدايا للوالي.
- رسوم قدوم غلمانية: تستوفى عند ولادة الطفل، بمعدل ستين بارة عن الابن البكر.

ومن الرسوم التي استوفيت من أبناء بيروت والمناطق الشامية رسوم على القهوة والشمع والقطن الخام وسائر الواردات. غير أنه بعد صدور التنظيمات العثمانية عام 1839 ألغيت جميع هذه الرسوم والضرائب لأنها

أثقلت كاهل المواطنين. وباتت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تحيا حياة الاصلاح والتجديد، ولم يعد باستطاعة الوالي فرض الضرائب بشكل اعتباطي، بل أصبح لكل ولاية عثمانية مجلس إدارة يبحث في شؤون الولاية ووارداتها ونفقاتها. ومن الضرائب المقننة التي استحدثت في القرن التاسع عشر الضرائب التالية[1]:

1 ـ **الأعشار**: وهي من التكاليف الشرعية القديمة، كانت تستوفى على الحاصلات الزراعية بنسبة 10%. وفي العهد العثماني طرحت ضريبة الأعشار على الملتزمين بالمزاد العلني. وكان على الملتزم مهما بلغت درجة ثرائه من أن يحدد مصرفاً في العاصمة استانبول لضمان دفع ما عليه من أموال للخزينة طبقاً لعقد الالتزام. وقد عدل هذا النظام فيما بعد عدة مرات.

2 ـ **الويركو**: فرضت هذه الضريبة بموجب خط كلخانة عام 1839، وهي ضريبة على الأفراد، وقد قسمها العثمانيون إلى قسمين:

أ ـ **ويركو الأملاك**: وعمل بهذا النظام ابتداء من عام 1861، وهي ضريبة فرضت على أملاك الأفراد من أراض زراعية أو بور أو أبنية.

ب ـ **ويركو التمتع**: وهي ضريبة فرضت على التجار بنسبة 30 بالألف ثم تراوحت بين 40 ـ 50 بالألف بين أعوام 1879 ـ 1885.

3 ـ **الضريبة المقطوعة**: وهي من الضرائب التي فرضت على الأطباء

---

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر الجداول والاحصائيات في: هنري غيز: بيروت ولبنان، ص 59 ـ 61. أنظر أيضاً في المصدر نفسه ص 159 ـ 176، أهمية تجارة بيروت وتطورها. أنظر أيضاً: لبنان مباحث علمية واجتماعية، جـ2، ص 623 ـ 636، صدر بهمة إسماعيل حقي بك عام 1918، نظر فيه وقدم له: د. فؤاد افرام البستاني، الجامعة اللبنانية ـ بيروت 1970.

والمهندسين والمتعهدين والصناعيين من معماريين ورؤساء عمال وأشغال. وقد تراوحت هذه الضريبة بين 15 ـ 300 قرشاً.

4 ـ **الضرائب النسبية على المصارف والمصرفيين والجوهرجية وأرباب المهن**: وهي ضرائب فرضت على أصحاب المصارف وعلى المشتغلين بالأوراق المالية وشركات النقل وتجار الجملة والصيارفة وباعة المجوهرات والعطور وأرباب المهن كالنجارين والحدادين والخياطين وأصحاب الفنادق. وقد تراوحت نسبة هذه الضرائب تبعاً لكل مهنة وذلك بين 8 ـ 20%.

5 ـ **ضريبة البدل العسكري**: وكانت تسمى «الويركو المقطوع» أو «الاعانة الجهادية». وكانت هذه الضريبة تستوفى من غير المسلمين على عشرة أقساط.

6 ـ **ضريبة المسقفات**: بدئ بتنفيذ جباية هذه الضريبة ابتداء من عام 1858، بمعدل 5 بالألف على بيوت السكن التي لا تتجاوز قيمتها 20 ألف قرش و(8) بالألف على البيوت التي تتجاوز هذا المقدار، أما البيوت المؤجرة ففرض عليها (10) بالألف.

7 ـ **ضريبة المعارف**: وكانت هذه الضريبة قد فرضت على المسقفات بنسبة 5% بهدف تطوير الحياة العلمية وإنشاء المدارس في الدولة العثمانية، حيث تقوم الحكومة بجمع هذه الضرائب، ومن ثم تحولها إلى إدارة النافعة ومصلحة الأشغال العامة للإنفاق منها على ترميم وبناء المدارس العمومية التابعة لشعبة المعارف.

8 ـ **ضريبة العمال**: فرضت أنظمة الطرق والمعابر الصادرة عام 1869 على كل فرد من الذكور في المدن والقرى، ممن تتراوح أعمارهم بين 16 ـ 60 سنة بالعمل مدة عشرين يوماً في كل خمس

سنوات، أو دفع البدل الذي بلغ في الولايات الشامية (16) قرشاً في السنة، ثم ارتفع البدل في نهاية العهد العثماني بين (20 - 30) قرشاً في السنة تبعاً لأوضاع الولاية وأوضاع أفرادها وأجرة العمال فيها.

9 - **الرسوم الجمركية**: صدر نظام الرسوم الجمركية في عام 1862، وبموجب هذا النظام أعفيت المنتجات من الرسوم إذا استهلكت داخل القضاء أو بيعت في أقضية أخرى ليس لها جمارك، غير أنها فرضت عليها ضريبة تمغة بنسبة بارة واحدة عن كل قرش من قيمتها أي بمعدل 2%، وعلى سبيل المثال فقد حدد النظام ثمانين بارة عن كل أقة من القهوة. كما حدد هذا النظام الرسوم التي تستوفى على أخشاب الأحراج والأسماك المصطادة، والحيوانات والدخان والملح.

والأمر اللافت للنظر أن الدولة العثمانية في ظل التنظيمات الجديدة، عملت على مراعاة غير المسلمين والأجانب في أمور فيها مخالفة للشرع الإسلامي، فلم تر مانعاً من السماح باستيراد أو تصنيع أو بيع الخمور. ففرضت على «البيرة» (الجعة) رسماً يعادل 10% من قيمتها، كما تقاضت رسوماً على محال وأماكن شرب الخمور، فاستوفت 25% من نسبة أجرة المحل السنوية باسم «رسم بيعية». أما أماكن بيع الخمور فقد أعفيت من هذه الرسوم.

10- **رسوم متفرقة**: فرضت الدولة العثمانية على بيروت والمناطق اللبنانية والشامية بعض الرسوم والضرائب الأخرى منها: رسوم المواشي، الحرير والقطن، الدلالين، قضايا المحاكم، جوازات السفر، عرضحال، رخص سلاح الصيد.... كما اعتمدت الدولة

على مصادر أخرى لتحسين أوضاعها المالية مثل نظام الاقطاع، الالتزام، نظام الأمانة....

وبالرغم من الاتهامات التي تساق ضد الدولة العثمانية، غير أنها استطاعت منذ القرن التاسع عشر وحتى عام 1918 إنجاز عدد كبير من المشروعات الحيوية في بيروت وجبل لبنان والولايات الشامية منها على سبيل المثال: طرق المواصلات البرية، والسكك الحديدية، ترامواي بيروت، الكهرباء، مصلحة مياه بيروت، البرق والهاتف، السرايات، المستشفيات، المدارس والمعاهد، الأسواق، البنوك، المكتبات، الصحف، الأبراج والمنارات.... وما تزال العديد من الطرقات اللبنانية والمؤسسات والملامح الخدماتية والعمرانية تعيش منذ تأسيسها في العهد العثماني، بالإضافة إلى البنية التحتية لكثير من الخدمات.

هذا وقد قامت بيروت بدور بارز بين 1840 ـ 1860 في تنشيط الحركة التجارية في الدولة العثمانية. ثم بين أعوام 1860 ـ 1914 وقد أشارت المصادر المعاصرة إلى أهمية هذا الدور الاقتصادي[1]. وكانت «أمانة الرسومات الجليلة». قد نشرت خلاصة سجل «إدخالات وإخراجات» سنتي 1307 ـ 1308 مالية، 1891 ـ 1892 ميلادية تحت عنوان «بيان عمومي» ذكرت فيه مقدار الوارد والصادر وقيمته وأجناسه ومقادير تجارة الدولة العلية مع بعض الدول الأجنبية.

---

(1) أنظر كميات الحرير المصدرة من بيروت إلى الخارج، والجداول التجارية وأنواعها في هنري غيز: بيروت ولبنان، ص 58، 59، 61 ـ 64.

الملامح والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية
في بيروت في القرن التاسع عشر

الفصل الخامس

الملامح الاقتصادية والاجتماعية
في بيروت في القرن التاسع عشر

الفصل الخامس

الملامح الاقتصادية والاجتماعية
في بيروت في القرن التاسع عشر

تعتبر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في بيروت من أسس التكون التاريخي والديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن هذه الأسس تعود إلى بداية الفتح الإسلامي لبيروت وبلاد الشام، وقد اعتادت العائلات البيروتية عبر عصور متتالية: من الفتح الإسلامي، فالعهد الأموي مروراً بعهود متتالية إلى العهد العثماني، على أن تعيش معاً مسلمين ومسيحيين، وقد أقيمت العلاقات الإجتماعية والاقتصادية بين هذه العائلات في بيروت في القرن التاسع عشر فضلاً عن علاقاتها مع رعايا الدولة العثمانية ورعايا الدول الأجنبية، على عدة عوامل وأسس منها:

1 ـ الحارات والأحياء والمناطق

في إطار الحارات والأحياء والمناطق، سواء في داخل السور أو في خارجه تفاعلت العائلات الإسلامية والمسيحية، وكان من أهم

الحارات (الأحياء) التي تلتقي من خلالها العائلات البيروتية في باطن بيروت في داخل السور ثلاث حارات:

1 - حارة الإسلام.

2 - حارة النصارى.

3 - حارة اليهود وهي أصغر الحارات.

وقد شهدت هذه الحارات والأحياء والمناطق تفاعلاً بين المسلمين والمسيحيين في مختلف المجالات، حتى أن تكون المناطق البيروتية خارج السور، اختط خطة جديدة له أكثر انفتاحاً حيث شهدت مناطق الأشرفية، ورأس النبع ورأس بيروت وزقاق البلاط والمزرعة وسواها تمازجاً سكانياً إسلامياً - مسيحياً، مما أسهم مجدداً في تزايد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

2 - الأسواق البيروتية:

لقد شهدت بيروت أسواق متخصصة في باطن بيروت كانت عاملاً أساسياً في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين في القرن التاسع عشر. ومن بين هذه الأسواق: سوق الأساكفة، سوق البازركان، سوق الحدادين، سوق البوابجية، سوق البياطرة، سوق الخضار، سوق الساحة، سوق ساحة الخبز، سوق الشعارين، سوق الشبقجية، سوق العطارين، سوق القطن، سوق اللحامين، سوق المنجدين، سوق النجارين، سوق باب إدريس، سوق سرسق، سوق اياس، سوق سيور، سوق الجميل، وسواها. وبدون أدنى شك، فقد كانت هذه الأسواق تكون مجتمعاً اجتماعياً واقتصادياً للأسرة البيروتية: المسلمة والمسيحية. وقد شهدت معاملات مهنية وحرفية أنتجت مزيداً من

العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وكثيراً ما شهدت هذه الأسواق تفاعلات مع التجار غير البيارتة سواء القادمين من المناطق اللبنانية، أو الولايات العربية، أو الدول الأجنبية.

3 ـ مرافئ بيروت

شهدت بيروت منذ فجر التاريخ مرفأها الشهير، وكانت تشاهد جميع أنواع السفن التجارية والحربية في هذا المرفأ لاسيما في القرن التاسع عشر. ونتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية بين بيروت والولايات العربية والبلدان الأجنبية، فقد استحدثت عدة مرافئ متخصصة منها: ميناء القمح، ميناء البصل، ميناء الأرز، ميناء البطيخ، ميناء الخشب، ميناء السلسلة، وموانئ أبعد قليلاً منها: ميناء الشامية، ميناء الحصن (الحسن).....

ولا شك بأن هذه المرافئ مجتمعة شكلت حركة ناشطة اقتصادية واجتماعية، فكانت مراكز حضارية للتلاقي الإسلامي ـ المسيحي في إطار المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة.

4 ـ الخانات (الفنادق)

شهدت بيروت كسائر المدن العثمانية، خانات (فنادق) عديدة تنتشر حول مرفأ بيروت، وحول الأحياء البيروتية في باطن بيروت، مثل خان أنطون بك، الخان الجديد، خان فخري بك..... وهذه الخانات كان يرتادها التجار من اللبنانيين والعرب والأجانب، وتعقد فيها الاجتماعات مع تجار بيروت من مختلف الطوائف اللبنانية، وكانت هذه الاجتماعات ذات أبعاد اقتصادية، مما كان ينعكس إيجاباً على العلاقات الاجتماعية والمنافسات الاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين البيارتة.

5 ـ الساحات والحدائق والميادين

اهتمت الدولة العثمانية لاسيما في القرن التاسع عشر، بإقامة الساحات والحدائق والميادين العامة، كمراكز ترفيهية، ومتنزهات لأبناء بيروت قاطبة. وكانت ساحة البرج (الشهداء فيما بعد) من أهم ساحات الالتقاء بين البيارتة على مر تاريخ بيروت، فضلاً عن ساحات أخرى مثل: ساحة الثكنات، ساحة الدركاه، ساحة دير العازارية، ساحة القمح، ساحة الهال، ساحة المصلى، فضلاً عن ميدان البلشة، وميدان بيروت، وميدان حرج بيروت، وحدائق متعددة في مقدمتها حديقة الجوسق في باطن بيروت.

إن جميع هذه الساحات والحدائق والميادين والمزارع أيضاً، كانت عنصراً أساسياً من عناصر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين في بيروت.

6 ـ طرق المواصلات والبريد والبرق والهاتف والكهرباء

شهد القرن التاسع عشر نقلة نوعية في تقديم الخدمات في ولايات ومدن الدولة العثمانية، ومن بينها مدينة بيروت التي شهدت نهضة عمرانية واقتصادية واجتماعية واضحة المعالم.

وبدون أدنى شك، فإن القرار العثماني الذي نص على ضرورة تعبيد الطرقات البرية، وإنشاء خطوط السكك الحديدية لاسيما خط بيروت ـ دمشق، فضلاً عن خطوط السكك الحديدية بين المناطق اللبنانية، كل ذلك أدى إلى تطور الحركة التجارية والاقتصادية والمالية في بيروت والمناطق اللبنانية. كما أسهم البريد والبرق والهاتف والكهرباء فيما بعد بتطور لافت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كون هذه العناصر من سمات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

7 ـ المحاكم الشرعية في بيروت

إن المحاكم الشرعية في بيروت في العهد العثماني، كانت تنقسم إلى عدة محاكم، وهي تماثل محاكم العدلية اليوم، ولم تكن حكراً على معاملات ودعاوى المسلمين، بل كانت لجميع الطوائف وفئات المجتمع ليس للبيارتة فحسب، وإنما لكل مقيم في بيروت، أو لكل من أوكل من المناطق العثمانية وكيلاً عنه في بيروت لمعاملة ما، ثم إنها لم تقتصر اهتماماتها على معاملات الإرث والزواج والطلاق والوصية، بل شملت معاملاتها جميع ما يتعلق بالحياة الدينية والدنيوية للمسلمين والمسيحيين على السواء، بما فيهم الأجانب من رعايا عاديين، ومن قناصل وهيئات قنصلية ودبلوماسية. من هنا ندرك أهمية سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، فهي وثائق أساسية لا يمكن الطعن في صحتها، من حيث توثيقها للحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومن حيث توثيقها للمعاملات المالية، بما فيها الاطلاع على أنواع العملات والنقود العثمانية والأجنبية المتداولة في العهد العثماني. وفضلاً عن هذا وذاك، فإن مراكز المحاكم الشرعية في بيروت تكمن أهميتها في أنها كانت مراكز التقاء بين المسلمين والمسيحيين للبحث في بعض الشؤون المالية أو الاجتماعية أو الدينية.

8 ـ عناصر أخرى

بالرغم من تواضع مدينة بيروت مقارنة مع مدن عثمانية كبرى مثل دمشق والقاهرة وبغداد، غير أن بيروت لا سيما بعد إعلانها ولاية عام 1888، باتت أكثر أهمية، وشهدت مزيداً من العلاقات الإسلامية ـ المسيحية. ومما ضاعف من هذه العلاقات عناصر أخرى ـ غير السابقة الذكر ـ منها:

1 ـ الجوامع والمساجد والزوايا والكنائس والأديرة.

2 ـ المؤسسات الحكومية.

3 ـ السرايات.

4 ـ الخستة خانات (المستشفيات).

5 ـ المدارس والجامعات.

6 ـ بلدية بيروت.

7 ـ حرج بيروت.

8 ـ الجبانات والمقابر الإسلامية والمسيحية.

9 ـ القيساريات (الأسواق المسقوفة).

10ـ المقاهي.

تبين لنا، من خلال دراستنا لعناصر وأسس «العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين في بيروت في القرن التاسع عشر» كم هي مهمة دراسة هذه العناصر من خلال وثائق وسجلات المحكمة الشرعية في بيروت المحروسة، إذ باستطاعة الباحث التوصل إلى حقائق جديدة عن بيروت، لاسيما في إطار العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، بحيث تمثل هذه الحقائق مادة بحثية وتاريخية جديدة، تؤدي إلى إغناء المكتبة اللبنانية والعربية والعثمانية وإثرائها بحقائق وعناصر لم يسبق نشرها عن تاريخ بيروت العثمانية وعن التاريخ اللبناني الحديث.

9 ـ الإدارة العثمانية في بيروت وبعض عائلاتها الإسلامية والمسيحية

كانت الدولة العثمانية تعين والي ولاية بيروت من الجنسية التركية، ويكون مقره مدينة بيروت، وكان يعاونه في إدارة الولاية والأقضية: المفتي، مجلس إدارة الولاية، مأمورو الولاية، المحكمة الشرعية وقضاتها وكتبتها، هيئة التخمين، محكمة استئناف الحقوق، محكمة استئناف الجزاء، محكمة بداية الحقوق، محكمة بداية الجزاء، المدعي العام ومعاونه، مأمور دائرة الأجراء، دائرة الاستنطاق، محرر المقاولات، محكمة التجارة، مأمورو إدارة المعارف، دائرة الأوقاف ولجنة الأوقاف، لجنة الطرق والمعابر، إدارة البنك الزراعي، دائرة الشرطة. وكانت هذه الدوائر أو بعضها يضم بعض الموظفين مثال: الدفتردار، المكتوبجي، المحاسبجي، التذكرجي، اليوزباشي، القومندان، رئيس المحكمة، مدير البوليس، رئيس البلدية، نقيب الأشراف، مدير البرق والبريد، مدير المعارف، مفتش الصحة، مدير الأمور الأجنبية، رئيس مهندسي النافعة، ناظر النفوس، مدير تحرير الويركو (الضرائب)، محاسب الأوقاف، مفتش الأحراج، مأمور السجل السلطاني، مأمور المعية، مفتش الزراعة[1]......... ومن بين ولاة بيروت الذين تبوأوا منصب الوالي: مدحت باشا، أدهم باشا، بكر سامي بك، حازم بك، حمدي باشا، خليل باشا، رشيد باشا، ناظم باشا، عزمي بك، علي منيف بك، إسماعيل حقي. أما رؤساء بلدية بيروت فقد كانوا من أبناء بيروت ومنهم: محي الدين حمادة، الشيخ عبد القادر قباني، عبد القادر الدنا، محمد أياس، سليم علي سلام، عمر الداعوق. أما

---

(1) أنظر: مجلة أوراق لبنانية، م1، مقال: موظفو حكومة بيروت سنة 1892، ص 397 ـ 399.

العائلات البيروتية في العهد العثماني فهي بأكثريتها من الطائفة الإسلامية وهناك عائلات مسيحية جلها من الروم الأرثوذكس. أما أهم العائلات البيروتية الإسلامية فهي على سبيل المثال لا الحصر: الأزهري، الأسطة، الأسير، الأحدب، الأنسي، إدريس، أياس، بالوظة، قليلات، بدران، البراج، البربير، برهومي، بكداش (ومكداشي وبكداشي) بكار، بنداق، بلوز مشاقو (مشاقة)، بليق، بواب، بولاد الحوت، بيضون، بيهم، تنير، جبر، الجبيلي، الجزائري، الحسامي، جلول، الجمّال، الجندي، جارودي، حاسبيني، حبوب، حبال، حمد، الحص، حطب، حلاق، الحلواني، حمادة، حمزة، حنتس، الحوت، حوري، دريان، درويش، دعبول، دمشقية، الدنا، دندن، دوغان، دياب، دية، الراعي، خالد، خرما، خضر، خطاب، الخياط، الداعوق، دبوس، الرافعي، الرفاعي، رمضان، رواس، زعني، زغلول، زنتوت، سبليني، سراج، سروجي، سحمراني، سعادة، السقعان (السجعان) سلطاني، سلام، سنتينا، سنو، سوبرة، شبارو، شاتيلا، شاكر، شانوحة، شبقلو، شعار، شدياق، شهاب، الشيخ، صعب، صفصوف، الصلح، الصيداني، طبارة، الطبش، الطبيلي، الطرابلسي، طربيه، الطيارة، العالية، عبلا، العجم، العجوز، العريس، العريسي، عز الدين، عساف، العشي، عفرة، العلماوي، علم الدين، علوان، علايا، عمران، العويني، العيتاني، الغالي، الغر (الأغر) غزاوي، غزيري، الغلاييني، غندور، الغول، الفاخوري، فانوس، فايد، فتح الله، فتح الله الشيخ، فتح الله المفتي، فتوح، الفحل، فروخ، الفيل، القاروط، القاضي، القاطرجي، قباني، قدورة، القرا بدران، قراقيرة، قرانوح، القرقوطي، قرنفل، قريطم، قزاز، القصاب، القصار، القضماني، القطان، قواص، القوتلي، قمورية، الكبي اللحام، كريدية، الكستي، كشلي، الكعكي، كنيعو، الكوسا، الكوش، اللبان الداعوق،

لبابيدي، اللادقي، المبسوط، المبيض، المجذوب، المحب، محرم، المحمصاني، محيو، المدور، ميرزا (مرزي) مرعي، مشاقة، مغربل، مغربي، مكاري، مكاوي، مخزومي، مكداشي، مكوك، مكي، منجد، منقارة، منيمنة، مورلي، ميقاتي، الناطور، نجا، النحاس، النحيلي، النصولي، نعماني، النقاش، النقيب، النويري، الهبري، الهواري، وهبه، الوزان، ياسين، اليافي، يموت.....[1].

ومن العائلات الدرزية البيروتية على سبيل المثال عائلات: جابر، حلبي، حمندي، حمد، حمية، معقصة، ديك، ربح، رباح، رضوان، وتوات، روضة، الزهيري، علاء الدين، زيتون، السواح، سليت، شنتوف، سري الدين، ضاروب، عاقل، عبد الخالق، العريضي، عساف، عود، غاوي، الفر، غضبان، غزارة، قمند، مروش، منذر، مياسي، نعمان، هشي، يونس.........[2].

ومن العائلات المسيحية البيروتية على سبيل المثال عائلات: الأرقش، اليان، بسول، برباري، بسترس، تابت، تيان، تويني، داغر، دهان، رزق الله، زهار، سابا، سرسق، السلموني، السيقلي، الصباغ، طاسو، طراد، طربيه، العم، قسطة، مطر، الهاني، يارد، يمين، فرعون، مجدلاني.........[3].

---

(1) للمزيد من التفصيلات أنظر كتابنا: بيروت المحروسة بيروت الإنسان والحضارة والتراث ص 14 ـ 27. مؤسسة الحريري ـ بيروت 2002.

(2) أنظر د. حسن سليم هشي: دروز بيروت: تاريخهم ومآسيهم، دار لحد خاطر ـ بيروت 1985.

(3) أنظر كتابنا: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، حيث تظهر وثائق سجلات المحكمة الشرعية في بيروت أسماء العائلات الإسلامية والمسيحية على السواء.

10 ـ الواقع الاجتماعي في بيروت العثمانية

كانت العائلات البيروتية تكّون المجتمع البيروتي الذي شهد موجات من الوافدين الأتراك والأوروبيين وموجات أخرى وافدة من الولايـات الإسلاميـة والعربية. وعبر الحقب التاريخية تمت حركة التشابه في العادات والتقاليد والممارسات مع ما تتميز به العائـلات البيروتية من بعض التبـاين بسبب المعتقدات الدينيـة. وبشكل عـام فقد كان المجتمـع البيروتي مجتمعاً متشابهاً في كثير من مظاهره، وقد كانـت المسلمـات والمسيحيات محجبات خاصة إلى حد كبير، كما أن المسلمين والمسيحيين من الرجال كانوا يلبسون ثياباً موحدة كالسروال العثماني (الشروال) والقمباز والصدرية الكشمير واللاستيك (الجزمة) خاصة الأغنياء منهم، ويعتمرون الطربوش. مع العلم أن الفئات المثقفة من مختلف الطوائف قد بدأت تتفرنج بلباسها وعاداتها وتقاليدها منذ أواخر القرن التاسع عشر. ومما يجمع العائلات البيروتية محكمة بيروت الشرعية التي كانت تبحث أمور مختلف الطوائف الإسلامية والمسيحية واليهودية أيضاً. فمعاملات الإرث والأوقاف والديون والدعاوى والشكاوى وتعيين علماء الدين، كانت كلها تسجل في سجلات المحكمة الشرعية للدولة العلية في مدينة بيروت المحروسة[1].

هذا وتصور لنا بعض الأبحاث ومذكرات الرحالة أوضاع بيروت الاجتماعية في القرن التاسع عشر. ومما يذكره د. أسد رستم عن واقع بيروت في عهد إبراهيم باشا ابن والي مصر محمد علي باشا ما يفيدنا في بعض الجوانب الاجتماعية كقوله: «لو أتيح لك أن تدخل مساكن

(1) د. حسان حلاق: بيروت المحروسة في العهد العثماني، ص 148، الدار الجامعية ـ بيروت 1987.

هؤلاء الأغنياء لوجدتها خالية من قسم كبير من الأثاث الذي نعده اليوم ضرورياً لراحتنا، فلا ترى فيها الأسرّة الأوروبية التي نراها اليوم ولا الخزانات لحفظ الثياب. فإن البيروتي سنة 1831 كان لا يزال مصراً على استعمال المصابيح الفخارية والمعدنية........» ولما عين الأمير محمود نامي حاكماً على بيروت (1833 ـ 1840) م أنشأ نظام الشرطة الذي يفيدنا فيما يفيدنا به عن المميزات الاجتماعية في هذا النظام، وكان من بين القرارات المتخذة في بيروت القبض على كل شخص لا يحمل ليلاً بيده مصباحاً. وكانت عادة الشرطة أن يوجهوا إلى كل من نظروه من أبناء السبيل في الليل سواء أكان مسلماً أو نصرانياً السؤال الآتي: من هذ؟ فيجيبهم: «ابن البلد». فيصيح الشرطي حينئذ ويقول له: «وحّد الله» فيقول ابن السبيل «لا إله إلا الله»[1] ومنذ العام 1833 بدأت ملامح «التفرنج» على بيروت، وازدادت عمليات الاحتكاك بالأوروبيين، فتأثرت العمارة بالهندسة المعمارية الأوروبية، وشاع في بيروت استخدام الأثاث الإفرنجي، فابتاع البيروتيون الأسرَّة والخزانات والكراسي والطاولات، واقتنوا الصحاف والشوك والسكاكين والملاعق الإفرنجية. وقد تأثر الشعب بزي أفراد الجيش المصري، فالتعديلات التي طرأت على لباس الجيش سرت وتناولت لباس أفراد الشعب، فخف لبس العمامة من لباس الرأس، وقل الاقتصار على لبس الجبة والقنباز، وأدخلت الطرابيش المغربية والصداري وكبابيت التفتيك. وبعد أن كان البيروتي يميل إلى اقتناء الثياب ذات اللون الأحمر والبنفسجي، أخذ يهجرها شيئاً فشيئاً، ويتخذ الأسود والكحلي منها. وشاع أيضاً في هذه الفترة من تاريخ بيروت استخدام الكلسات (الجوارب)[2].

---

(1) د. أسد رستم: آراء وأبحاث، ص 56، 61.

(2) د. أسد رستم، المصدر السابق، ص 62.

ويفيدنا الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي القادم من مصر إلى بيروت إثر حركة أحمد عرابي عام 1882م بالكثير من الملامح الاجتماعية في بيروت العثمانية والتي شاهدها بنفسه. ومما يذكره عن أبناء بيروت ونشاطهم «......... ولاشتغال أهل هذه المدينة بأشغالهم التجارية من الصباح إلى المساء ما بين كونه في دكان أو حاصل يبيع ويشتري، أو في المينا يستخرج بضاعته المجلوبة إليه من أوروبا أو بلاد أخرى، أو ينزلها إلى جهات ثانية لشركائه وعملائه، أو في أحد الدواوين والمجالس مستخدماً بمأمورية أو كتابة، فليس لهم وقت فراغ، فلا تراهم يكثرون من السهرات الليلية في الحظوظ والشهوات النفسية، ولا يشتغلون بكثرة مجالسة الأصدقاء والأقرباء ولا مؤانسة المسافرين والغرباء إلا على قدر الضرورة، كعزيمة أو وليمة لعزيز أو قادم كريم......... وبالجملة فبيروت مدينة إسلامية ديناً وغيرة وحمية، أوروباوية نظاماً وبناء وحربية، فإنهم مع كثرة مخالطتهم لغير أهل دينهم من وطنيين وأجانب في غاية الصلابة والتحفظ على شعائر الدين. ولم يقلدوهم في طول مدة العشرة إلا في مراعاة القوانين والنظامات، في المرافعات والمدافعات، والمباني المشيدة البهجة، والطرقات والأسواق المنفرجة، وفيها غاية السهولة في تناول البضاعات التجارية والتحارير والرسائل بواسطة البوستات والوابورات الأجنبية. فالأسفار فيها والأخبار يومية لا كغيرها من البلاد السورية، فهذه مزية لها وأي مزية»[1].

ومما قيل في أهل بيروت «لا يظهر على الرجل منهم كآبة الحزن

---

(1) الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي: نفحة البشام في رحلة الشام، ص 33 ـ 34 نسخة مصورة عن دار الرائد العربي ـ بيروت 1981.

والترح، ولا تلألأ وجهه بالسرور والفرح. فهم رجال لا تلهيهم عن معاشهم أفراح ولا أتراح فليت أهل مصر يتشبهون بهم والتشبه بالرجال فلاح»[1].

11 ـ نساء بيروت المسلمات والمسيحيات

وعن نساء بيروت في القرن التاسع عشر، فمنهن من يلبس الإِزار الأبيض أو الملاثة (الملاية) الحرير، وعلى وجوههن المناديل الرقيقة الأسلامبولي، وفي أرجلهن اللستيكات (الجزم) الإفرنجي، ولا يظهرن من أبدانهن شيئاً، وهن النساء المسلمات خاصة. أما نساء النصارى فيلبسن الفساتين الواسعة وعلى رؤوسهن الطرح الرقيقة، وهن مكشوفات الوجوه وربما الزنود، ويمشين في الأسواق والشوارع والحارات ويتحدثن مع الرجال الأجانب في الطرقات والبيوت، ويقلدن الأوروبيات حق التقليد. وبعضهن كنساء أوروبا في إرخاء الذيول ولبس الأعراف والبرانيط على رؤوسهن، ولا يختلفن عنهن إلا باللسان واللغة. ومن العادات الاجتماعية الحميدة في مدينة بيروت عدم الجهر بالمعاصي كشرب الخمر والزنى، بالنسبة للطائفة الإسلامية والطائفة المسيحية على السواء، لأن الشريعة الإسلامية تمنع انتشار مثل هذه الأمور. كما لا يتعاطى أهل بيروت المنكرات كتناول الحشيش وبقية أنواع المخدرات، ولا يوجد في مدينتهم مراكز للمومسات[2].

---

(1) الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي، المصدر نفسه، ص 50. أنظر أيضاً: كريمسكي: رسائل من لبنان 1896 ـ 1898، ص 174 ـ 177، دار المدى ـ بيروت 1985.

(2) الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي، المصدر السابق، ص 51، 53، 151.

12 ـ الواقع الاقتصادي والاجتماعي في بيروت من خلال بعض الرحالة

يؤكد عبد الرحمن بك سامي الذي زار بيروت في عام 1890م من أن العادات الاجتماعية في بيروت مختلطة بين العوائد الإفرنجية والشرقية، وأنه ليس عندهم محلات لساقيات البيرة (الجعة) وتقل عندهم المواخير والملاهي وأماكن المومسات التي تطرح الإنسان إلى مهاوي الفقر، وتصرفه عن لذة الاجتماع بأهله وخلانه. كما أكد بأن نساء بيروت محتشمات عاملات في الميادين الاجتماعية والخيرية وفتح الجمعيات والمدارس ومساعدة المعوزات. وأشار إلى بعض الوقائع الاجتماعية فوصف أيام العطل وكيفية قضاء أهل بيروت هذه الأيام، فقد اعتاد بعض شبان بيروت وصيادوها، المولعون بركوب الخيل ولعب الجريد، أن يذهبوا في أوقات العطلة لاسيما يوم الجمعة والأعياد إلى ميدان حرج بيروت الشهير ويتسابقوا على ظهور الجياد، ويظهروا من ضروب الفروسية ما يرتاح إليه الخاطر ويأنس بمرآه الناظر[1]. كما أكد ما سبق الإشارة إليه حول همة «البيارتة» (أهل بيروت) وكرمهم وحسن ضيافتهم مشيراً إلى أن «أهل بيروت ذوو همة في الأشغال يقومون صباحاً قبل الشمس ويشتغلون طول النهار بلا ملل، كل في عمله، ولا تكاد ترى بينهم باهلاً يتردد بلا عمل إلا فيما ندر. وأشار إلى الطبقات الاجتماعية في بيروت بقوله:

«تحتوي هذه المدينة على كل طبقات الناس، ففيها الأغنياء

---

(1) عبد الرحمن سامي بك: القول الحق في بيروت ودمشق، ص 13، 14، 18. نسخة مصورة عن دار الرائد العربي ـ بيروت 1981.

وأصحاب البنوك كالسادات: بيهم وأياس والخواجات بسترس وسرسق وتويني وغيرهم. وفيها المتوسطون كتجار المانيفاتورة......... وفيها أصحاب الحرف والصنائع وغيرهم. وكل هذه الطبقات تأتلف بعضها مع بعض، ولاسيما في أيام المواسم والأعياد حتى تكاد لا تميز بين غنيهم وفقيرهم..... وكلهم على أتم الوفاق كأنهم قد أدركوا أن لكل إنسان وظيفة في العالم، وهذه الوظائف مجموعة معاً تؤلف الهيئة الاجتماعية..... إكرام البيروتيين ولطفهم ما يجعلني أردد عبارات الثناء تكراراً عليهم.....»[1].

وأشار الأمير محمد علي باشا حفيد محمد علي الكبير الذي زار بيروت في العهد العثماني، وسجل انطباعاته عما رآه من أحوال اجتماعية ومما قاله: «كان سروري يتجدد كلما كنت أرى أولئك الناس متشبثين بالعوائد الشرقية ومتمسكين بالملابس القديمة والأزياء الفطرية.....» أما عن التعليم في مدارس بيروت فقد أوضح محمد علي باشا «بأن التعليم في مدينة بيروت مما يسر أنصار العلم وعشاق المعارف ومحبي التقدم والرقي. ولهذا كنت أرى معظم الأهالي يجيدون القراءة والكتابة، وقلما وجدت مدينة أهلها كذلك في كل بلاد الشام»[2]. أما عن اللغة السائدة في بيروت فهي اللغة العربية، وهناك لغات أخرى مستخدمة كاللغات التركية والفرنسية والإيطالية والإنجليزية.

وتظهر ملامح الحياة الاجتماعية في بيروت العثمانية وأنماطها

---

(1) عبد الرحمن سامي بك، المصدر السابق، ص 33، 34.

(2) محمد علي باشا: الرحلة الشامية، ص 17، 52، نسخة مصورة عن دار الرائد العربي - بيروت 1981.

وحركتها عبر الأسواق التجارية والعلاقات الاقتصادية وأماكن ممارسة الحرف والصناعات والتجارة، وعبر المؤسسات الدينية كالجوامع والتكايا والزوايا والكنائس والأديرة، والمؤسسات العسكرية كالثكن، كما تظهر الحياة الاجتماعية عبر الحمامات العامة والمعاصر[1]، والمحكمة الشرعية في بيروت المحروسة. وبما أن الحياة الاجتماعية تسود مختلف القطاعات البيروتية، وهي أكثر من أن تشملها هذه الدراسة، لذا فإننا سنشير إلى الأسواق البيروتية قاعدة العيش المشترك على مر العصور.

13 ـ أسواق بيروت والمهن والحرف في المجتمع البيروتي

إن دراسة الأسواق بما تحويه من مهن وحرف وتجارة في بيروت العثمانية تعطينا فكرة أساسية عن أحد الميادين التي شكلت عنصراً هاماً في حياة المجتمع البيروتي، وهو مجتمع الفئة العاملة، أو مجتمع الحرفيين والتجار الذين قاموا بدور أساسي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بيروت، ومن بين هذه الأسواق:

سوق الأساكفة: وهو من الأسواق المتخصصة الذي يتجمع فيه الأساكفة العاملون في مهنة الجلود والأحذية بمختلف أنواعها وأشكالها. وكان هذا السوق يقع في باطن بيروت قرب الجامع العمري الكبير، بالقرب من دكان وقف «قفة الخبز». وكان يوجد فيه القهوة التي يتجمع

---

(1) بعض هذه الحمامات كانت في باطن بيروت، ومنها الحمام الضغير، وكان موقعه مكان بنكودي روما قرب المجلس النيابي اليوم. أما المعاصر فمنها معصرة بني دندن ومعصرة بني جبر وكان موقعها مكان المجلس النيابي اليوم (معلومات مستقاة من الحاج علي مجبور).

فيها الأسكافيون والمعروفة باسم قهوة سوق الأساكفة. وكان هذا السوق قريباً من سوق النجارين[1].

سوق البازركان: كان يتجمع في هذا السوق بصورة أساسية أصحاب المهن المتعلقة بالأقمشة والخياطة. وتمركزت فيه دكاكين الخياطين، الذين كانوا يصنعون الألبسة العثمانية ـ البيروتية المعروفة في تلك الفترة. ولما تفرنجت بيروت صار يعرف هؤلاء باسم «الخياطين العربي». وكان يوجد في هذا السوق تجار الأقمشة الحريرية. ويقع هذا السوق في باطن بيروت في إطار قيسارية الأمير منصور الشهابي (وهو سوق مسقوف) يتألف من طبقتين، وكان الطبق (الطابق) الأرضي من القيسارية دكاكين للخياطين. وإلى جانب هذه الملامح، فقد وجد في سوق البازركان ميزان الحرير وسوق الصاغة، حيث مورست المهن والحرف والتجارة المتعلقة بالحرير والذهب والفضة.....[2].

سوق الحدادين: كان مركزاً لعمل الحدادين العاملين في تصنيع الأشغال الحديدية. وكان إلى جانب كونه مركزاً حرفياً، كان أيضاً مركزاً لدور سكنية عديدة على عادة الأسواق القديمة، حيث يسكن بعض أصحاب المهنة قرب مراكز عملهم. وكان يقع هذا السوق في باطن بيروت في الطريق إلى أسكلة (ميناء) بيروت. أوله من مدخل سوق البياطرة، كما يلتقي سوق الحدادين بالباب الشرقي للجامع العمري

---

(1) أنظر: السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت 1259هـ ـ 1843م، صحيفة 18 ـ 22. أنظر أيضاً: كتابنا: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، ص 54.

(2) أنظر: السجل 1259هـ، ص 18 ـ 22، أوراق لبنانية، م1، ص 23. داوود كنعان: بيروت في التاريخ، ص 37 ـ 38، الشيخ عبد الباسط الأنسي: تقويم الاقبال لسنة 1327، ص 132 ـ 134.

الكبير حتى أول سوق اللحامين عند مدخل كاتدرائية مار جرجس للروم الأرثوذكس. ويتصل أيضاً بزاروب سوق النجارين. ومن ملامحه أنه كان يوجد في آخره جرينة الحنطة لطحن الحبوب[1].

بالإضافة إلى هذه الأسواق، فقد وجدت أسواق أخرى تمثل التجمع المهني والصناعي والتجاري للمجتمع البيروتي أهمها: سوق البوابجية، سوق البياطرة، سوق الخضار، سوق زاوية ومسجد التوبة، سوق الساحة، سوق ساحة الخبز، سوق سرسق، سوق الشبقجية، سوق الشعارين، سوق الطويلة، سوق العطارين، سوق القزاز، سوق القطن، سوق اللحامين، سوق المنجدين، سوق النجارين.....[2].

14 ـ التعريف بسجلات ووثائق المحكمة الشرعية في بيروت

إن دراسة سجلات المحكمة الشرعية في بيروت المحروسة في العهد العثماني، تعتبر أمراً مهماً وملحاً، بسبب الأهمية السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية التي كانت بيروت تحتلها. أضف إلى ذلك بأن المحاكم الشرعية سواء في بيروت أو في طرابلس أو صيدا أو دمشق أو القاهرة أو القدس أو سواها، كانت هي المحاكم الوحيدة التي تسجل فيها مختلف المعاملات الشرعية الدينية والمدنية والعسكرية والإدارية. وتعتبر سجلاتها التاريخ الحقيقي لمختلف وجوه الحياة في الولايات العثمانية، وهي سجل لمختلف المعاملات ولمختلف

---

(1) سجل 1259هـ، صفحات: 34 ـ 35، 42 ـ 43، 70. أنظر أيضاً: داوود كنعان، المرجع السابق، ص 90 ـ 93.

(2) سجل 1259هـ، صفحات متفرقة من السجل. أنظر أيضاً كتابنا: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، ص 52 ـ 120.

الطوائف الإسلامية والنصرانية واليهودية ولجميع رعايا الدولة العثمانية وللأجانب المقيمين في الولايات العثمانية. كما كانت الفرمانات السلطانية والقرارات الحكومية العثمانية الصادرة في استانبول، تعمم على الدوائر المختصة في الولايات العثمانية، بما فيها المحاكم الشرعية، التي تضمنت سجلاتها مختلف الفرمانات والقرارات والتعليمات الإدارية والعسكرية والسياسية والشرعية وسواها[1].

والحقيقة فإن نشر مستندات ووثائق هذه السجلات لن يؤدي إلى إحياء التراث الإسلامي واللبناني فحسب، بل سيؤدي إلى إعادة كتابة التاريخ وقلب المفاهيم التاريخية التقليدية، فهي مستندات لا يمكن الطعن في صحتها مطلقاً. وعلى سبيل المثال فإن هذه السجلات والمستندات تمدنا بأنواع وأعداد الوقفيات الإسلامية والمسيحية وأماكنها المشرذمة والمتعددة، وأوقاف السلاطين والأمراء، وأوقاف المساجد والزوايا والكنائس والأديرة. كما تضم هذه السجلات أسماء المناطق والشوارع والأحياء والخانات التي اندثرت في بيروت وصيدا وطرابلس وسواها.

كما تمدنا بأسماء المفتين والبطاركة وقوانين الثكنات العسكرية والفرمانات العثمانية الخاصة بالأوقاف والتجنيد والضرائب ومختلف الأمور الإدارية. كما تمدنا السجلات بمعلومات وافية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والإدارية التي كانت سائدة في بيروت والولايات العثمانية سواء بين المسلمين والمسيحيين، أو بين

---

(1) أنظر كتابنا: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر ـ من خلال سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ـ ص 5. الدار الجامعية ـ بيروت 1987.

المسلمين والمسلمين، وبين المسيحيين والمسيحيين، أو العلاقة مع الرعايا العثمانيين والأجانب.

ومما يؤسف له أنني لم أعثر منذ أن بدأت العمل على هذه السجلات منذ عام 1984 على أي سجل من سجلات المحكمة الشرعية يعود إلى ما قبل عام 1259هـ ـ 1843م. وقد أضاع ذلك فرصة علمية وتاريخية لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لبيروت في فترة ما قبل القرن التاسع عشر الميلادي. ولعل سبب ضياع هذه السجلات الحروب والفتن المدمرة التي مرت على بيروت خلال التاريخ العثماني، كما أن كثرة تبدل مكان المحكمة الشرعية من منطقة إلى أخرى أضاع قسماً آخر من السجلات.

والحقيقة فإن هناك غموضاً يكتنف تاريخ «سجلات المحكمة الشرعية في بيروت» على غرار أكثر سجلات المحاكم الشرعية في الدولة العثمانية التي كان ـ وما يزال ـ يعوزها التنظيم والتوثيق والفهرسة وتصويرها على «ميكروفليم» حتى يمكن حفظها وصيانتها من التلف والضياع[1].

وهذا الغموض يكمن في تاريخها وموجوداتها من السجلات والوثائق. وعلى سبيل المثال فإن الدكتور أسد رستم ذكر في عام 1933 بعض هذا الغموض بقوله: «لما باشرنا جمع الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، حاولنا مراراً أن نقف على شيء من آثار المحكمة الشرعية في بيروت فرددنا خائبين. ولما سألنا المغفور له السيد محمد أفندي الكستي عن سجلات المحكمة البيروتية قال لنا: إنها

---

(1) سمحت دار الفتوى منذ سنوات للمؤسسة الوطنية للمحفوظات في بيروت بتصوير هذه السجلات وحفظها في مكان آمن، شرط ألا يطلع عليها أحد سبب خصوصيتها.

لا ترجع إلى ما قبل سنة 1270هـ. فاستغربنا كلامه وقتئذ وأسفنا لضياع هذه السجلات، وقد ذكرنا شيئاً من هذا القبيل في مقدمة كتابنا المشار إليه آنفاً.....»[1]

وكان أسد رستم قد ذكر أيضاً منذ عام 1929 بأن المسؤولين العثمانيين لم يهتموا بتنظيم المحاكم المحلية الصغيرة، وأن قضاة هذه المحاكم «كانوا مخيرين بين أن يسجلوا المعاملات أم لا، ولهم الحرية عند انتهاء مدة قضائهم أن يحملوا سجلاتهم معهم حيث شاؤوا» وكان ذلك سبباً من أسباب ضياع أكثر سجلات المحاكم الشرعية، أضف إلى ذلك أحداث الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918. وأضاف أسد رستم «وينسب سماحة قاضي بيروت الحالي الشيخ محمد أفندي الكستي ضياع سجلات عاصمة لبنان قبل سنة 1270هـ إلى هذه الأسباب نفسها»[2].

وفي الوقت الذي أشار فيه أسد رستم نقلاً عن الشيخ محمد الكستي[3]، بأنه لا توجد سجلات في المحكمة الشرعية تعود إلى ما

---

(1) المشرق، عدد حزيران (يونية) 1933، ص 401 ـ 402.

(2) أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، المجلد الأول 1247هـ، ص 16، 17.

(3) الشيخ محمد الكستي: (1869 ـ 1932) من مواليد مدينة بيروت 1869م، والده الشيخ قاسم الكستي. كان فقيهاً وعالماً، حضر حلقات الشيخين الأسير والأحدب لعدة سنوات أجيز بعدها. ثم أصبح موضع ثقة في العلوم الشرعية، فعقد في منزله حلقات دينية، كان من بين حضورها الشيخ محمد توفيق خالد (المفتي فيما بعد) والشيخ محمد علايا (المفتي فيما بعد). تولى الشيخ الكستي القضاء الشرعي لمدة أربعين عاماً وكرئيس للكتبة خلال العهد العثماني. وفي زمن الانتداب الفرنسي أصبح قاضياً لبيروت ثم قاضي القضاة والرئيس الأعلى لمجلس الأوقاف الإسلامية. له مؤلفات منشورة ومخطوطة في الفقه والدين والشرع. يحمل الوسام المجيدي العثماني الأول، ووسام جوقة الشرف الفرنسي. كامل الداعوق: علماؤنا، ص 177 ـ 178.

قبل عام 1270هـ، فإذا بالسيد شفيق طبارة ينشر عام 1953 بعض وثائق سجلات المحكمة الشرعية في بيروت خاصة بآل طبارة يعود أقدمها إلى عام 1231هـ غير أن هذه الوثيقة لم تكن من محفوظات المحكمة الشرعية، وإنما من محفوظات أحد أصحابه، وما وجده في سجلات المحكمة الشرعية إنما يعود أقدمه إلى عام 1259هـ ـ وهو ما عثرنا عليه من سجلات في الفترة ذاتها ـ وقد نشر شفيق طبارة في حينه عشر وثائق سبع منها من المحفوظات الخاصة وثلاث وثائق من محفوظات المحكمة الشرعية. وبهذا يقول: «..... أسعفني الزمان بوثائق شرعية قديمة وقعت على بعضها في خزائن أبناء أسرتي وعلى الآخر عند بعض أبناء الأسر البيروتية..... أما الوثيقة الشرعية الأولى والثانية (1268هـ، 1294هـ) فعثرت عليهما عند ابن عمي السيد مختار ابن الشيخ أحمد طبارة، والثالثة (1268هـ) عند السيد إبراهيم قاسم القوتلي، والرابعة والخامسة والسادسة (1260هـ، و1319هـ، و1234هـ) عند ابن عمي السيد حسن خليل طبارة، والسابعة (1213هـ) عند الأستاذ عبد الرحمن المجذوب. ووجدت الثامنة والتاسعة والعاشرة (1272هـ، و1259هـ، و1263هـ) مدونة في سجلات المحكمة الشرعية في بيروت»[1].

وعلى هذا، يمكن القول بأن المعلومات التي أعطاها الشيخ محمد الكستي للدكتور أسد رستم في ثلاثينات القرن العشرين، إنما كانت معلومات أولية أو تقريبية، ولم تكن معلومات أكيدة، لأنه يبدو أن الشيخ الكستي سئل فرد فوراً دون التدقيق ودون مراجعة سجلات المحكمة الشرعية. وعلى كل حال فإن الوثائق الشرعية التي نشرها السيد شفيق طبارة العائد بعضها لعام 1231هـ، والوثائق الشرعية الأخرى الموجودة

---

(1) شفيق طبارة: آل طبارة، ص 41.

في البيوتات الإسلامية البيروتية العائدة لما قبل هذا العام، بل للقرن الثاني عشر الهجري وما قبله، لهو من الدلائل الأكيدة على وجود سجلات شرعية وتدوين المعاملات في تلك الحقب، ومن ثم لهو من الدلائل على ضياع هذه السجلات، طالما أن أقدم سجل موجود الآن في المحكمة الشرعية في بيروت يعود إلى عام 1259هـ ـ 1843م، فضلاً من أن سجلات المحاكم الشرعية في صيدا وطرابلس ودمشق وحلب يعود بعضها إلى القرن السابع عشر الميلادي، مما يؤكد على وجود سجلات وحفظها منذ تلك الفترة التاريخية.

ولعل مجمل الأسباب السابقة مجتمعة هي التي أدت إلى ضياع سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ إهمال بعض المسؤولين العثمانيين تنظيم سجلات المحاكم الشرعية، وفيما بعد إهمال المسؤولين المسلمين اللبنانيين.

2 ـ الحروب والفتن التي مرت على بيروت ولبنان، وكانت حرب عام 1840 والحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918 إحداها وليس آخرها، إضافة إلى الحروب اللبنانية والفتن الداخلية المتتالية.

3 ـ السماح لبعض القضاة بنقل السجلات إلى منازلهم والاحتفاظ بها أو ببعضها، بل أن القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز أشار بأن منزل القاضي كان بمثابة مكان المحكمة قائلاً: «أما المحكمة فهي في الواقع بيت سكن القاضي، وهو قصر العدل في تلك البلاد، وهنالك تعرض المظالم على اختلاف أنواعها»[1].

---

(1) هنري غيز: بيروت ولبنان، ص 35.

4 ـ تبدل مكان المحكمة الشرعية في بيروت من باطن بيروت إلى مناطق متعددة خارج السور.

5 ـ عدم شعور المسؤولين بأهمية هذه السجلات من النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

غير أن الملاحظة التي لا بد من الإشارة إليها، هي أن سجلات العام 1259هـ ـ 1843م وهي أقدم سجلات موجودة في محكمة بيروت الشرعية، والتي كانت موجودة منذ عام 1953، ما تزال موجودة ومحفوظة، وهذا ما يبشر بالخير، بالرغم من أنها تحتاج إلى تنظيم توثيقي حديث وإلى تجليد فني حديث، كي تحفظ من التلف والاهتراء. وبالرغم من أنني قمت عام 1984 بهذه المهمة بمبادرة فردية، غير أن ذلك غير كافٍ. ولابد من الإشارة إلى أن مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت، قد قامت بتصوير هذه السجلات على ميكروفليم منذ سنوات لحفظها من التلف والاهتراء والضياع.

هذا وقد سبق أن نشرت عام 1985م كتابي «أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني» المستند بصورة أساسية إلى سجلات المحكمة الشرعية في بيروت. وهو أول كتاب يعتمد في معلوماته على سجلات بيروت ثم قمت في عام 1987 بنشر كتاب آخر معتمد على سجلات المحكمة الشرعية هو كتاب «التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر» ثم نشرت كتب أخرى ودراسات ومقالات معتمدة بشكل أساسي على تلك السجلات[1]. كما قام بعض الزملاء منذ عام 1982م بنشر بعض سجلات المحكمة

(1) من بينها كتاب: الأوضاع الشرعية والقانونية لأوقاف المسلمين والمسيحيين في لبنان في العهد العثماني، والكتاب الذي بين أيدينا، وهما من منشورات الحلبي الحقوقية ـ بيروت 2008.

الشرعية في طرابلس الشام[1]. وكانت الاهتمامات قد توالت منذ سنوات بسجلات المحاكم الشرعية في الولايات العربية في العهد العثماني، فبدأ الدكتور عبد الكريم رافق بنشر بعض الدراسات التاريخية حول وثائق ومستندات وسجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام. كما قام الدكتور محمد عدنان البخيت ومجموعة من الباحثين بالاهتمام بسجلات المحاكم الشرعية في فلسطين والأردن، فأصدروا كتاباً بعنوان «كشاف إحصائي زمني لسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في بلاد الشام»[2].

ولا بد من الإشارة إلى أن الأب أغناطيوس طنوس الخوري ـ ومنذ الثلاثينات ـ يعتبر من أوائل الباحثين الذين اهتموا بسجلات المحاكم الشرعية، فأصدر كتابه المشهور «مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية 1767 ـ 1834م» معتمداً بصورة أساسية على سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الشام، بعد تمحيص وتأليف استمر طوال ثلاث وعشرين سنة (1934 ـ 1957م)[3].

---

(1) لا بد في هذا المجال من توجيه التقدير والامتنان إلى زملائنا في طرابلس الشام الذين بدأوا منذ عام 1982م دراسة ونشر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس. أنظر: د. عمر تدمري د. فريدريك معتوق، د. خالد زيادة: وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس السجل الأول 1077 ـ 1078هـ، 1666 ـ 1667م. أنظر أيضاً: د. خالد زيادة: الصورة التقليدية للمجتمع المديني ـ قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر الميلادي وبداية القرن الثالث عشر الهجري. الجامعة اللبنانية ـ طرابلس 1983م.

(2) أنظر: «كشّاف إحصائي زمني لسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في بلاد الشام». بإشراف الدكتور محمد عدنان البخيت وعدد من الباحثين في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية.

(3) أنظر: الأب اغناطيوس طنوس الخوري: «مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية 1767 ـ 1834» نسخة مصورة عن الطبعة الأصلية، صادرة عن جروس برس ـ دار الخليل، طرابلس 1985.

ومن الأهمية بمكان القول، بأن الجامعيين بدأوا يتفهمون أهمية الاطلاع على سجلات المحاكم الشرعية، لما تتضمنه من معلومات هامة وجديدة، لم يسبق أن نشرت في كتاب أو دراسة. ولهذا عمد بعض الأساتذة في الجامعات العربية إلى توجيه طلابهم للاهتمام بمثل هذه الدراسات، لنيل درجات علمية (ماجستير ودكتوراه)، أو لنشر دراسات أو مقالات. ومن بين هذه الدراسات المعتمدة على سجلات المحاكم الشرعية، وسجلات وزارات الأوقاف على سبيل المثال لا الحصر:

1 ـ د. محمد محمد أمين: تاريخ الأوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك 1250 ـ 1517م.

2 ـ د. محمد محمد أمين: وثيقة وقف السلطان قايتباي على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط.

3 ـ للمؤلف نفسه: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر 1250 ـ 1517م.

4 ـ د. أحمد دراج: حجة وقف الأشرف برسباي.

5 ـ د. عبد اللطيف إبراهيم علي: دراسات تاريخية وأثرية في وثائق الغوري.

6 ـ د. عبد اللطيف إبراهيم علي: وثيقة الأمير آخور كبير قراقجا الحسني.

7 ـ د. عبد اللطيف إبراهيم علي: وثيقة السلطان قايتباي على الجامع والمدرسة بغزة

8 ـ د. محمد مصطفى نجيب: مدرسة الأمير كبير قرقماس وملحقاتها.

9 ـ د. محمد عبد الستار عثمان: وثيقة وقف جمال الدين يوسف الاستادار.

10 ـ د. طلال المجذوب: تاريخ صيدا الاجتماعي 1840 ـ 1914.

11 ـ د. نهدي حمصي: وثائق ومستندات أساسية من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الشام.

12 ـ محمد ابشرلي، محمد داوود التميمي: أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين، من منشورات منظمة المؤتمر الإسلامي ـ مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ـ استانبول.

13 ـ محمد حلمي الرواس: الحياة الاقتصادية في صيدا العثمانية 1840 ـ 1888.

14 ـ د. خالد المرعبي: الإمارة المرعبية 1714 ـ 1840.

15 ـ د. عمر عبد السلام تدمري: وثائق نادرة من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

16 ـ دراسات أخرى اعتمدت على سجلات المحاكم الشرعية سواء في بيروت أو صيدا، مثل دراسة للباحث أسعد تميم، ودراسة للباحث غسان سنو وسواهما.

وفيما يلي دراسة لبعض وثائق سجلات المحكمة الشرعية في بيروت المحروسة والتي تظهر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين في بيروت في القرن التاسع عشر[1]:

---

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر ـ سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ـ الدار الجامعية بيروت 1987.

الفصل السادس

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين والرعايا العثمانيين والأجانب في بيروت في القرن التاسع عشر

الفصل السادس

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية
بين المسلمين والمسيحيين والرعايا العثمانيين والأجانب
في بيروت في القرن التاسع عشر

1 ـ تأجير وبيع عقارات الأوقاف الإسلامية وبيع عقارات للمسلمين والمسيحيين في بيروت

تطالعنا وثيقة يعود تاريخها إلى غرة ربيع الأول سنة 1262هـ على غاية من الأهمية، تؤكد على أن المسؤولين عن الأوقاف الإسلامية في بيروت لم يجدوا مانعاً من أن تستثمر وتؤجر الأوقاف الإسلامية للنصارى في بيروت، والملاحظة الهامة أيضاً، بأن هذه الأوقاف لم تؤجر للنصارى لسنة أو لسنوات قليلة، بل امتدت إلى تسعين سنة إيجار. وقد جاء في الوثيقة[1] حول الموضوع المشار إليه أنه «استأجر واستحكر الذمي النصراني ميخائيل ولد جرجس الضاني من السيد عبد الله ابن

(1) السجل 1259 ـ 1263، صحيفة (176).

الحاج محمد خرما المتولي على أوقاف جامع الأمير محمد عساف الشهير الآن بجامع السرايا، فأجره المتولي وأحكره جميع القطعة الأرض الجاري بياض قرارها في وقف الجامع المزبور الملاصقة للفرن الجاري في وقف الجامع المزبور الكاين بمحلة قرا وجاق تجاه سلم بني الفاخوري..... جميع المدة المحررة تسعون سنة ابتداؤها من تاريخ أدناه بأجرة قدرها وبيانها عن هذه المدة المحررة خمسة وأربعون ألف قرش فضة أسدية موزعة على السنين المحررة حساباً عن كل سنة خمسماية قرش.....»

وجاء في الوثيقة المشار إليها أيضاً، أن مصلحة الوقف تقتضي مثل هذا الإيجار، ذلك أنه «لما رأى المتولي المصلحة الظاهرة والنفع التام لجهة الوقف، أذن للمستأجر والمحتكر أن يبني ويعمر في القطعة الأرض ما شاء وأراد من أنواع البناء والعمارات، ويكون بعد ذلك ملكاً طلقاً للمستأجر والمحتكر مبقي ذلك بطريق الأقدام والبقاء إجاراً واحتكاراً وقبولاً صحيحات شرعيات صادرات لدى الحاكم الشرعي المومى إليه، جرا[1] ذلك وحرر في غرة ربيع الأول الجاري من شهور سنة 1262» وقد وقع كشهود الحال على هذا العقد إثنا عشر شاهداً من المسلمين البيارتة.

وفيما يختص بدعاوى إيجار الوقف، ففي 10 جمادى الأولى عام 1289هـ أقام أمين ابن الحاج أحمد قريطم دعوى على الحاضر معه في مجلس الشرع الشريف في بيروت المحروسة الحاج خليل ابن إبراهيم الحص المتولي على قطعة الأرض السليخ الجارية بوقفه مدعياً على المدعى عليه بأنه من نحو خمس سنوات قد أجره الأرض التي وقفها على نفسه مدة حياته، ومن بعده على مصالح زاوية رأس بيروت، بأجرة قدرها عن كل سنة (180) قرشاً، وقد سدد أجرة عن سنتين، كما قام

(1) هكذا في الأصل.

بترميم البئر، وعمل مسطبة بجانبه، وأنه يريد بقاء المأجور بيده، والمدعى عليه يرفض استمرار المدعي في المأجور. غير أن المدعى عليه يرفض استمرار المدعي في المأجور. غير أن المدعى عليه أتى بشاهدين هما الحاج مصطفى ابن الحاج يحي شاتيلا والحاج محمد ابن الحاج يحي شهاب، فأكدا بأن المدعي ترك المأجور منذ ثلاث سنوات متنازلاً عنه. وبعد تثبت الحاكم الشرعي من صحة أقوال الشاهدين، قبلت شهادتهما قبولاً شرعياً، ومنع المدعي أمين قريطم من صحة دعواه، وأمر بإخلاء الوقف[1].

وفي 17 ربيع الثاني سنة 1262هـ، جرت عملية بيع قطعة أرض[2] «فخر الاماثل الكرام المعتبرين السيد عبد الفتاح آغا حماده الاسكندري[3] ما هو له وآيل إليه بطريق الحق الشرعي إلى الأخوة الأشقاء وهم: الخواجة نعمة وقسطنطين وأيوب أولاد الخواجة خليل ولد إبراهيم تابت..... وذلك المبيع هو جميع الربع الشايع وقدره الربع ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً في كل القطعة الأرض المفرزة من بستان يوسف سعد..... الكاين بحي الكراوية الشهيرة خارج المدينة المزبورة..... وتشتمل القطعة المرقومة على غراس أشجار توت..... البيع قاطع ماضي الثمن 2000 مقبوضة..... ثم بعد تمام عقد البيع ولزومه، باع جناب البايع للمشتري والمناب عنهما الثلاثة أرباع في القطعة الأرض ومشتملاتها..... فقد كمل لهم بهذا الشراء الثاني جميع القطعة المحررة، بما اشتملت عليه بيعاً صحيحاً شرعياً قاطعاً ماضياً باتاً

---

(1) السجل 1289هـ، قضية رقم (31).
(2) السجل 1259 ـ 1263، صحيفة (190).
(3) عبد الفتاح آغا حماده: متسلم بيروت في عهد الحكم المصري 1831 ـ 1840

بثمن قدره عن هذا البيع 1000 قرش مقبوضة كذلك حسب الاعتراف، تحريراً في 17 ربيع الثاني سنة 1262».

وفي إطار العلاقات الإسلامية ـ المسيحية في بيروت، قضايا عديدة سجلت في المحكمة الشرعية، تعبر عن التعاون بين المسلمين والمسيحيين، ومن بينها قضية بيع بين المسيحيين أنفسهم، كان الشهود فيها من المسلمين. فقد أشارت وثيقة[1] يعود تاريخها إلى 21 جمادى الأولى سنة 1263هـ، إلى أن الذمي النصراني ميخائيل ابن الياس الدهان الوكيل الشرعي عن الحرمة انسطاس بنت يوسف طنوس عبد الله الدهان، قد باع بوكالته عنها، وبشهادة كل من الحاج محمد أبي علي اللبان الداعوق والسيد عبد الفتاح بن الحاج حسين خالد العارفين بها، لأخيها حبيب أبي انطوان ابن ميخائيل طنوس عبد الله الدهان، وذلك المبيع هو النصف اثنا عشر قيراطاً في كامل الدار العلوية الكائنة بحديقة الحنطة بآخر سوق الحدادين، وذلك بمبلغ (15,000) خمسة عشر ألف قرش. ثم وقع كشهود حال على هذه العملية كل من: السيد مصطفى قرنفل، الحاج محمد اللبان الداعوق، السيد عبد الفتاح خالد، السيد أحمد ناصر زنتوت.

وفي 8 محرم 1264هـ سجلت في المحكمة الشرعية عملية بيع دار سعد الدين عمر العويني إلى الحاج محمد عبد القادر موسى متولي وقف الجامع العمري الكبير بمال وقف الجامع ولجهة وقف الجامع، وتلك الدار الملاصقة للجامع بثمن وقدره (7250) قرشاً مقبوضة حالاً[2].

وفي نهاية محرم عام 1278هـ، حضر إلى مجلس الشرع الشريف

---

(1) السجل 1259 ـ 1263، صحيفة (44)

(2) السجل 1263 ـ 1265هـ، قضية صحيفة رقم (90).

في بيروت «كل من رفعتلو فوزي بك بن محمد صادق أحد كتبة إيالة صيدا ويوسف آغا ثابت، وباع ما هو لهما وآيل إليهما مناصفة بطريق الشراء بموجب سند بإمضاء وختم المشير المعظم دولتلو السيد محمد فؤاد باشا رئيس مجلس الأحكام العدلية والتنظيمات الخيرية ومأمور إصلاحات عربستان حالاً إلى رافعيه حبيب وفضل الله ولدي جرجس بسترس وحبيب وأبو راجي ولدي بسترس وسليم بن موسى بسترس، فقبل لهم الشراء حينئذٍ بالنيابة عنهم خليل بن فرنسيس يارد، وذلك المبيع هو جميع المخزن المعقود بالمؤن والأحجار المفتوح بابه لجهة الشمال الواقع ضمن الخان الجديد الكائن في اسكلة بيروت، يحده قبلة ملك بني بيهم والدهان، وشمالاً فسحة الخان، وتمامه مخزن يوسف خاشو، وشرقاً مخزن بني درويش، وغرباً مخزن إبراهيم نجا تتمة الحدود البيع قاطع ماضي بات بثمن قدره ثلاثون ألف وخمسماية غرش مقبوضة من مال المناب عنهم بيد البائعين تماماً باعترافهما في سلخ محرم الحرام سنة 1278»[1].

وفي 23 شوال عام 1286هـ اشترت السيدة بولين بنت البارون شارل ديغول رئيسة عام راهبات الناصرة في بيروت أرض في محلة الأشرفية تخص عمر وصفية ولدي محمد بن حسن بيضون، وفاطمة بنت عبد الرحمن القاروط بثمن قدره أربعة آلاف قرش «وقد جرى البيع المسطور صفقتين كل منهما بعقد مستقل على حدة، فالأول ثلاثة قراريط بثلاثة آلاف قرش، والثانية واحد وعشرون قيراطاً بألف قرش حال مقبوض جميع الثمنين المحررين صاغ ميرية.........»[2].

(1) السجل 1276 ـ 1278هـ، قضية صحيفة رقم (335).

(2) السجل 1286 ـ 1287، قضية رقم (105). وفي 9 ذي القعدة 1286هـ اشترت السيدة بولين المشار إليها أرض أخرى في الأشرفية، من عامر بن داوود صبح=

وفي 22 شوال عام 1289هـ، سجلت عملية بيع أرض بشاره منصور البيروتي الكائنة في زقاق بسول في منطقة عين المريسة إلى أحمد مؤيد بك والد نصوح باشا العظم بثمن قدره (6200) قرش صاغ[1].

وفي المحكمة الشرعية في بيروت سجلت شهادة مسلمين ومسيحيين على السواء لتأكيد بعض الملكيات والعقارات، ففي أواخر جمادى الأولى سنة 1299هـ «وفي مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر الحاج سعد الدين بن يحي بن مصطفى شهاب والحاج مصطفى بن عمر بن مصطفى العيتاني والحاج خليل بن خالد بن مصطفى المكداشي والخواجا جرجس بن حبيب بن يوسف بسول البيروتيون العثمانيون، وشهد كل واحد منهم بطريق الاخبار بأن من الجاري في ملك الخواجا نصور بن يوسف الغريب وبتصرفه شراء وإنشاء جميع قطعتي الأرض المتلاصقتين بمشتملاتها الكائنتين بمحلة ميناء الحسن في رأس بيروت المشتملتين على دكانين ودارين تحتوي كل منهما على عدة مساكن وأغراس وحقوق شرعية، يحدهما قبلة ملك جميلة بنت جرجس بسول وشمالاً الطريق السالك وشرقاً الطريق السالك، وتمامه ملك بني السيد حمود والياس وحبيب ولدي جدعون، وغرباً ملك حبيب قشوع، تتمة الحدود المقدرة، قيمة ما ذكر بثلاثين ألف قرش رائج بيروت، وقد ورد بذلك علم وخبر من مختاري المحلة المذكورة، وبناء عليه أعلم ما هو الواقع في غاية جمادى الأولى سنة تسع وتسعين ومايتين وألف»[2].

= المصري ومن ابنتيه فاطمة وعائشة، بثمن وقدره ثلاثة آلاف قرش. السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (139).

(1) السجل 1289هـ، قضية رقم (262).

(2) السجل 1299 ـ 1301، قضية رقم 48، صحيفة (13).

2 ـ نماذج من عمليات بيع وشراء عقارات للمسلمين وللمسيحيين وللرعايا العثمانيين والأجانب في بيروت

في 4 ربيع الأول عام 1264هـ، جرت عملية بيع وشراء بيت بين بطرس حنا أبي بيضة والسيدة خديجة حسين العدو عماش (عميش) في باطن بيروت قرب قيسارية الأمير منصور الشهابي. ومما جاء في نص الوثيقة[1] أنه «حضر الذمي النصراني بطرس ولد حنا أبي بيضه وباع وفرغ وتنزل عنما[2] هو آيل إليه بطريق حق الكادك الشرعي بموجب الشرط نامه المخلدة بيده من سعادة عبد الله باشا إلى الحرمة المدعوة خديجة بنت السيد حسين العدو عميش، وقبل لها الشراء والفروغ والنزول السيد مصطفى ابن السيد محمد دبيبو بالنيابة الشرعية عنها، وذلك المبيع هو جميع البيت الواقع فوق سلم الحارة الملاصقة لقيسارية الأمير منصور علو القهوة الكبيرة الشهير ذلك باطن مدينة بيروت، يفتح بابه لجهة القبلة مستوف بالجسور والأخشاب معما[3] يتبع المبيع المذكور من المنافع الشرعية المعلوم الحدود البيع قاطع ماضي الثمن (700) سبعماية قرش مقبوضة حسب الاعتراف. وقد علمت المناب عنها بما هو مرتب عليه لجهة الميرة، وتعهدت بدفعه حسبما قدره النايب عنها، ودفع له الشرط نامه في المجلس المزبور، وسلمه إياه التسلم الشرعي تحريراً في 4 ر سنة 1264» وقد شهد على عملية البيع والشراء السيد مصطفى قرنفل، محمد شاهين الإسكندري، السيد أحمد ابن الحاج عمر الهبري، الحاج محمد ابن السيد حسن بدران.

---

(1) السجل 1265 ـ 1269، ص (118)، من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت.

(2) عنما هكذا في الأصل.

(3) معما هكذا في الأصل.

وفي 29 ذي القعدة سنة 1266هـ تطالعنا وثيقة من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، تمثل علاقة المسلمين بالمسيحيين، كما تعتبر من عمليات البيع والشراء المميزة، نظراً لأن الملك يخص مفتي بيروت السابق الشيخ أحمد أفندي الأغر، وعملية البيع تمت بين المفتي وخليل متري سرسق. وقد جاء في نص الوثيقة[1] «حضر جناب عمدة العلماء الكرام وفخر الأماثل الفخام المفتي السابق مولانا السيد الشيخ أحمد أفندي الأغر، وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً، وباع ما هو له وجار في ملكه، وتحت مطلق تصرفه النافذ الشرعي إلى حين صدور هذا البيع، ومتصل إليه بطريق الحق الشرعي إلى الخواجة خليل ولد متري سرسق، وهو اشترى منه بماله لنفسه دون غيره، وذلك المبيع هو جميع استحقاق البائع المومى إليه المشاع وقدره النصف اثنا عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من كامل الدكان المعروفة بدكان الشيخ إسماعيل المكوك الكائنة في سوق القطن باطن المدينة المزبورة المحدودة قِبلة الدكان الصغير الجارية في ملك أخوي البائع المومى إليه الشقيقين وهما السيد الحاج محمد والسيدة صفية ولدا المرحوم السيد علي آغا المكوك، وشمالاً الدكان الجارية في ملك كنيسة الروم، وشرقاً الطريق السالك وفيه الإغلاق، وغرباً الدار الجاري في ملك ورثة والد المشتري المرقوم تتمة الحدود شركة الشقيقين المذكورين بالنصف الثاني اثني عشر قيراطاً تتمة السهام، البيع قاطع ماضي والثمن عن ذلك سبعة آلاف قرش وخمسمائة قرش مقبوضة بيد البائع المومى إليه حسب اعترافه في مجلس عقده، وسلمه بهذا المبيع، وخلي بينه وبينه التخلية الشرعية، وهو تسلمه لجهة تسلم مثله شرعاً ما كان في المبيع المذكور من درك أو

---

(1) السجل 1265 ـ 1269، ص (80)

تبعة فضمانه على البائع حيث يجب الضمان شرعاً تحريراً في 29 ذا سنة 1266».

هذا، وقد كان شهود الحال على عملية البيع والشراء كل من: السيد ديب السقعان، السيد مصطفى ابن طه كلمني، السيد عمر ابن السيد محمد جلبي البربير، الشيخ أحمد ابن الشيخ قاسم ابن عبلى (عبلا)، السيد أحمد ابن السيد محمد الغريب، السيد أحمد ابن السيد عبد الله علم الدين، الحاج حسن ابن الحاج علي شهاب، وكاتب عقد البيع الشيخ إبراهيم الأحدب.

وفي غرة صفر سنة 1264هـ، تمت عملية بيع وشراء بين آل الداعوق وآل القرداحي لقطعة أرض في مزرعة القنطاري خارج مدينة بيروت. ومما جاء في الوثيقة[1]: «حضر الحاج سعيد بن الشيخ حسن بازار باشي الداعوق، وحضر أخوه السيد سعد الدين الداعوق، وباع كل منهما ما آل إليه بطريق الشراء الشرعي إلى الذمي النصراني بطرس ولد يوسف القرداحي، وهو اشترى[2] منهما بما له لنفسه دون مال غيره؛ وذلك المبيع هو جميع القطعة الأرض المفرزة من بستان بازار باشي الداعوق لجهة الغرب الكاين ذلك بمزرعة القنطاري الشهيرة خارج المدينة المزبورة، المشتملة على غراس توت وبري، واصلين لوز يحدها قبلة ملك المشتري، وشمالاً طريق السالك، وشرقاً طريق خاص، وغرباً ملك بني النجار تتمة الحدود البيع قاطع ماضي بالثمن (4750) مقبوضة حسب الاعتراف، وسلماه هذا المبيع وخليا بينهما وبينه التخلية الشرعية. وهو تسلم منه التسلم الشرعي، تحريراً في غرة صفر الخير سنة

(1) السجل 1265 ـ 1269، صحيفة (93).
(2) اشترا هكذا في الأصل.

1264 أربع وستين ومايتين وألف». وقد وقع شهود الحال على هذه العملية وهم: السيد مصطفى قرنفل، السيد أحمد الهبري، السيد محمد عبد القادر سلطاني، السيد علي القوتلي، السيد حسن السحمراني، الحاج محمد طبارة، الحاج سعد الدين فروخ، السيد أحمد ناصر زنتوت، الشيخ حسن الحريري.

وتتكرر عمليات البيع والشراء في جميع سجلات المحكمة الشرعية في بيروت. وكان صاحبا خان حمزه وسلوم (أحمد حمزه سنو وشريكه الخواجه الياس سلوم) من المتمولين في بيروت وتبين وثائق المحكمة الشرعية شرائهما للعديد من العقارات والأراضي. ففي 21 محرم 1276هـ سجلت عملية بيع من قبل آل فايد إلى أحمد حمزه وشريكه الياس سلوم لكامل البستان مع أبنية في حي عين الباشورة خارج مدينة بيروت، بمبلغ وقدره لجميع المبيع (45) ألف قرش صاغ ميرية، كل قرش يساوي أربعين ليرة مصرية[1].

وتشير العديد من الوثائق إلى شراكة إسلامية ـ مسيحية على غرار شركة حمزه ـ سلوم. فقد أشارت إحدى الوثائق إلى شراكة بين تجار الحديد من المسلمين والمسيحيين، ومن بينهم شراكة الحاج مصطفى زنتوت مع شريكه الخواجه أسعد نصر[2].

وفي آخر محرم 1276هـ، سجلت عملية بيع من قبل الخواجه حنا بن بولص الجمال وزوجته حنة بنت دمتري سرسق إلى الخواجه موسى سرسق شقيق حنة، والمشترى عدة جلول بمشتملاتها في مزرعة الرميل

(1) السجل 1275 ـ 1276، صحيفة (88)

(2) أنظر: السجل 1281 ـ 1282، صحيفة رقم (167).

خارج بيروت، بثمن قدره (120) ألف قرش صاغ ميرية، كل صاغ منها يساوي أربعون ليرة مصرية. وقد عرّف بالبائعين السيد عثمان بن المرحوم محمد الأسطه، وشهد على عملية البيع والشراء مع شهود آخرين هم: إبراهيم أفندي نصار، أحمد ناصر، الحاج سعد الدين بن السيد أحمد القباني، الخواجه حنا بن الخوري نقولا التبشراني، محمد بن الحاج عمر العويني، الحاج يوسف بن علي أبو ذراع، أبو حسن أفندي الكستي[1].

وفي 9 صفر 1276هـ، جرت عملية بيع من قبل سعيد بن حسين العيتاني بوكالته عن والدته فاطمة بنت خليل الداعوق، إلى يوسف آغا بن إبراهيم ثابت بوكالته عن شقيقه سليم آغا ثابت، والمشترى جميع قطعة الأرض بمشتملاتها الكائنة في حي السكرية بالقرب من ميناء الحسن خارج مدينة بيروت بثمن قدره ألفا قرش «بألف التثنية» وخمسماية قرش صاغ ميرية، كل صاغ منها يساوي أربعون ليرة مصرية[2].

وفيما يختص بالمعاملات المتنوعة الخاصة بالرعايا الأجانب، والمسجلة في المحكمة الشرعية في بيروت، فهي عديدة وتتراوح بين البيع والشراء والرهـن والتوكيلات وسواها. ففي 17 شعبان عام 1262هـ «حضر الخواجه ديمان يدي اليوناني، ووكّل الخواجه جربر صاحن قنصل الأميركان، وذلك في قبض وتسلم المبلغ الدين الذي للموكل بذمة الشيخ ناصيف أبي نكد والشيخ حسن نكد والشيخ عباس نكد وبشير داغ،

(1) السجل 1275 ـ 1276هـ، صحيفة (99).

(2) السجل 1275 ـ 1276هـ، صحيفة (107) للمزيد من التفاصيل حول عمليات البيع والشراء بين جميع البيارتة بمختلف طوائفهم، وفي باطن بيروت وفي خارجها، يراجع السجل 1275 ـ 1276هـ، الخاص بهذه العمليات.

وقدره أربعة وخمسون ألف وسبعماية وستة وثلاثون قرشاً، وقد وصله من أصل ذلك (34937) قرشاً، فيكون الباقي (19799) بموجب السندات التي بيده وكالة عامة شرعية مطلقة مفوضة لرأي الوكيل وقوله وفعله، وقد أقام مقام نفسه وجعل فعله كفعله....»[1].

وفيما يختص بعمليات البيع والشراء الخاصة بالرعايا الأجانب ورعايا الدولة العثمانية، فإنها كثيرة ومتعددة الجوانب، ففي 7 ربيع الأول عام 1265هـ تطالعنا عملية بيع هامة من قنصل إسبانيا في بيروت إلى الأمير خليل ارسلان، فقد «حضر الخواجه يوسف كورلا قنصل الصبانيا في محروسة بيروت، وباع ما هو له وجار في ملكه وتحت مطلق تصرفه وآيل إليه بالبناء إلى الأمير خليل القاصر عن درجتي البلوغ والرشد ابن الأمير أحمد ارسلان، وقبل الشراء الآتي بيانه عباس آغا بن حسين إبراهيم الوكيل من طرف جناب افتخار الأمراء الكرام الأمير أمين رسلان الوصي على ابن أخيه الأمير خليل القاصر المذكور بمال القاصر المرقوم للقاصر من النقود التي تركها له والده دون مال غيره. وذلك المبيع........ من كامل العمار الشهير بالبايع المذكور الكاين باسكلة ميناء مدينة بيروت تجاه البحر..... المشتمل المبيع المرقوم على تسع أود ومطبخ مسقوفات بالجسور والأخشاب.......»[2] وبلغ ثمن عقارات القنصل الإسباني بعقدين موقعين في مجلس الشرع الشريف مبلغ (90,000) قرش فضة أسدية.

وفي 8 رجب 1281هـ، جرت في مجلس الشرع الشريف في بيروت عملية بيع أرض حافظة بنت الشيخ مصطفى دندن الكائنة في محلة

(1) السجل 1259 ـ 1262هـ، صحيفة (230).

(2) السجل 1263 ـ 1265هـ، قضية صحيفة رقم (197).

الدحداح في بيروت للأمير مسعود بن الأمير خليل الشهابي ولزوجتيه أفيتاب وعشقى جمال الجركسيتين مثالثة بينهم بثمن قدره للمبيع المسطور أربعة وعشرون ألف غرش حالة مقبوضة من مال المشتري وزوجتيه(1).

وفي 16 رجب 1281هـ، جرت في مجلس الشرع الشريف في بيروت عملية بيع وشراء، فقد حضر الأمير سلطان بن الأمير أسعد شهاب، وباع ما هو له وجار في ملكه وتصرفه وآيل إليه بالإرث الشرعي إلى الخواجه اندراوس بن بطرس جنحو، وذلك المبيع هو جميع قطعتي الأرض في صحراء شويفات جبل لبنان، بثمن قدره أربعة آلاف وستماية غرش حالة مقبوضة من مال المشتري(2). كما تمت عملية بيع وشراء في مجلس الشرع الشريف في 13 شوال عام 1281هـ، وذلك المبيع هو أراضي الست سعدى بنت الأمير عمر الشهابي الكائنة في اقليم الخروب إلى والدتها الست حِسن جِهان بنت عبد الله الجركسية، بثمن قدره للمبيع خمسون ألف غرش مقبوضة(3).

وفي 15 صفر عام 1283هـ، حضر إلى مجلس الشرع الشريف المعقود في مجلس إدارة لواء بيروت بحضور مكرمتلو السيد إبراهيم أفندي الأحدب نائب الحاكم الشرعي الحنفي، الحاج سعيد ابن الحاج محمد الغندور الشيخ البيروتي، وباع ما هو له وجار في ملكه «إلى صاحبة الخير العميم والفضل الجسيم فخر المخدرات وشرف النساء المعتبرات حضرة السيدة خوشيا زوجة شمس الوزراء العظام وبدر الخدويين الفخام حضرة المرحوم الحاج إبراهيم باشا والي ولاية مصر

---

(1) السجل 1281 ـ 1282هـ، قضية رقم (698).
(2) السجل 1281 ـ 1282هـ، قضية رقم (728).
(3) السجل 1281 ـ 1282هـ، قضية رقم (22).

أسبق، والـدة صاحـب الدولـة والفخامة والأبهة والشهامة السيد إسماعيل باشا والي ولاية مصر حال المعظم أيد الله وجوده وادام سعوده، فقبل لها الشراء المحرر بالوكالة عنها مصطفى حلمي أفندي معاون دائرة حضرتها، ومحمد علي أفندي معاون مالية مصر بمال المؤكلة المشار إليها لنفسها. وذلك المبيع..... أربعة عشر قيراطاً..... في كامل المخازن الستة..... الكائنة في محلة المجيدية بالقرب من ساحة الحبوب داخل مدينة بيروت......... بثمن قدره للمبيع المذكور خمسمائة ليرة عثمانية.....»[1].

وفيما يختص بالرعايا الأجانب القاطنين في بيروت، فقد أشارت سجلات المحكمة الشرعية في بيروت إلى العديد من معاملات هؤلاء الأجانب وحقوقهم في الشراء والبيع والتوكيل والرهن والوقف وإقامة الدعاوى وسوى ذلك. ففي مجلس الشرع الشريف وفي 7 ذي الحجة 1286هـ، تم تسجيل عملية بيع عقار المرأة الأجنبية دسبينو تدوري مورطاكي الصقلية السافرة الوجه إلى اسكندر انطون مراد البيروتي، والكائن في حي الصيفي في بيروت بثمن قدره للمبيع المسطور أربعة عشر ألف قرش حالة مقبوضة من مال المشتري[2].

وفي 15 ذي الحجة عام 1286هـ، تم تسجيل إقرار واعتراف يوسف جبرائيل نصر في المحكمة الشرعية في بيروت، بأن قطع الأرض الثلاث الموجودة في محلة القنطاري خارج بيروت، والمحددة في إقراره، هي ملك للطبيب الفرنسي آدم ابن أونوفر دوبرقوسكي سبق أن دفع ثمنها البالغ سبعة وعشرين ألفاً وخمسماية قرش وأن يوسف المشار

---

(1) السجل 1283 ـ 1284هـ، قضية رقم (333).

(2) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (197).

إليه سبق أن اشترى قطع الأرض للطبيب بما له دون مال غيره[1].

وفي 30 صفر عام 1287هـ جرت عملية بيع أرض حنة طنوس النجار الكائنة في زقاق الأسود في محلة ميناء الحسن خارج بيروت «للخواجه حبيب ابن برتيه الفرنساوي ترجمان أول قنسلاتو جنرال فرنسا الفخيمة في بيروت حالاً». بثمن قدره للمبيع المسطور ماية وخمس ليرات فرنساوية سعر كل ليرة ستة وثمانون قرشاً وسبع وعشرون باره البالغ قيمة جميعها تسعة آلاف وثمانية وتسعين قرشاً وخمس عشرة بارة.....»[2].

وفي 3 ربيع الأول عام 1287هـ جرت عملية بيع أرض وثلاثة طوابق تخص قائمقام صيدا عزتلو شاكر بك بن صالح القبرصي والكائنة في زقاق الأسود في محلة ميناء الحسن لترجمان قنصل فرنسا حبيب برتيه المشار إليه، بثمن قدره (1700) ليرة فرنسية، بشهادة رئيس مجلس بلدية بيروت عزتلو أحمد أفندي أباظة والسيد هاشم ابن الأمير عبد القادر الجزائري[3]. ويلاحظ بأن ترجمان القنصل الفرنسي اشترى عدة أراضٍ على التوالي في عام 1287هـ في زقاق الأسود في محلة ميناء الحسن من السيدة بديعة عبد الرحمن مروش[4]، ومن السيدة وردة طراف النقور[5]، ومن السيدة منصورة بنت محمد الفاوي[6].

وفي 28 رجب 1289هـ، حضر إبراهم بن جرجس كارلس إلى

---

(1) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (209).
(2) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (394).
(3) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (395).
(4) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (426).
(5) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (444).
(6) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (445).

مجلس الشرع الشريف في بيروت، وباع وهو بحال يعتبر شرعاً ما هو له وجار في ملكه وتصرفه، وآيل إليه بالشراء الشرعي بموجب حجة شرعية بيده وعلم وخبر محفوظ في المحكمة إلى رافعة هذا الرقيم الشرعي سير (soeur) جلاس بنت كلود جلاس الفرنساوية رئيسة دير العازارية في بيروت، فقبل لها الشراء المحرر بالنيابة عنها الخواجه إبراهيم بن خليل شيحه قبولاً شرعياً، وذلك المبيع، هو جميع قطعة الأرض بمشتملاتها الكائنة في زقاق البلاط التابع لمحلة ميناء الحسن خارج بيروت، بثمن قدره للمبيع المسطور (11,570) قرشاً حالة مقبوضة من مال المناب عنها[1].

وهكذا يلاحظ إقبال الفرنسيين على شراء العقارات بمساحات كبيرة في عام واحد هو عام 1287هـ، وفي منطقة واحدة هي منطقة ميناء الحسن ـ زقاق الأسود، مما يعكس اهتماماً فرنسياً بشراء الأراضي والأملاك في بيروت، وفي هذه المنطقة بالذات.

وفي 12 ذي القعدة عام 1289هـ، عقد المجلس الشرعي الشريف استثنائياً وخلافاً للمعهود في دار بني بيهم الكائنة في سوق الطويلة التابع لمحلة الفاخورة في باطن بيروت المحروسة. وكانت دار بني بيهم مأجورة من قنصلية ألمانيا في بيروت (كنسلارية ألمانيا الفخيمة). وفي هذا المجلس الشرعي حضرت الست لويزه بنت غوسطو دهتروت الراهبة البروسيانية المعروفة، وباعت ما هو لها وجار في ملكها «إلى الخواجه تيودور ابن فريدريك وبر قنسلوس جنرال امبراتورية ألمانيا الفخيمة في سورية حالاً. وهو اشترى منها بمال جمعية راهبات البروسيانية في

---

(1) السجل 1289هـ، قضية رقم (132).

كسيفرت للجمعية المذكورة بالنيابة عنها........ وذلك المبيع هو جميع قطعة الأرض بمشتملاتها الكائنة في زقاق بني الحص التابع لمحلة ميناء الحسن خارج المدينة المزبورة..... بثمن قدره للمبيع المسطور خمسون ألف قرش حالة مقبوضة من مال الجمعية المرقومة بيد البائعة.....»[1].

3 ـ مصالحة بين والي بيروت وأحد المسيحيين

وتطالعنا مصالحة هامة بين أحد قيادات الدولة العثمانية محصل صفد السابق، وبحضور عطوفتلو السيد مصطفى باشا والي ايالة بيروت، وسعادتلـو عزمي أفندي دفتردار الايالة، وبين رزق الله جرجس حموضة العكي، وتنازل كل منهما عن أية دعوى ضد الآخر. ومما جاء في وثيقة المصالحة والتنازل في 6 محرم 1264هـ[2]: «الحمد لله تعالى بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف المنعقد بمجلس شورى مدينة بيروت بحضور عطوفتلو السيد مصطفى باشا والي ايالة[3] حالاً، وحضور سعادتلو عزمي أفندي دفتردار الايالة المذكورة، حضر علي آغا ابن الحاج عرب المغربي محصل صفد سابق، وأقر وهو بحال الصحة والسلامة في العقل والبدن، أنه لا يستحق ولا يستوجب بطرف رزق الله ولد جرجس حموضه العكي، لا دعوى ولا طلب بوجه ولا بسبب ما كان يدعيه ولا بغير سبب من جميع الدعاوى، وأبرأ ذمته ابراء عاماً شرعياً من كل حق ودعوى فيما مضى إلى حد تاريخه، وابرأ كل منهما ذمة الآخر إبراء عاماً شرعياً مسقطاً لكل دعوى ومانعاً لكل حق

(1) السجل 1289هـ، قضية رقم (287).
(2) السجل 1265 ـ 1269، صحيفة (88).
(3) إيالت هكذا في الأصل.

وشكوى، وتصادقا على ذلك كله بطواعية منهما واختيار من غير إكراه ولا إجبار، تحريراً في السادس خلت من محرم الحرام افتتاح سنة 1264 أربع وستين ومايتين وألف».

والأمر الملاحظ في هذه الوثيقة أن أحداً لم يوقع كشهود حال على هذه المصالحة، نظراً لوجود مصطفى باشا والي ايالة بيروت وعزمي أفندي دفتردار الايالة، وقد اكتفي بحضورهما وشهادتهما.

4 ـ التوكيلات والرهونات بين المسلمين والمسيحيين

يستدل من دراسة وثائق سجلات المحكمة الشرعية، أن بعض المسيحيين أوكلوا مسلمين كما أن بعض المسلمين أوكلوا بعض المسيحيين في بعض القضايا ومنها القضايا العقارية من بيع وشراء. وتطالعنا وثيقة تتضمن عملية توكيل مسيحيين لمسلمين في مسألة بيع وشراء، وذلك في 14 ربيع الثاني سنة 1264هـ. وقد جاء فيها[1]:

«حضر السيد محيي الدين ابن السيد يوسف عفره وباع بحسب وكالته الثابتة عن موكله المعلم يوسف ولد فرنسيس الريس المحكوم بثبوتها شرعاً بموجب حجة شرعية، فباع ما هو لموكله وآيل إليه بطريق الارث الشرعي إلى الحرمة المرأة الذمية مرتا بنت ميخائيل الطرابلسي الطبيب، وقبل لها الشراء الآتي بالنيابة عنها السيد عبد القادر بن الشيخ أحمد جلول بمال المناب عنها لنفسها دون مال غيرها. وذلك المبيع هو جميع الدار المعروفة بالموكل والمشهورة سابقاً بدار ميرزا[2] الكاينة عند بوابة يعقوب الشهيرة باطن مدينة بيروت المشتملة على مساكن علوية

(1) السجل 1259 ـ 1269، صحيفة (121).

(2) مرزي هكذا في الأصل.

وسفلية ايوان يعلوه تخت، وبداخله مربع ويعلوه تخت، ويلاصقه مربع ثاني لجهة الغرب، ويصعد إلى علية بسلم بلاط، تعلو الطريق السالك، وعلى علية ثانية يصعد إليها بسلم حجر تعلو المطبخ، وعلى مطبخ ومرتفق، وعلى قبو معقود بالمؤن والأحجار وتخت من الخشب في القبو المذكور، ويتوصل للدار المحررة بسلم حجر من الدهليز المعلومة الحدود والجهات والغنية بشهرتها عن التحديد البيع قاطع ماضي الثمن (21000) واحد وعشرون ألف قرش مقبوض جميع الثمن المحرر من مال المناب عنها بيد البايع الوكيل المذكور حسب اعترافه شرعاً، وسلمه هذا المبيع وخلي بينه وبينه التخلية الشرعية، وهو تسلم منه التسلم الشرعي تحريراً في 14 ربيع الثاني سنة 1264».

هذا، وقد كان شهود الحال على هذا التوكيل والبيع والشراء كل من: السيد مصطفى قرنفل، السيد الحاج مصطفى آغا القباني، السيد محمد محرم، السيد قاسم السبليني، السيد عبد الرحمن ابن السيد يحي دياب الادلبي، السيد علي ابن الحاج أحمد الجمال، السيد محيي الدين قريطم، السيد أحمد ناصر زنتوت، السيد يوسف الحشوي.

وفي 23 ربيع الأول 1266هـ، حضر الشيخ يوسف بن الشيخ طلب حبيش الوكيل الشرعي عن جانب الأمير بشير الشهابي الأصيل عن نفسه والوالي الشرعي على أولاد ابنه المتوفى الأمير قاسم وهم الأمير رشيد وأختاه الست ريا والست هيفا القاصرين عن درجة البلوغ والرشد، كما حضر الوكيل ضومط معوض عن الأمير ملحم والأمير مجيد والست نور والست زهر أبناء الأمير قاسم وعن والدته الست كلبهار زوجة الأمير قاسم. وقد باع الشيخ يوسف حبيش وضومط معوض بوكالتهما عن جميع الأمراء والأميرات من آل شهاب للخواجه الياس بن واكيم النجار

والخواجه ميخائيل بن بضون صليبه، وذلك المبيع هو كامل بستان القطان وبستان حشيم في محلة برج حمود خارج بيروت وسواها من عقارات وأراضٍ، وذلك المبيع بثمن وقدره (37200) قرش مقبوضة بيد البائعين الوكيلين المذكورين[1].

وفي 15 ذي الحجة عام 1273، حضر الخواجه ميخائيل بن جرجس الوكيل الشرعي عن الست داحيل بنت الخواجه دمتري سرسق زوجة الخواجه الياس سرسق شهبندر دولة إيران الثابتة وكالته عنها شرعاً، وادعى على فتح الله بن جبرائيل كبابه الحاضر معه في المجلس، بأنه واضع يده على جميع قطعة الأرض الكائنة في سوق برج الكشاف في حي الصيفي خارج مدينة بيروت. وبعد سؤال المدعى عليه اعترف بوضع يده على ما ذكر مدعياً أنه سبق أن اشتراه. وبعد إحضار الشهود والتحقيق في القضية «حكم مولانا الحاكم الشرعي المومى إليه بصحة العقد الأول للموكلة المحررة، وبإبطال العقد الثاني، وأمر المدعى عليه المذكور برفع يده عن المبيع المدعى به المحرر، وتسليمه لجهة الموكلة المرقومة.....»[2].

وفي آخر محرم 1276هـ، حضر الخواجه أسعد ميخائيل طراد الوكيل الشرعي عن حبيب بن خالد سعد وكالة مطلقة مفوضة لرأيه في بيع ما خصه، وقبض ثمنه، بشهادة كلاً من السيد أحمد بن علي فليفل وأسعد بن الياس بولص رزق[3].

وفي 16 ذي الحجة عام 1276هـ أوكل الأمير فارس بن الأمير

(1) السجل 1265 ـ 1269هـ، ص 16 ـ 17.
(2) السجل 1273 ـ 1275هـ، صحيفة رقم (51).
(3) السجل 1275 ـ 1276هـ، صحيفة (98).

منصور الشهابي حسن آغا الاسطه في قبض كل حق له، وفي بيع أملاكه في ساحل بيروت[1]. وفي التاريخ ذاته أقام الوكيل حسن آغا الاسطه بوكالته عن الأمير سليم الشهابي دعوى ضد حبيب نقولا الفيعاني لأن للأمير سليم بذمته (400) غرش، وقد صدر الحكم الشرعي بدفع الدين المتوجب[2].

وفي 5 شوال عام 1279هـ، حضر الحاج مصطفى أفندي بن السيد حسين بيهم ووكل الخواجه سليم بن موسى طراد البيروتي ترجمان دولة الإنكليز المقيم في محروسة جده بقبض (427) ريال عامود، وهو المبلغ الذي من حقه وله بذمة محمد سعيد الداغستاني[3].

وفي 8 شوال عام 1279هـ، حضر رفعتلو حسين أفندي المهردار ابن الحاج صالح أفندي القبرصي الوكيل الشرعي عن دولتلو السيد أحمد باشا والي أيالة صيدا سابقاً الثابتة وكالته عنه شرعاً، وبوكالته باع له جنينة في محلة باب الدركاه في باطن بيروت، وحصته في الحمام الكبير في محلة السراي باطن بيروت، وحصته في الحمام الصغير في محلة شويربات باطن بيروت، والمبيع للشريكين أحمد آغا حمزه سنو والخواجه الياس سلوم صاحبي خان حمزه وسلوم. بثمن قدره (110,000) قرش (ماية وعشرة آلاف قرش) مقبوضة من المشترين[4].

وفي 18 محرم 1282هـ جرت عملية بيع في المحكمة الشرعية في بيروت بحكم الرهن من الخواجه ابن قسطنطين بن انطون السماط إلى

---

(1) السجل 1276 ـ 1278هـ، قضية صحيفة رقم (38).
(2) السجل 1276 ـ 1278هـ، قضية صحيفة رقم (38).
(3) السجل 1279 ـ 1280هـ، قضية رقم (3).
(4) السجل 1279 ـ 1280هـ، قضية رقم (11).

الأمير نجيب بن الأمير جهجاه الشهابي، وذلك المبيع هو جميع الدار العلوية الكائنة في مزرعة المصيطبة بثمن قدره (16) ألف غرش مقبوضة حالاً[1].

وفيما يختص بالتوكيلات والنيابة المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين فقد حضر إلى محكمة بيروت الشرعية «الخواجه يوسف بن جبران مقصود وباع ما هو له وجار في ملكه وتصرفه وآيل إليه بالإنشاء الشرعي إلى رافع هذا الرقيم الشرعي المطران مكاريوس حداد مطران طائفة الكاثوليك في دمشق الشام، فقبل له الشراء المحرر بالنيابة عنه السيد أحمد أفندي ابن الشيخ يوسف أفندي الأسير قبولاًشرعياً، وذلك المبيع هو النصف شائعاً إثنا عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً في كامل الدكاكين الثلاث المتلاصقات الواقعة أسفل دار المناب عنه المذكور الكائنة في حي الغلغول خارج المدينة المزبورة..... بثمن قدره للمبيع المسطور عشرة آلاف قرش حالة مقبوضة من مال المناب عنه المذكور بيد البائع المرقوم تماماً حسب اعترافه..... وبالطلب تحرر ما هو الواقع في السابع من جمادى الثانية سنة 1283 ثلاث وثمانين ومايتين وألف»[2].

وفيما يختص بالرهونات والتوكيلات، فقد حضر إلى المحكمة الشرعية في بيروت الأمير حسن ابن الأمير يوسف شهاب، وأقر واعترف بأن في ذمته للخواجه نقولا بن موسى الدوماني مبلغاً وقدره عشرون ألف قرش ديناً شرعياً بموجب كنبيالة مؤجلة منذ سنة من تاريخه، لهذا فإن الأمير حسن الشهابي رهن عند نقولا الدوماني جميع قطعة الأرض

---

(1) السجل 1281 ـ 1282هـ، قضية رقم (218).

(2) االسجل 1283 ـ 1284هـ، قضية رقم (622).

الكائنة في خراج قرية كفرشيما من أعمال جبل لبنان. وقد أقام الراهن بصريح الأذن المرتهن المرقوم وكيل عنه ببيع الرهن المسطور إذا حل الأجل المزبور، وتحرر ما هو الواقع في الثالث من شعبان المعظم سنة ثلاث وثمانين ومايتين وألف[1].

وفي المحكمة الشرعية في بيروت، وبشهادة المسلمين مكرمتلو السيد يوسف أفندي عز الدين، والسيد عبد القادر النحاس، والسيد حسن تحسين آغا، ومكرمتلو السيد مصطفى رشيد أفندي الأحدب، اوكلت مهجة بنت قسطنطين بن عبد الله رزق الله البيروتية العثمانية بموجب التذكرة العثمانية التي رؤيت بيدها، وبتعريف اسعد بن قسطنطين بن حبيب جنحو ولطف الله بن فارس بن يونس الربيز البيروتيين العثمانيين، وقررت طائعة مختارة توكيل فضل الله بن نقولا بن جبور فياض البيروتي العثماني بشراء ما يريد من العقارات في مدينة بيروت، وبما شاء من الثمن، ودفعه من مالها المختص بها الموجود معه. وقد سجلت هذه الوكالة في 4 جمادى الأولى سنة 1308هـ[2].

وفي المحكمة الشرعية في بيروت، وبشهادة المسلمين المشار إليهم سابقاً، أوكل نخلة ابن فضل الله بن جبور سابا وأمه آسية بنت ميخائيل بن فياض التويني البيروتيان العثمانيان نجيب بن فضل الله بن جبور سابا في بيع عقارهما بمشتملاتها الكائن في محلة الدباغة في باطن بيروت، وذلك في 29 رجب سنة 1308هـ[3].

ومن خلال اطلاعي على عشرات من سجلات المحكمة الشرعية

---

(1) السجل 1283 ـ 1284هـ، قضية رقم (717).
(2) السجل 1308 ـ 1310هـ، صحيفة (13) وكالة رقم (24).
(3) السجل 1308 ـ 1310هـ، صحيفة (50) وكالة رقم (91).

في بيروت، وعلى المئات من وثائق تلك السجلات، فإن التوكيلات والعلاقـات لم تقتصر على البيارتـة أو اللبنانيين أو العثمانيين عامة، بل امتدت تلك التوكيلات إلى الأجانـب المقيمين في بيروت. ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر وكالة هيلانة بنت زخريا بن جان خاجو بولو الإسلامبولية العثمانية بموجب التذكرة العثمانية لزوجها الخواجه ديمتري بن جان غير ابن ديمتري سوى كمبريتيس قنصل (قونسول) دولة اليونان في بيروت، بأن يشتري لها ما يريد من العقارات الكائنة في مدينة بيروت ممن شاء بما شاء، ودفع ثمنه من مالها الموجود عنده، وقدره خمسمائة ليرة فرنساوية، واجراء ما يقتضي من المعاملات. وقد جرى هذا التوكيل في منزل القنصل في الدار الجارية بملك بني فريج الكائنة في محلة زقاق البلاط خارج بيروت. وعقد المجلس بشهادة وحضور: فائق افندي ابن جبرائيل بن نقولا غرغور، وشكري افندي ابن جرجس بن نقولا نصر، والخواجه جرجس بن صبره بن مقبل جبور البيروتيين العثمانيين، فضلاً عن كاتب المحكمة مكرمتلو السيد يوسف افندي ابن السيد خليل عز الدين والكاتب مكرمتلو السيد مصطفى رشيد افندي ابن المرحوم السيد الشيخ ابراهيم افندي الأحدب، وحسن تحسين آغا ابن الحاج ابراهيم الاسلامبولي أحد محضري المحكمة، وقد جرى التوكيل المشار إليه في أول جمادى الأولى سنة 1310هـ[1].

ومما يلاحظ أيضاً من خلال دراسة عشرات وثائق المحكمة الشرعية في بيروت، أن هذه المحكمة كانت ملاذاً ليس للبيارتة وللمقيمين في بيروت فحسب، وإنما لجميع المناطق اللبنانية من جميع الطوائف، من بينها معاملة تمثل وكالة الشيخ يوسف الخازن عن الأمير

(1) السجل 1308 ـ 1310هـ، صحيفة رقم (392) وكالة رقم (433).

بشير قاسم الشهابي (الثالث) ووكالة المسلم الشيخ خليل الغر عن المسيحية نور الخوري الشلفون في قضية دين بين المدعي الأمير بشير والمدعى عليها نور الخوري الشلفون، مما يؤكد على العلاقات الاجتماعية والمالية والقانونية بين المسلمين والمسيحيين. وقد جاء في مضمون الوثيقة[1]: «حضر الشيخ يوسف ابن الشيخ انطوان الخازن الوكيل الشرعي عن جانب الأمير بشير قاسم الشهابي الثابتة وكالته المطلقة العامة عن موكله المذكور بما هو نهج الثبوت الشرعي المحكوم بثبوتها شرعاً لدى مولانا الحاكم الشرعي، وادعى بحسب وكالته المحكية على الحاضر معه في المجلس المزبور السيد الشيخ خليل افندي الغُر الوكيل الشرعي عن الحرمة نور ام امين بنت يوسف الخوري الشلفون الثابتة وكالته عنها شرعاً في سماع الدعوى من المدعي المذكور بشهادة كل من بشاره ولد بطرس ابي سعد ولطف الله ولد يوسف الياس اده[2] العارفين بها المعرفة الشرعية، قابلاً بدعواه عليه ومشيراً في خطابه إليه بأن موكلي جناب الأمير بشير يستحق بذمة موكلتك المرقومة ثلاثة آلاف قرش فضة اسدية من المعاملة السلطانية قيمة كل قرش أربعون مصرية حالة[3] الأجل، وإنني بحسب وكالتي اطلب المبلغ من موكلتك وتسليمه لجهتي. سئل المدعى عليه سؤاله عن ذلك، أجاب معترفاً بالمبلغ، وأنه دين لجناب الأمير بشير بذمة موكلته، وانكر وكالته وكلفه على ذلك البينة الشرعية، فعند ذلك عرفه مولانا الحاكم الشرعي المومى إليه، بأن وكالة المدعي ثابتة لدي شرعاً غب الدعوى الصحيحة

(1) السجل 1259 ـ 1269هـ، صحيفة (140).
(2) ادي هكذا في الأصل.
(3) حالت هكذا في الأصل.

الشرعية، وحكمت بثبوتها شرعاً، فبعد أن ثبت المبلغ المرقوم بذمة الموكلة، قسّط الوكيل المدعي الشيخ يوسف ابن الشيخ أنطوان المذكور المبلغ المحرر على الحرمة الموكلة ستة مواسم أولها الموسم القادم في سنة 1265 والثاني في سنة 1266 والثالث في سنة 1267 والرابع في سنة 1268 والخامس في سنة 1269 والسادس في سنة 1270 تدفع الحرمة الموكلة المرقومة كل قسط منها بعد فتوح ميزان الحرير في بيروت خمسماية قرش 500 إلى نهاية ذلك. وقبل جناب الشيخ خليل الوكيل عن الحرمة هذا التأجيل على الوجه المشروح، وتصادق الوكيلان المذكوران في ذلك واشهدا على أنفسهما بما هناك تحريراً في 21 ج سنة 1264». أما شهود الحال على هذه القضية فهم: السيد مصطفى قرنفل، السيد الحاج قاسم بيضون، شاهدي الوكالـة المحررة، السيد أحمد ناصر زنتوت.

وفي أول ذي الحجة 1275هـ، أوكل عبد اللطيف آغا بن المرحوم علي آغا بربر الخواجه لطف الله بن الخواجه جرجس الحجي في قبض وتسلم ما يخصه من ريع وقف المرحوم مصطفى آغا بربر في مزرعتين في طرابلس الشام، وهذه الوكالة المسجلة في المحكمة الشرعية، هي وكالة مطلقة لمدة ست سنوات[1].

وفي عملية توكيل بين مسيحي بيروتي ويوناني، كان شهود الحال من المسلمين، ففي الخامس من شوال سنة 1292، وفي مجلس الشرع الشريف في بيروت حضر جرجس افندي بين يوسف بن طنوس التويني البيروتي، واقر انه وكل الخواجا قسطندي كنديكي التاجر اليوناني، بإيجار قطعة أرض الكائنة في قصبة زفته في مصر، وبيـع ارض ملك

(1) السجل 1275 ـ 1276، صحيفة رقم (58).

الموكل في مصر أيضاً. وقد شهد على هذا التوكيل كل من السادة: الشيخ إبراهيم الأحدب، الشيخ يوسف الأسير، السيد يوسف عز الدين، السيد أبو حسن الكستي[1].

كما جرت استناداً إلى الشرع الشريف، وفي المحكمة الشرعية توكيلات بين المسيحيين انفسهم لعقارات خارج بيروت والمقاطعات الشامية. ففي 8 رجب سنة 1302هـ وفي مجلس الشرع الشريف المعقود في محكمة لواء بيروت الابتدائية بحضور أعضائها المسلمين، حضر الخواجة بسترس أبي راجي ابن بسترس بسترس، وأوكل الخواجة جبران بن فضل ابن سرسق الموجود في مدينة ادنه في الفراغ والانتقال عما يملكه بموجب سند بيده، وهو جميع المخزن الكائن بمحلة جوار الجامع العتيق بالسوق الكبير داخل ادنه[2].

5 ـ الجوار الإسلامي ـ المسيحي في بيروت

أكدت دراسة سجلات ووثائق المحكمة الشرعية عن تفاعل وتمازج حقيقي بين المسلمين والمسيحيين في باطن بيروت، كما أكدت على الطمأنينة والأمن والأمان، بحيث تداخلت الأحياء الإسلامية والمسيحية فيما بينها، كما تعايشت هذه الأسر في أراضٍ وعقارات وبساتين متجاورة. وفي هذا الإطار هناك مئات بل آلاف الوثائق التي تؤكد على هذا الجوار والعيش المشترك، وسنعرض بعض الأمثلة الدالة على ذلك:

(1) السجل 1291 ـ 1293، قضية رقم 565، صحيفة (300).
(2) السجل 1302 ـ 1303، قضية رقم 114، صحيفة (31).

الوثيقة الأولى[1] (العيش المشترك في سوق القطن في باطن بيروت):

«حضر السيد الحاج حسن بن المرحوم السيد الحاج عرابي الشيخ ناصر زنتوت، وباع ما آل اليه بطريق الارث الشرعي عن والده المذكور على الحرمة المدعوة بالسيدة امينة بنت المرحوم السيد خليل آغا رمضان، وقبل لها الشراء الآتي بيانه بالنيابة الشرعية عنها السيد امين آغا بن المرحوم السيد عمر آغا رمضان بمال المناب عنها لنفسها دون مال غيرها، وذلك المبيع هو جميع الحصة الشايعة وقدرها السدس أربعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً في كامل الدكان الكاينة بسوق القطن المسقوفة بالجسور والأخشاب، يحدها قبلة مخزن نصر الله الفيعاني وشمالاً دكان وقف السيد صالح سعاده، وشرقاً دار بني التويني، وغرباً الطريق السالك، وفيه إغلاقها تتمة[2] حدودها شركة[3] الأخوين عبد القادر والحاج محمد شقيقي البايع بثمانية قراريط، وشركة[4] محمد الشدياق بالنصف اثني عشر قيراطاً تتمة سهام الدكان، البيع قاطع ماضي الثمن خمسة آلاف قرش فضة اسدية مقبوضة من يد النايب في الاشتراء من مال المناب عنها بيد البايع المذكور حسب اعترافه شرعاً في مجلس عقده، وسلمه هذا المبيع وخلي بينه وبينه التخلية الشرعية، وهو سلمه منه التسلم الشرعي تحريراً في 23 صفر 1264» ثم وقع شهود الحال.

ومما يلاحظ على مضمون هذه الوثيقة، فضلاً عن عملية البيع

---

(1) السجل 1259 ـ 1269، صحيفة (101).

(2) تتمت في الأصل.

(3) شركت في الأصل.

(4) شركت في الأصل.

والشراء، جوار العائلات الإسلامية والمسيحية التالية: ناصر زنتوت، ورمضان، وسعاده، والشدياق، والفيعاني، والتويني، وذلك في منطقة سوق القطن في باطن بيروت.

الوثيقة الثانية[1] (العيش المشترك في منطقة المصيطبة خارج بيروت):

«حضر الذمي النصراني جرجس ولد يوسف الشويري وباع ما آل إليه بطريق الإرث الشرعي عن والده المذكور إلى الذمي النصراني حبيب ولد جرجس اندراوس جنحو، وهو اشترى[2] منه بماله لنفسه دون مال غيره، وذلك المبيع هو جميع الربع ستة قراريط من أصل اربعة وعشرين قيراطاً في كامل القطعة الأرض المفرزة من حصة البايع لجهة غربها الكاينة بمزرعة المصيطبة الشهيرة خارج المدينة المزبورة المشتملة على أغراس أشجار توت وبري وأصول لوز وليمون، يحدها قبلة ملك إبراهيم الفيعاني وشمالاً ملك الأمير أحمد رسلان، وشرقاً قسيمتها، والحد الفاصل القاطوع التابع للقطعة المبيعة، وغرباً ملك جرجس بن ميخائيل ديب الشويري تتمة[3] حدوده شركة[4] البايع بالثلاثة ارباع تتمة سهامها البيع قاطع ماضي الثمن عن ذلك سبعماية قرش (700) مقبوضة حسب الاعتراف. ثم بعد تمام هذا العقد ولزومه وانبرامه على الوجه الشرعي باع البايع المذكور للمشتري المرقوم الثلاثة ارباع الباقية على ملكه، وهو اشترى منه بماله لنفسه دون مال غيره بثمن قدره عن الصفقة الثانية ثمانماية قرش (800) فضة اسدية مقبوضة كذلك شركة المشتري بالربع،

---

(1) السجل 1259 ـ 1269، صحيفة (109).

(2) اشترا هكذا في الأصل.

(3) تتمت هكذا في الأصل.

(4) شركت هكذا في الأصل.

فكمل له بهذا الشراء جميع القطعة المفرزة من حصة البايع وطريقها على ملك البايع المذكور، وسلمه هذا المبيع وخلي بينه وبينه التخلية الشرعية، وهو تسلمه منه التسلم الشرعي تحريراً في التاسع خلت من ربيع الأول سنة 1264».

ومما يلاحظ على مضمون هذه الوثيقة، فضلاً عن عملية البيع والشراء، جوار العائلات الإسلامية والمسيحية التالية: الشويري، جنحو، الفيعاني، ارسلان، في منطقة المصيطبة. كما لوحظ بأن الحاكم الشرعي لم يكتف بشهود الحال المسلمين، بل اشرك في الشهادة كل من السادة: جرجس الشويري وميخائيل جنحو، وجرجس ولد الياس العرقجي، جنباً إلى جنب مع السادة: مصطفى قرنفل، أحمد ناصر زنتوت، حسين عباس السبليني، يوسف رمضان، محمد أحمد سلطاني الفاخوري. ومن هنا ندرك بأن المناطق البيروتية سواء في داخل السور أو خارج السور، كانت تتفاعل فيها العائلات الإسلامية والمسيحية، بالإضافة إلى أن المحاكم الشرعية ذاتها كانت ملتقى لهذه العائلات.

الوثيقة الثالثة[1] (العيش المشترك في سوق البياطرة في باطن بيروت):

وهي تمثل عملية بيع عقار محمد بن عبد القادر سلطاني بوكالته عن زوجته أسما بنت الشيخ عبد القادر أفندي جمال، وعبد القادر إبن الحاج مصطفى صعب بوكالته عن زوجته عائشة شقيقة أسما جمال، لكل من سليم ومحمود ولدي الحاج سعيد درويش، وذلك المبيع كامل المخزن الواقع في سوق البياطرة في باطن بيروت، وكان من جيران الملاكين القدامى والجدد آل الدهان وآل بسترس، حيث كان قبلة زاروب

(1) السجل 1282هـ، القضية 242.

بني الدهان وغرباً مخزن ورثة متري بسترس. وقد تمت عملية البيع والشراء في 24 رجب سنة 1282هـ.

الوثيقة الرابعة[1] (العيش المشترك في محلة الجميزة خارج بيروت):

وهذه الوثيقة تؤكد لنا بأن الشاهدين الحاج مصطفى بن عمر العيتاني وسعيد بن حسين العيتاني، شهدا بأن للحاج خليل ابن السيد ابراهيم الحص جميع قطعة الأرض في محلة الجميزة، يحدها قبلة ملك اسحاق طراد، وشمالاً وغرباً الطريق السالك، وشرقاً ملك يوسف الوتوات والياس طراد، وقيمتها ثلاثة آلاف قرش. وقد دونت هذه الشهادة في 15 رجب 1302هـ، وتؤكد على جوار العائلات الإسلامية والمسيحية.

الوثيقة الخامسة[2] (العيش المشترك في سوق القطن في باطن بيروت):

تظهر لنا الوثيقة التالية شهادة آل حمود (سليم بن عبد القادر حمود، وعبد القادر بن حسن حمود) من أن السيدة زينب بنت عبد الرحمن حمود، تملك مخزناً في سوق القطن، وجيرانها الخواجه ملحم فياض وحسن الغندور وورثة حسن القاضي، وقسطنطين رزق الله وملك لبني فياض. وقد سجلت هذه الشهادة في 24 رجب 1302هـ.

6 ـ الدواب في إطار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين

مما تقدم، وهو في مجمله من مقتضيات العيش المشترك بين

---

(1) السجل 1302 ـ 1303، القضية رقم 137، صحيفة (37).

(2) السجل 1302 ـ 1303، القضية 148، صحيفة (42).

المسلمين والمسيحيين. وبما أن الدواب ـ ومن بينها الحصان ـ كانت سمة من سمات العصر، ووسيلة الوجاهة والانتقال من مكان إلى آخر، وكان الحصان بأنواعه كالسيارة اليوم، فقد كشفت سجلات المحكمة الشرعية في بيروت عن العديد من القضايا المتعلقة بالدواب، والحصان من بين هذه الانعام، كان مميزاً، إذ لم تقتصر مكانته الرفيعة على كونه أداة عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية وحسب، وإنما كان مظهراً من مظاهر الوجاهة. فقد ارتفع ثمنه في مختلف العصور والأزمنة والمناطق. والخيول العربية تبقى، في كل الأحوال، الأجود والأجمل والأغلى ثمناً.

وبالعودة إلى سجلات المحكمة الشرعية في بيروت المحروسة في العهد العثماني، إطلعنا على عدد لا بأس به من تلك الدعاوى والمحاضر والأحكام المدونة، حول حصان أو بغل أو حمار تبين أن أحده إما مريض وإما مسلوب، أو يجب رده بسبب دين، وهذه السجلات تعود إلى القرن التاسع عشر.

وهنا أشكال منها تعود إلى ما بين عامي 1262 و1289 للهجرة:

ففي 24 جمادى الأولى سنة 1262هـ، ادعى محمد سليمان من الزبداني على الحاج حسن بن السيد علي الحص، بأن البغل الأسود الحاضر في المجلس الشرعي هو ملكه، وقد فُقد منه منذ ثلاثة شهور، ويطلب رفع يد المدعى عليه عنه وتسليمه إياه. فسئل المدعى عليه سؤاله، أجاب منكراً أن يكون البغل ملكاً للمدعي، فما كان من المدعي إلا أن أحضر علي شعبان ومحمد عيسى من الزبداني، وشهدا الشهادة الشرعية كل واحد بمفرده، فأكدا بأن البغل الأسود هو ملك للمدعي عندها عرّف مولانا الحاكم الشرعي المومى إليه المدعي أن عليه اليمين الشرعي، إن لم ينتقل عن ملكه مناقل، فحلفه وحكم بثبوت ملكية البغل

للمدعي، وأمر المدعى عليه بتسليمه للمدعي، فسلمه إياه غِب اعتبار ما وجب اعتباره شرعاً[1].

وفي 8 محرم 1276هـ، ادعى سليمان بن خليل أبو فروة على الياس بن نجم الشويري، بأن الحصان الأحمر الذي هو تحت يد الياس ملكاً له ـ كذا ـ ، غير أن الياس الشويري رد هذه التهمة، مشيراً إلى أنه منذ شهرين صدرت المقايضة الشرعية فيما بين إبراهيم شقيق سليمان، وبين جرجس بن الياس الشويري، على الحصان المذكور بحصان آخر، وقد بقي لإبراهيم من أصل هذا المقايضة ماية غرش، ومنذ يومين جاء سليمان وطالب الياس بالماية غرش التي في ذمة ابنه المرقوم، وهو أي سليمان بعلم من ذلك، فلم يصادقه سليمان على دفاعه المحرر، فأثبت الياس ما ادعاه على الوجه المشروح بالبينة الشرعية، ومنع الحاكم (القاضي) الشرعي سليمان من دعواه، وتعرف أن إقدامه على طلب المبلغ مع علمه بأصله، إجازة منه دالة على عدم حقه ظاهراً منعاً وتعريفاً شرعيين[2].

وفي 15 ذي الحجة 1276هـ، ادعى نجم بن موسى زغيب وأخوته وجميع ورثة والده في المحكمة الشرعية في بيروت على الحاضر معه في المجلس أمين آغا الدمشقي قاطرجي باشي (نقيب المكارية والمسؤول عنهم) في بيروت حالاً قائلاً بدعواه عليه «بأن البغل الأسود المفتول اليدين الذي في يدك كان لأبي ومات وتركه ميراثاً له ولباقي ورثته المحررين، وبما أن أباه مات وانحصر إرثه به وبمن ذكر، فيطلب منه أصالة ووصاية ووكالة البغل المذكور وتسليمه له». ولما سئل المدعى

(1) السجل 1259 ـ 1263هـ، صحيفة (201)

(2) السجل 1275 ـ 1276هـ صحيفة (75).

عليه السؤال الشرعي أجاب معترفاً بوضع يده على البغل، وأنه لوالد المدعي المذكور، ولكنه طلب بيّنة شرعية على صحة ما ادعاه. وبعد الإتيان بشهود وثبات ما ادعاه المدعي، أمر الحاكم الشرعي المدعى عليه تسليم البغل الموجود على باب المجلس حكماً وأمراً صحيحين شرعيين[1]. وفي 7 جمادى الآخرة 1281هـ، تطالعنا سجلات المحكمة الشرعية في بيروت بدعوى حاتم بن لحود البستاني على لاون ويوسف ابن طنوس السباط مدعياً الغبن في عملية قسمة ثلاث أفراس وحمار، ويريد إبطال هذه القسمة. ومما قاله المدعي: «أنه من نحو خمسين يوماً قد اشترى المدعي والمدعى عليهما ثلاث أفراس وحماراً بإحدى وسبعين ليرة فرنساوية ونصف ليرة، وجعلوا قيمة الفرس الثالثة تسعاً وعشرين ليرة فرنساوية ونصف ليرة. فأخذ المدعي الفرس المرقومة أخيراً بالقيمة المحررة ورضي بها، وأخذ المدعى عليهما الفرسين والحمار المرقومات بقيمتهما المحررة، ورضي كل منهم بما أخذه. والآن وجد المدعي المرقوم نفسه مغدوراً، فيريد إبطال ما صدر منهم. فصادقه المدعى عليه المذكور على شرائهم ما ذكر بالقدر المحرر على اقتسامه بالقيمة المحررة، وأخذ كل من الفريقين ما ذكر على الوجه المشروح». ثم أصدر الحاكم الشرعي حكماً برد الدعوى، ومما جاء في حيثيات الحكم الشرعي «..... فحينئذ عرّفت المدعي بأن دعواه المغدورية بعد اعترافه بأن ما ذكر جرى بينهم بالرضى والاختيار غير مسموعة شرعاً، ومنعته من دعواه المحررة، وأعلمت ما هو الواقع، والأمر لمن له الأمر، تحريراً في السابع من جمادى الثانية سنة إحدى وثمانين ومايتين وألف»[2].

---

(1) السجل 1276 ـ 1278هـ، قضية رقم (37).
(2) السجل 1281 ـ 1282هـ، قضية رقم (612).

وفي 2 رمضان 1281هـ، «ادعى الحاج أحمد علي كتوعة على إبراهيم بن الياس رستم، من أهالي المرقب، من أن البغلة التي وجد منها هذه البغلة مع المدعى عليه فيطلب رفع يده عنها وتسليمها له». ولما سئل المدعى عليه أوضح بأن البغلة آلت إليه بالشراء من الشيخ محمود القدموسي بثلاثة آلاف وسبعماية وخمسين غرشاً، وأنكر أن يكون للمدعي بها حق. غير أن الشهود الشرعيين الحاج محمد بن صالح إدريس والحاج عثمان بن يوسف العشي ومصطفى بن محمد الضبطية اللاذقي شهدوا بصحة ما ادعاه الحاج أحمد علي كتوعة «ولم يعلموا أنها نقلت عنه بناقل». ولما كانت أحكام الشرع الإسلامي الحنيف تعتبر معاملات وعقود البيع والشراء القائمة على مسروقات هي باطلة، فقد حكم الحاكم الشرعي بثبوت البغلة للمدعي الحاج أحمد «وعرّفت المدعى عليه المرقوم بأن له الرجوع على بائعه بالوجه الشرعي وأعلمت ما هو الواقع» وقد رُفعت هذه الدعوى بأحكامها ـ على غرار الكثير من الدعاوى ـ إلى المراجع العليا في استانبول. وقد تُوجت الدعوى بعبارة «المعروض للحضور العالي»[1].

واستكمالاً لهذه القضية، فقد أقام عبد الله بن الياس رستم شقيق إبراهيم دعوى على الشيخ حسن بن إبراهيم المحمد في 13 ذي الحجة 1281هـ، بشأن البغلة العتراء (القوية الجسم) المدعى بها في القضية السابقة قائلاً في دعواه: «أن أخاه الموكل المرقوم من سنة وكسور اشترى من المدعى عليه بغلة عتراء بثلاثة آلاف وسبعماية غرش، ثم في الثاني من شهر رمضان سنة تاريخه استحق البغلة المرقومة الحاج أحمد كتوعه من إبراهيم الموكل المذكور وحكم له بالاستحقاق من فضيلتلو

---

(1) السجل السابق، قضية رقم (803).

شريف رشدي أفندي قاضي بيروت سابقاً، وحكم لأخيه الموكل المرقوم بالرجوع على بائعه بالثمن المحرر فيطلب منه» ولما سأل القاضي الشرعي المدعى عليه أجاب معترفاً ببيعه إبراهيم بغلة عتراء، ولكنها «نتجت عنده من فرسه الحمراء في قرية بحماسة، وأنكر أن تكون البغلة التي استحقت هي التي باعها من الموكل المرقوم». وبعد هذه الدعوى والتنازع بين المتداعيين تمت المصالحة بينهما على ألف وسبعماية غرش يدفعها الشيخ حسن المحمد للمدعي، وقد قبل كل منهما المصالحة المذكورة «وأبرأ كل منهما ذمة الآخر من كل حق ودعوى وطلب تتعلق بخصوص البغلة المرقومة إبـراء صحيحاً شرعيـاً مقبولاً من كل منهما بالمواجهة»[1].

وعن عملية تبادل الحيوانات، فقد ادعى أحمد محمد شعبان على أحمد عبد الله الدح في 11 ربيع الأول 1283هـ، بشأن تبادل حصان أزرق، وحصان أحمر، ظهر أن أحدهما فيه عيوب. ومما جاء في الدعوى أن الداعي أحمد بن محمد شعبان الصيداوي ادعى على الحاضر معه أحمد بن عبد الله الدح البيروتي، قائلاً بدعواه عليه أنه من نحو عشرين يوماً اشترى من المدعى عليه حصاناً أزرق بألف وخمسماية غرش وعشرين بارة، وباعه حصاناً أحمر بألف وخمسماية غرش، تقاصا بثمن كل منهما عما وجب لكل منهما في ذمة الآخر من ثمن مبيعه. ثم بعد أن تسلم كل منهما مشتراه، وجد المدعي أن الحصان الأزرق الذي أخذه لا يقبل المخلاة في رأسه ولا إدخال اللجام في فمه ولا يقبل لحس، ويقف على رجليه عند ركوبه، وأنه إذا ترك بنفسه نهش جنبيه، وجميع ذلك عيوب. وأن المدعي يريد رد الحصان نظراً لعيوبه. وقد

---

(1) السجل 1281 ـ 1282هـ، قضية رقم (140).

أحضر الحصان الأزرق المذكور إلى باب المجلس الشرعي، واعترف المدعى عليه بعيوب حصانه، ولكنه رد بقوله: أنه رغم معرفة المدعي بهذه العيوب، فقد استعمل الحصان بركوبه من صيدا إلى بيروت، ثم رجع به إلى صيدا، ثم استعمله من صيدا إلى صور، ومن صور إلى تبنين ومنها إلى بيروت مجدداً. وقد صادقه المدعي على استعماله بالركوب للأماكن المذكورة بعد اطلاعه على العيوب. وقد أصدر الحاكم الشرعي بعد اطلاعه ودراسته للموضوع برد دعوى المدعي، ومما جاء في الحكم«..... فحينئذ عرّفته بأن استعماله للحصان المذكور بالركوب للأماكن المذكورة رضا بالعيب بعد الاطلاع عليه، ومنعته من دعوى الرد، وأعلمت ما هو الواقع، والأمر لمن له الأمر تحريراً في الحادي عشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين ومايتين وألف»[1].

7 ـ الأرمن في سجلات المحكمة الشرعية في بيروت

وفي إطار المعاملات الاقتصادية والدعاوى المتبادلة بين المسلمين والأرمن، أفادتنا وثيقة من سجلات المحكمة الشرعية في بيروت في 7 ربيع الأول 1283هـ، عن دعوى في قضية تجارية بين مسلم وأرمني مفادها «هو أنه في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر إدريس بن حسن عثمان الموصلي وموسى بن عبد الرحمن بن عبد الله المارديني القاطنان في بيروت، وشهد كل منهما بطريق الاخبار أنه من نحو أربعين يوماً باع حسن آغا ابن مصطفى بن عثمان الأزروملي من وانيس بن كشيش الأرمني من عربكيلي مائتين وخمسة وعشرين رأس غنم بمايتين وخمس وعشرين ليرة عثمانية، وأربعة عشر رأس خيل منها ثلاث إناث،

---

(1) السجل 1283 ـ 1284هـ، قضية رقم (400).

والباقي ذكور بماية وأربعين ليرة عثمانية، وسلم جميع ما ذكر في بيروت وقاصه بالثمن المحرر عن أصل ما هو له في ذمته، وهو اربعماية ليرة عثمانية بموجب كنبيالة بيده، وبقيت مع وانيس المذكور. فذهب ليأتي بها وسافر إلى اسلامبول هارباً، وأنهما يشهدان بذلك إذا طلبا إليه، وبالتماس حسن آغا المرقوم صار تحرير هذه الشهادة على سبيل الاخبار في السابع من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين ومايتين وألف»[1].

وفي 19 ذي الحجة عام 1286هـ، وفي المجلس الشرعي المعقود في مجلس تمييز حقوق لواء بيروت «حضر يوسف بن وانيس الأرمني الديار بكري القاطن في جديدة مرجعيون، وقرر بحضور رسول آغا ابن مصطفى الخربوطلي أونباشي ضبطية الخيالة في لواء بيروت، أنه في ثاني يوم عيد الفطر سنة تاريخه........ ضرب رسول آغا المرقوم جريدة أصابت عين يوسف الأرمني المذكور اليسرى، فاتلفتها خطأ منه بدون تعمد، والآن أسقط دعواه عنه، واقر أنه ما له عليه حق ولا دعوى ولا طلب بخصوص تلف عينه المذكورة، فصادقه رسول آغا المرقوم على جميع ما قرره، والتمس تحرير ما توقع ليبقى سنداً بيده، فحرر في التاسع عشر من ذي الحجة الحرام ختام سنة ست وثمانين ومايتين وألف سنة 1286»[2].

8 ـ مشاركة المسيحيين في إدارات الدولة العثمانية

تشير إحدى وثائق المحكمة الشرعية في بيروت إلى مشاركة المسيحيين في بعض إدارات الدولة الرسمية المهمة، ومن بينها مجلس

---

(1) السجل 1283 ـ 1284هـ، قضية رقم (389).

(2) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (224).

دعاوى بيروت، فضلاً عن المشاركة في التحقيقات، والمعاينات الطبية ذات الصفات الجرمية. ففي 17 ربيع الثاني سنة 1283هـ، تضمنت إحدى الوثائق مثل تلك المشاركة المسيحية «بحسب الأمر من طرف الحكومة قد صار الكشف من أحمد أفندي الأسير مأمور الشرع الشريف، وبشارة أفندي فرعون أحد أعضاء مجلس دعاوى بيروت، وإسماعيل آغا ملازم ثاني في ضبطية بيروت، والخواجه كوسيني الطبيب على جثة خليل ابن مراد العيسوي الملقى ميتاً في بستان أسعد فياض الكائن في حي القيراط خارج بيروت. فلدى الكشف عليه ممن ذكر وجد.............. وبناء عليه صار عرض الكيفية والأمر لمن له الأمر......................»[1].

كما تضمنت وثيقة أخرى مماثلة مشاركة بطرس آغا الملحمة أحد أعضاء مجلس التحقيق، في التحقيق بوفاة بشارة بن إبراهيم الدقي في منطقة زقاق البلاط خارج مدينة بيروت، وذلك في آخر جمادى الثانية 1281هـ، وتبين أن الوفاة طبيعية[2].

9 ـ عمليات بيع وشراء لوقف فقراء الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك ولشيخ عقل الطائفة الدرزية ولآل جنبلاط

في 15 شوال 1277هـ، تمت عملية بيع وشراء لمصلحة فقراء طائفة الروم الارثوذكس في بيروت، فقد باع الخواجه جرجس بن

---

(1) السجل 1283 ـ 1284، قضية رقم (504). أنظر أيضاً مشاركة بشارة أفندي فرعون في العديد من قضايا مماثلة وقضايا ضرب، منها قضية رقم (531) من السجل نفسه.

(2) السجل 1283 ـ 1284، قضية رقم (675).

اندراوس صوصه بوكالته عن هيلانه بنت نصر الله الأرقش زوجة نعوم الخوري إلى الخواجه ميخائيل بن حنا شحاده موكلاً عن وكلاء فقراء طائفة الروم الارثوذكس في بيروت، أربعة وعشرين قيراطاً من كامل الدار الكائنة داخل مدينة بيروت في محلة باب الدركاه بالقرب من قناة الدركاه من خلال عقدين شرعيين بثمن قدرهما (125) ألف من النقود الرائجة الميرية حساب كل قرش منها أربعون ليرة مصرية[1].

وفضلاً عن الأهمية الاجتماعية والدينية لهذه الوثيقة، فقد اظهرت لنا من خلال حدود ومكان الدار المشار إليها، أنه كان بالقرب منهما الأملاك والعائلات التالية: الخوري، صليبا، مانولي، حوا، الصباغة، وقف مارضومط.

أما شهود الحال على عملية البيع والشراء فهم من العائلات الإسلامية والمسيحية التالية: الأحدب، السبليني، طباره، الكستي، بيضون، زنتوت، حمود، الفيعاني، طاسو، طراد، أديب، كما جرت عملية بيع من ثقلة بنت يوسف الخوام زوجة عبد الله ثابت إلى الخواجه يوسف بن انطوان الغلاييني بوكالته عن وقف فقراء طائفة الروم الكاثوليك في محلة بركة المطران في باطن بيروت في 22 شوال سنة 1285هـ[2].

وفي 19 ذي القعدة 1263هـ، باع الوصي والوكيل الشيخ أحمد ابن الشيخ حسن جنبلاط بوصايته عن ابنة أخيه أم السعود بنت الشيخ حسن بن الشيخ حسن جنبلاط، وعن الشيخ سليم وفاطمة ولدي الشيخ

---

(1) السجل 1276 ـ 1278هـ، قضية في صحيفة رقم (252 ـ 203).
(2) أنظر: السجل 1285 ـ 1286هـ، قضية رقم (5).

حسين ابن الشيخ علي جنبلاط[1] وبوكالته عن أخيه الشيخ قاسم بك جنبلاط، جميع الحصة الشائعة في بستان العطار في محمية صيدا لكل من طنوس نوفل ولمارية غنطوس عازار بثمن قدره (11750) قرشاً[2].

وفي 20 شعبان 1285هـ، حضر إلى مجلس الشرع الشريف في بيروت المحروسة الخواجه أسعد بن يوسف التويني، وباع ما حوله وجار في ملكه إلى شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ حسن ناصيف طليع من قرية جديدة الشوف السويجاني في جبل لبنان، وذلك المبيع هو ستة عشر مكاناً مسقفات علوية وسفلية، وأراضٍ مسقوفة وبئر ماء......، الكائنة في مزرعة المصيطبة، جميع ما ذكر بثمن وقدره (45,000) قرش صاغ ميرية[3].

10 ـ رعاية الدولة العثمانية لمصالح رعاياها المسلمين والمسيحيين وللرعايا الأجانب

وفيما يختص بالأشخاص الذين توكل إليهم مهام التوكيلات والدعاوى عن آخرين، فقد حرصت الدولة العثمانية على رعاية شؤون المواطنين من المسلمين والمسيحيين، وكانت تراقب هؤلاء الوكلاء من خلال ممارساتهم. لهذا أصدر دولتلو أحمد باشا والي ايالة صيدا، بيورلدي (فرمان ـ مرسوم) تضمن قراراً بعزل عبد الله البربير وأبو علي دمشقية من الطائفة الإسلامية في بيروت، وعزل حبيب قشوع وحنا الخوري من الطائفة المسيحية في بيروت، وذلك حرصاً على شؤون

(1) انظر الوصية كاملة في السجل 1263 ـ 1265هـ، قضية صحيفة رقم (72).
(2) السجل 1263 ـ 1265، قضية صحيفة (72 ـ 73).
(3) السجل 1285هـ، قضية رقم (147).

المسلمين والمسيحيين الاجتماعية والاقتصادية والشرعية، وقد جاء في حيثيات البيورلدي: «بما أنهم متداخليـن في بعض المواد الحقوقية المتعلق رؤيتها في محكمة بيروت، ويتوكلون إلى زيد وعمرو في بعض الدعاوى بقصد الضرر للناس والمنفعة لذواتهم، ويتصدون إلى الدعاوى بلا مناسبة، فلأجل وقاية الأهالي من فساد هؤلاء قد حصل القرار من مجلس الايالة الكبير، أن هؤلاء الأربعة أشخاص بعد الآن لا تقبل وكالتهم في الأمور الشرعية، ولا يعطى لهم رخصة بالتداخل في المواد التي تكون رؤيتها متعلقة بالمحاكمة المذكورة، ويثنيه عليهم أن يكونوا من الآن فصاعداً مقسمين في حد ذاتهم، ومتعاطين إدارة اشغالهم الخصوصية، ويصير إلغاء التقيدات الكاملة في هذا الباب، فلأجل إجراء إيجاب الحال على هذا الوجه وقيد هذا القرار في سجل المحكمة، قد صار تسطير هذا البيورلدي في 7 شوال سنة 1277»[1].

وفي 17 ربيع الثاني عام 1277هـ ادعى الأمير علي بن الأمير مراد الشهابي ضد ابن أخيه الأمير حسن بن الأمير يوسف الشهابي، مدعياً بأنه إبان حوادث جبل لبنان نزح من كفرشيما إلى بيروت، وقد استغل الأمير حسن غيابه، فدخل منزله واستولى منه على (18) خابية مليئة بـ(12) قنطار زيت زيتـون، وعلى أدوات خشـب وشعير وقهوة وسكر وصابون قيمتها كلها (15,400) غرش. وبعد أن حقق الحاكم الشرعي في بيروت وشهادة الشهود، فقد ثبت بطلان الادعـاء، وحكم الحاكـم ببراءة الأميـر حسن الشهابي[2].

(1) السجل 1276 ـ 1278، بيورلدي دولتلو أحمد باشا والي ايالة صيدا، صحيفة رقم (253).

(2) السجل 1276 ـ 1278هـ، قضية صحيفة رقم (108 ـ 109).

وفي 19 رجب 1283هـ ادعى عثمان آغا قول آغاسي بن محمد الاسلامبولي على السمسار يوسف بن امير الخوري فرح لأنه باعه عبداً زنجياً بثمن (22) ليـرة فرنسية، وتبين أن فيه عيباً «قائلاً بدعواه عليه أنه من نحو خمسة عشر يوماً اشترى المدعي منه هذا العبد الزنجي الحاضر في المجلس الذي سنه نحو سبع سنوات بثنتين وعشرين ليرة فرنساوية مقبوضة ليده تماماً، ثم الآن وجد فيه عيباً هو مرض الصدر، فيريد رده عليه بهذا العيب واسترجاع الثمن المرقوم».

وبعد إحضار الشهود وإثبات دعوى المدعي، وبعد ثبوت مرض العبد الزنجي «بشهادة أحمد أفندي ابن عمر الاسكندراني الطبيب..... والحاج محمد بن الحاج عمر شعر البيروتي، وشهد كل منهما..... إن هذا العبد المذكور به مرض الصدر من قديم وهو عيب..... قبلت شهادتهما..... وفسخت البيع والزمت المدعى عليه المرقوم بإرجاع ثمنه المحرر للمدعي..... والأمر لمن له الأمر تحريراً في التاسع عشر من شهر رجب سنة ثلاث وثمانين ومايتين وألف»[1].

وفي دعوى لافتة للنظر دونت في المحكمة بتاريخ ميلادي خلافاً للمتبع، ففي 7 شباط 1884م ادعى الخواجات ميخائيل اجلاستو وأولاده من تابعية دولة فرنسا الفخيمة، أن لهم بذمة الخواجه ديمتري سرسق العثماني التابعية مبلغ (45,800) فرنك، وقد طالبوا بحجز أملاك سرسق الكائنة في حي زاروب الحرامية، غير أن الحاكم الشرعي، تريث في اتخاذ القرار ومنع الحجز على الأملاك أو انتقالها إلى مالك آخر، بانتظار تبلغ آل سرسق الدعوى بعد وصولهم من خارج البلاد[2].

---

(1) السجل 1283 ـ 1284هـ، قضية رقم (698).

(2) السجل 1285 ـ 1286هـ، قضية رقم (609).

وفي 23 شعبان 1261هـ، وفي مجلس الشرع الشريف في بيروت المحروسة، وبحضور حكام شرع ومفتين ووجهاء، ومفتي بيروت الشيخ محمد أفندي حلواني زاده، ادعى السيد ابراهيم أفندي سندروسي زاده النايب ونقيب الاشراف السابق بطرابلس الشام، على متولي املاك وأوقاف مصطفى آغا بربر والي طرابلس الشام السابق، مطالباً باسترجاع أملاكه الذي اشتراها مصطفى آغا بربر منه عنوة في مزرعة هاب ظاهر طرابلس الشام. وادعى قائلاً: «إن مصطفى آغا بربر كان حال حياته والياً جايراً بطرابلس، وقد طالت مدة ولايته، وصار يأخذ من الرعية بعض عقارات ببخس الثمن بالإكراه الشرعي، وأنه قد أكره المدعي على بيع ثلثي الأصول المرقومة ببخس الثمن، فباع مكرهاً وقبض الثمن مكرهاً وسلم المبيع مكرهاً بثمن قدره ستماية قرش».

وفي بيان ونص الدعوى «وقد علم بدلالة الحال إن لم يمتثل أمره يوقع به ما يغمه، بما أنه ذو بطش شديد، لا يفكر في العواقب، وأنه لم يتمكن من إقامة الدعوى عليه، لبقاء شوكته مدة حياته، وأن بيده فرمانين عاليين باستماع دعواه المقبولة شرعاً، ولو مضى عليها ما يزيد على ثلاثين سنة للعذر الشرعي، الذي هو بقاء شوكة المُكره مدة حياته، وطلب تسليم الأصول المرقومة لجهة ملكه....».

ولما سئل المدعى عليه أجاب: «بأن السيد مصطفى آغا بربر كان متصرفاً في كامل الأصول الزيتون القايمة بأرض مزرعة هاب المرقومة، تصرف الملاك في أملاكهم وذوي الحقوق في حقوقهم، وأنه واضع يده عليها من مدة تزيد على ثلاث وأربعين سنة، ثم وقفها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة، وتصرف بها وقفاً وملكاً حال حياته، وتصرف المتولي بها بعد وفاة الواقف إحدى عشر سنة بدون معارض، وأن

المدعي شاهد تصرفه في الوقف المذكور، وأن لا عذر له هناك ولا سبقت له ملكية أصلاً.....». وبعد أن حقق مفتي بيروت محمد أفندي حلواني زاده مع المدعي والمدعى عليه والوكيل السيد عبد الله ابي النصر الطرابلسي والوكيل الشرعي عن محمد آغا الأسد عتيق المرحوم السيد مصطفى آغا بربر والمتولي الشرعي على وقف مولاه، وبعد أن تم التحقيق مع الشهود رد المفتي والحاكم الشرعي دعوى المدعي لعدم ثبوت الاتهامات المساقة ضد مصطفى آغا بربر وضد متولي أوقافه، لذلك ابرأ المدعي ذمة الوكيل والموكل والوقف والواقف ابراء عاماً مسقطاً لساير الحقوق والدعاوى، وقبل منه البراءة بالمواجهة قبولاً شرعياً[1].

11 ـ الشرع الحنيف يؤيد حق النصارى في الدعاوى والمعاملات

تمثل العلاقات الاجتماعية في بيروت العثمانية بما تتضمنه من تبادل في عمليات بيع وشراء الأراضي والعقارات والدور، وبما تتضمنه من دعاوى شرعية لها مميزات اجتماعية، تمثل حيزاً هاماً في التاريخ الاجتماعي للطوائف الإسلامية والمسيحية. وكانت الشكاوى الشرعية تتخذ طابعاً اجتماعياً قائماً على أساس الشرع الإسلامي، وبالرغم من ذلك، فإن العديد من دعاوى المسيحيين المحقة والشرعية ضد المدعى عليهم من المسلمين تنتهي إلى قرارات مفتي بيروت أو قاضيها الشرعي بالوقوف إلى جانب المدعي المسيحي ضد المدعى عليه المسلم نظراً

(1) السجل 1259 ـ 1263هـ، ص 156 ـ 157. للمزيد من التفاصيل عن حياة مصطفى آغا بربر أنظر: اغناطيوس الخوري (الأب): مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية 1767 ـ 1834، الطبعة الثانية ـ دار الخليل ـ جروس برس ـ طرابلس 1985.

لأحقية دعواه وشكواه. ومن بين هذه الدعاوى دعوى «الذمي النصراني» الياس بن الخوري ميخائيل ضد جهجاه بن أحمد، المقامة في محكمة بيروت الشرعية في 25 صفر 1259هـ ـ 1843م، حول أحقيته في ملكية أرض. وبعد دراسة ومناقشة الدعوى أصدر «مولانا الحاكم الشرعي» حكماً شرعياً لصالح الياس بن الخوري ميخائيل. وكان شهود الحال على هذه القضية بعض المسلمين ومنهم: السيد مصطفى قرنفل، وولده السيد صالح قرنفل، الحاج علي ابن السيد أحمد بولاد الحوت، السيد مصطفى بيضون، الشيخ محمد ابن السيد خليل الباف الطرابلسي[1].

وفي نهاية صفر 1259هـ ادعى المسلم الحاج علي بن أحمد الحوت على النصراني بشارة سيف الدهان مدعياً عليه بأن المزرعة الموجودة قرب جبانة المصلى خارج سور بيروت المشتملة على أرض وغراس أشجار توت وبري وفواكه وبناء..... هي من أملاك موكله المسلم صادق خرما شقير، وأن رفعة الدهان شقيقة المدعى عليه وضعت يدها عليها بدون وجه حق ولا طريقة شرعية، وأنه يطلب رفع يدها عن الأرض وبما تحويه. وبعد حضور الشهود الشرعيين وعدم وجود البيِّنة الشرعية، وبعد التدقيق في الادعاء، منع المدعي من ادعائه لأنه لم يستند إلى وجه حق. «وعند ذلك منع الحاكم الشرعي المومى إليه المدعي الحاج علي المذكور من دعواه وعرّفه أنه ممنوع. وحكم عليه بذلك وجاهاً وشفاهاً غب اعتبار ما وجب اعتباره شرعاً. وحرر ما هو الواقع فيه بالطلب والسؤال تحريراً في نهاية صفر الخير سنة تسع وخمسين ومايتين وألف»[2].

---

(1) السجل 1259هـ، صحيفة رقم (7).
(2) السجل 1259هـ، صحيفة رقم (9).

وهناك العديد من القضايا المماثلة التي ظهرت في مختلف السنوات وفي مختلف سجلات المحكمة الشرعية في بيروت المحروسة. كما تشير السجلات إلى العلاقات الاجتماعية القائمة بين البيروتيين أنفسهم، أو بينهم وبين سواهم من أبناء الجبل. وكانت تظهر هذه العلاقات في إطار عمليات البيع والشراء بين مختلف البيروتيين ومختلف الطوائف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: عمليات بيع وشراء من النصراني أسعد خطار الرجي إلى المسلم حسين صالح العيتاني في منطقة الحمراء في رأس بيروت، وعملية بيع وشراء من الوكيل إبراهيم مصطفى مكنيها (مكنية) إلى النصرانية وردة يوسف اده، في بستان بني جمال الدين في بئر الست في مزرعة رأس النبع في بيروت، وعملية بيع وشراء من النصراني فرنسيس نصر الله مسك إلى «الذمي اليهودي» الخواجة موسى شوعا الديراني قرب زاوية بني القصار في باطن بيروت. كما صدر حكم شرعي في 19 محرم 1259هـ ومصالحة إسلامية بين عبد الرحمن بيضون وعبد القادر جبيلي حول قضية بستان الخطاب وديون وعقارات في بيروت. وجرت عملية بيع وشراء من محي الدين علي وهبة إلى عمدة التجار الحاج أحمد بكري العريس في باطن بيروت، كما جرت عملية قسمة عقارات بالتراضي بين آل وهبي والسيقلي قرب كنيسة الروم في باطن بيروت. كما صدر في 11 ربيع الآخر 1259هـ حكم شرعي بدفع ديون شاهين خطار الدهان للوكيل يوسف بن الشيخ حسن الداعوق «بازار باشي» وجرت مصالحة شرعية بين الوكيل نفسه وبين فارس لحود حول بيع قطعة أرض وعقار[1]. وهناك

---

(1) السجل 1259هـ، صحائف أرقام: (3 ـ 4)، (10)، (15 ـ 16) (25)، (37 ـ 38) وصفحات أخرى من السجل.

من الملامح الاجتماعية في هذا الإطار والعلاقات الإنسانية ما لا يمكن حصره في هذا المجال، لأنها تعد بعشرات الآلاف وتحتاج إلى دراسة متخصصة منفصلة.

ومن الملاحظ أيضاً أنه من خلال دراسة سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، فقد تبين بأن الأحكام الشرعية، وقواعد العدل في الأحكام، لم تكن تميز بين مسلم ومسيحي، ولم تكن تميز بين مواطن عادي ودوائر الدولة العلية، وبالرغم من أن الدولة العثمانية هي المسيطرة على مقدرات البلاد، غير «أن العدل أساس الملك». فمن خلال الدعاوى العديدة، تبين أن العديد من المسيحيين في بيروت رفعوا دعاوى على مسلمين، وكانت الأحكام لصالحهم، بل أكثر من ذلك، فقد ادعى الكثير من المسيحيين على الدولة العثمانية ذاتها في العديد من القضايا، وكانت نتيجة الأحكام لصالحهم ضد الدولة، ففي 7 محرم سنة 1278هـ،تقدم الشيخ يوسف أفندي الأسير بوكالته الشرعية عن تاوفيلوس القبرصي وشقيقته مارية بنت الخوري سابا بدعوى ضد الدولة العثمانية الممثلة برفعتلو شكري أفندي مترجم أول والمعين وكيلاً من قبل دولتلو أحمد باشا والي ايالة صيدا، ومضمون هذه الدعوى «أن جميع قطعة الأرض التي أدخلت في خستخانة بيروت بالقرب من القشلة الشاهانية التي قدر مساحتها بحساب التربيع خمسماية وأربعة وتسعون ذراعاً..... هي ملك مارية المزبورة من جملة أرضها الواقعة هناك، وقد صار إدخال القطعة الممسوحة في الخستخانة بدون مسوغ شرعي، ويطلب المدعي تخليتها لجهة مارية المزبورة.........»[1].

---

(1) السجل 1276 ـ 1278، قضية في صحيفة رقم (312).

وبعد التأكد من قاضي بيروت ومن مفتي بيروت، والشيخ إبراهيم أفندي الأحدب والشيخ محيي الدين أفندي اليافي من أن مارية المذكورة سبق أن اشترت هذه الأرض من بني النقاش وبيد وكيلها حجة شرعية، فقد حكمت المحكمة بثبوت ملكيـة الأرض المشار إليها لها، وحول الحكم إلى دولة الوالي لإجراء المقتضى الشرعي. وبالفعل فقد أمر في 16 محرم سنة 1278هـ، دفع قيمة الأرض المضمومة للخستخانة من مال الخزينة مبلغ وقدره عشرة آلاف قرش[1] ، وبذلك تم التنازل عن الدعوى والأرض.

12 ـ الشرع الإسلامي ينصب أوصياء على القاصرين المسيحيين

إن تنصيب الحاكم الشرعي في بيروت أوصياء على القاصرين من المسيحيين أكثر من أن تحصى، لأن المحكمة الشرعية في بيروت، كانت تطبق قواعد الشريعة الإسلامية على المسلمين والمسيحيين على السواء. ففي مجلس الشرع الشريف، وبعد أن توفي سليم أفندي ابن بطرس أفندي البستاني، ولم يقم وصياً مختاراً على أولاده حبيب وجلنار وسعدى القاصرين على درجتي البلوغ والرشد، لذا فقد أقام ونصّب مولانا الحاكم الشرعي وصياً على القاصرين جرجي أفندي ابن الخواجه حبيب النقاش، وأذنه بتعاطي جميع مصالحهم ولوازمهم الضرورية، وقد شهد على أهلية الوصي كل من عزتلو يوسف أفندي ابن الخواجه حبيب عرمان وسليم أفندي ابن الخواجه يوسف ثابت. وقد سجل هذا التنصيب في 24 جمادى الأولى سنة 1302هـ. وكان شهود الحال السادة المسلمون: مكرمتلو

(1) السجل 1276 ـ 1278، قضية في صحيفة رقم (320).

الشيخ إبراهيم أفندي الأحدب، مكرمتلو الشيخ يوسف أفندي الأسير، السيد مصطفى رشيد أفندي الأحدب، السيد محيي الدين ناصر، السيد يوسف أفندي عز الدين محرر الأصل في المحكمة[1].

13 ـ شهادات شرعية من المسلمين والمسيحيين في بعض القضايا

تطالعنا وثائق سجلات المحكمة الشرعية بالعديد من القضايا التي استدعت شهادات شهود من ذوي الثقة والصدق من المسلمين والمسيحيين. وكانت هذه القضايا عنصراً من عناصر العلاقات الاجتماعية بين الجانبين. ومن بين هذه القضايا، أنه «في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر السيد أمين ابن السيد عبد القادر الحلواني والخواجه أسعد ابن قسطنطين حبيب جنحو، وشهد كل واحد منهما بطريق الإخبار أنه من الجاري بملك بدره بنت ديمتري كربسيتي، وبتصرفها ثلاثة قراريط شائعة من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من كامل قطعة الأرض الكائنة بمحلة ميناء الحسن خارج بيروت المشتملة على ثلاث أوط [أوض ـ غرف] يحدها قبلة ملك كاتينا بنت قصاب أوغلي، وشمالاً ملك الخواجه روفائيل الاسلامبولي، وشرقاً ملك الخواجه سلوم بسول والخواجه نقولا بسول، وغرباً الطريق السالك، تتمة الحدود المقدرة قيمتها بخمسمائة قرش، آلت إليها بالإرث عن أمها لولو بنت جرجس مابرويدي من ثمانية أشهر، وبالطلب تحرر ما هو الواقع في التاسع والعشرين من رجب الفرد سنة اثنتين وثلاثمائة وألف»[2].

---

(1) السجل 1302 ـ 1303، قضية رقم 69، صحيفة (18).

(2) السجل 1302 ـ 1303هـ، قضية رقم 162، صحيفة (45).

وفي قضية أخرى شهادة مسلمين ومسيحيين بيارتة، تظهر لنا بعض الأسماء البيروتية في سياق الوثيقة المسجلة في محكمة بيروت الشرعية بتاريخ 9 ذي القعدة 1303هـ[1] فقد شهد عمر ابن الحاج عبد الرحمن بيضون والشيخ كنعان ابن الشيخ شبلي حبشي والخواجه حبيب بن بطرس شكري، وشهد كل واحد منهم على ملكية الخواجه أنطون بن بطرس شكري لقطعة أرض في محلة الغابة خارج بيروت. وأظهرت الوثيقة المشار إليها حدود الأرض وأصحاب العقارات المجاورة منهم: حبيب شكري، سليم الجبيلي، طنوس الوتد، جرجس ضاهر الخوري، محمد الدبس، نقولا مطر، مريم الازمرلية.

وتتكرر القضايا الدالة على شهادة المسلمين والمسيحيين، ومن بينها شهادة الحاج أحمد ابن صالح الداعوق والخواجه نقولا بن جرجس مرعب لملكية منزل لبركسية بنت اسطفان في محلة الشامية، وذلك في أول محرم سنة 1303هـ[2].

كما شهد الحاج خليل بن خالد المكداشي والخواجه لطف الله بن فارس ربيز على ثبات ملكية لكل من يوسف أبي غندور وناصيف ولدي الياس عبود قطيطه، وذلك جميع قطعة الأرض الكائنة في محلة القنطاري في زقاق الجميزة خارج بيروت، وقد سجلت الشهادة في 25 جمادى الثانية سنة 1303هـ[3].

---

(1) السجل 1302 ـ 1303هـ، قضية رقم 267، صحيفة (90).
(2) السجل 1302 ـ 1303هـ، قضية رقم 379، صحيفة (121).
(3) السجل 1302 ـ 1303هـ، قضية رقم 871، صحيفة (204).

14 - دور الهندسة المعمارية والمنازل البيروتية في الحياة الاجتماعية والشرعية في بيروت

قامت الشرائع السماوية بدور بارز في تكوين العادات والتقاليد الاجتماعية، واستطاعت تلك الشرائع أن تؤثر تأثيراً مباشراً في هندسة المنازل والبيوت والدور والقصور، بما فيها المنازل البيروتية للمسلمين والمسيحيين على السواء، ذلك لأن تلك الأديان ومن بينها الإسلام، تمنع كشف العورات، والنظر إلى المحرمات، لهذا فقد حرص المعماري في بيروت بالاتفاق مع البيارتة على بناء منازل وغرف لا تطل على منازل وغرف الجيران، ولا على مقر النساء، غير أن المجتمع البيروتي - كسواه من المجتمعات - شهد شذوذاً على المألوف، ولهذا برزت بعض الدعاوى في المحكمة الشرعية، تتضمن فتح شبابيك في جدران بعض المنازل تطل على نساء المنازل الأخرى، مما دعا الحاكم الشرعي للتدخل وتطبيق الشرع الحنيف.

ومن بين هذه الدعاوى، دعاوى مسلمين ضد مسلمين، ودعاوى مسيحيين ضد مسيحيين، أو دعاوى مسلمين على مسيحيين، أو العكس، وكانت السمة المميزة لهذه الدعاوى ضرورة تطبيق الشرع الحنيف. ومن بين تلك الدعاوى: دعوى الحاج حسين بن أحمد قراقيره على بطرس جبور السماط بأنه فتح نوافذ في منزله تطل على مكان نسائه وجولاتهن ومنامهن، وبعد التحقق من الأمر من قبل إبراهيم أفندي الأحدب ومصطفى أفندي الغر وجرجس أفندي طراد والأخيران من أعضاء مجلس الايالة الكبير، فقد قرر الحاكم الشرعي في 24 محرم سنة 1278هـ، إقفال نوافذ بطرس جبور السماط حسب مقتضيات الشرع[1].

---

(1) السجل 1276 - 1278هـ.

وتطالعنا أيضاً دعوى نعوم طنوس نعوم ضد بشاره متري طاسو، لأنه فتح نوافذ في طابقيه تطل على إيوان منزله وفسحة داره ومقر حريمه وجولاتهن، وذلك في محلة القيراط خارج سور بيروت. وبعد التحقق فيما ادعاه نعوم، أمر الحاكم الشرعي بإقفال نوافذ بشارة طاسو، وصدر الحكم في 28 محرم سنة 1280هـ[1].

وفي 15 صفر 1280هـ، درس مجلس الشرع الشريف في بيروت دعوى الحاج زكريا حماده ضد المرأة خان زاده الزعني، من أن المدعى عليها أعلت أرض مربع منزلها، بحيث باتت تطل منه على مقر نسائه في داخل بيته في محلة التكنات. وقد صدر الحكم الشرعي بإبطال التعلية، لأنها مخالفة للشرع، وتسبب ضرراً للمدعي[2].

وفي 7 محرم 1280هـ، شهدت المحكمة الشرعية عرضحال وشكوى سعدى الياس سرسق ضد الياس جرجس العضامي لقيامه بهدم حائط منزلها بدون وجه شرعي في مزرعة الغلغول خارج بيروت (قرب منطقة الخندق الغميق). وبعد الكشف صدر الحكم الشرعي بتأييد دعوى المرأة سعدى سرسق، لأن لمنزل المدعى عليه شبابيك أخرى يدخل منها النور[3].

في 18 ربيع الأول 1283هـ، صدر حكم شرعي لصالح عائشة صالح الدقر ضد ليلى أحمد الطبال بسبب فتح شبابيك غير شرعية في منزلها في زاروب المجذوب في باطن بيروت[4]. والأمر الملاحظ أن

(1) السجل 1279 ـ 1280هـ، قضية رقم (268).
(2) السجل 1279 ـ 1280هـ، قضية رقم (325).
(3) السجل 1279 ـ 1280هـ، قضية رقم (220).
(4) السجل 1283 ـ 1284هـ، قضية رقم (415).

حكماً شرعياً صدر ضد عائشة صالح الدقر لأنها ارتكبت عام 1287هـ، مخالفة شرعية مما دعا جيرانها لإقامة دعوى ضدها، لإقفال شبابيكها غير الشرعية[1].

وفي 6 من ذي الحجة سنة 1286هـ، تقدم أحمد آغا حمزه وشريكه الياس سلوم (صاحبا خان حمزه وسلوم)، بتوسيع باب غرفة لهما في خان الأمير منصور في باطن بيروت، بينما بقية أهالي الخان يعارضان هذا التوسيع. وقد تكونت لجنة للكشف عما ذكر مكونة من السادة: الشيخ إبراهيم أفندي الأحدب، الحاج أحمد الداعوق، الحاج أحمد بن سليمان خليل، الخواجه الياس بن شاهين صباغه، والخواجه حبيب بن ميخائيل المجدلاني. وبعد الكشف على الواقع، رأت اللجنة أن لا ضرر من توسيع باب الغرفة، غير أن مفتي بيروت خالف قرار اللجنة، ورأى أنه ليس من حق أصحاب الخان توسيع باب الغرفة إلا بقبول صاحب العلو، كما أنه لا يحق لأهالي الخان الاعتراض إذا لم يكن هناك من شيء مشترك بينهم[2].

وفي الإطار نفسه، أقام عبد الرحيم أفندي الصلح مدير تلغراف بيروت دعوى ضد حافظة دندن، لأنها أقامت عليّة فوق برج منزلها في محلة الدحداح في بيروت، وفي العلية شباكين يطلان على داره ومقر نسائه. وبعد الكشف الشرعي صدر الحكم بإيقاف العمل في العليّة وإبطالها في 7 صفر سنة 1287هـ[3].

وفي 18 صفر سنة 1287هـ، صدر حكم شرعي في مجلس تمييز

---

(1) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (337).
(2) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (194).
(3) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (335).

حقوق لواء بيروت لصالح الخواجه جبور بن بشارة ملحمة ضد نصر الله بن جبور خضير، لأن الأخير فتح شبابيك تكشف على فسحة دار المدعي ومقر نسائه، وداخل غرفه، وذلك في منزله الكائن في محلة الدحداح. وقد صدر الحكم الشرعي بعد تقرير مقدم من الشيخ إبراهيم أفندي الأحدب وأنطون أفندي يارد أحد أعضاء مجلس تمييز حقوق لواء بيروت[1].

وهكذا يلاحظ من خلال دراسة وعرض وتحليل هذه النماذج الخاصة بوثائق وسجلات المحكمة الشرعية في بيروت المحروسة في القرن التاسع عشر، كم هي العناصر المشتركة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين في بيروت، وكم هي العوامل التي حددت العيش المشترك بين الجانبين.

ومن اللافت أيضاً، بأن الوثائق ـ التي لا يمكن الطعن في صحتها ـ كشفت لنا الواقع الحقيقي للممارسات العادلة للدولة العثمانية، والأحكام العادلة للشرع الإسلامي الحنيف الذي طبق العدل والمساواة والشريعة على المسلمين والمسيحيين دون تمييز في طوائفهم أو مناطقهم أو معاملاتهم أو دعاويهم أو وكالاتهم أو جنسياتهم أيضاً.

أ د. حسان حلاق

---

(1) السجل 1286 ـ 1287هـ، قضية رقم (360).

الوثائق (*)

(نماذج من وثائق المحكمة الشرعية في بيروت لسجلات السنوات 1259هـ ـ 1310هـ، 1843 ـ 1892م التي تفيد عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البيارتة أنفسهم وبين الرعايا العثمانيين والأجانب)

(*) لا بد من الإشارة إلى أنه ما ورد من وثائق في هذا القسم، إنما هو مجرد نماذج للوثائق التي تم استخدامها وتوظيفها فعلاً في إنجاز البحث، لذلك رأينا أنه ليس ضرورياً استنساخها أو تحقيقها في هذا القسم منعاً من التكرار، لورودها في متون الدراسة.

حضر الذمي النصراني مراد ولد خطار العقل من قرية المحيدثة من جبل لبنان واقر اقرارا معتبرا شرعيا انه قبل تاريخه في غرة جمادي الاولى قد باع ما اليه بطريق الشراء الشرعي الى الحرمة خديجة بنت حسن طراد وانه اشترى منها الثمن المعين ... ذوي مال [illegible]
وذلك المبيع هو جميع اشجار التوت الحرش المعروف بخريشة الابطال الكائن في جبل لبنان الذي يحد حالياً قرية خريشة البازوركية بقاطع
العرقوب المشتمل على غراس ارز عدد ... من القبلة المشرفة بعاقبة العصاص ومن الشمال الساقية القاطعة للشقيق الى
حد راس عقاب الظلمات ومن الشرق اخر الحرش لراس عقاب الظلمات للشقيق لجبل الارجة الشرقي ومن الغرب
ملتقى الحد [illegible] باخر الحد المذكور بتمامه بحدوده البيع قاطع باخي الثمن ذلك اربعمائة قرش ... فضة
معقوضة بيد البايع ... خلاصة الاشجار [illegible]

حضر ... افندي مفتي عسكر اوردوي ... الوكيل الشرعي عن ... حسين اون باشي ابن احمد من قصبة
جزاير ... الثابتة وكالته العامة عنه بشهادة كل من الحاج ابراهيم افندي الجراح وعلي الملازم ابن اسماعيل من
الوردي وادعى بحسب وكالته المحكية على الحاضر معه في المجلس المرقوم محمد ابي بريد من العساكر الباشي بزق
المغربي قائلاً في دعواه عليه بانك قد قصدت موكلي حسين المذكور بغدد طبنجا برصاص عمداً واصابه في ضلع
محل بزه ولا زال مجروحاً من ذلك الى الان واني بحسب وكالتي المحكية اطلب منك القصاص الشرعي حيث ان
الموكل المرقوم لا يرجى منه الحياة ... سئل المدعى عليه عن ذلك اجاب ... فانه يقول ان في ليلة الاثنين الواقعة في غرة
ربيع الاول طلع علينا في الليلة المرقومة الموكل المرقوم عند دكانة الطبونة بالقرب من مدينة بيروت ومعه ثلاث
انفار من الاسنكرية ... وجاوا علينا وضربونا بالعصي وكنت انا ومعي اربعة انفار من البلاشي بزق ... السيد
وعبد الواحد ومحمد الخريطلي واحمد الجلادي فسحبت فرد الطبنجة وقوصته في الهوى لاجل التخويف فحكم الرصاص
في المجروح الموكل المرقوم فطلب من الوكيل المدعي البينة تشهد له بدعواه القواص عمداً فاحضر للشهادة كلاً من ... علي
ابن احمد الاسكندري واحمد ابن عايش من الحلول ... عبد الله العابدي والسيد ابراهيم ... الحمصي ...
كل واحد منهم منفرد ... في وجه المدعى عليه المرقوم بان المدعى عليه المذكور سحب فرد طبنجا وقوص على الموكل المجروح
المرقوم على السوا اي موجها فرد الطبنجة نحوه وكان بينهما اي بين الجارح والمجروح مقدار اربعة اذرع معاينون ذلك
ويشهدون به فقبلت شهادتهم بذلك العقبول الشرعي بعد التزكية فلما اتضح الحال على هذا المنوال عرفت المدعي الوكيل
المرقوم بان طلبك القصاص الان ... بعد وفاة المجروح الموكل المرقوم اذا ثبتت موتة من الجرح المزبور وبعد ذلك حضر
احمد ... الوكيل الشرعي من طرف ... حضرة مشير ... السيد محمد ... باشا ...
ايضاً من طرف دولتلو حضرة داود باشا ... عساكر شاهانه وادعى بحسب وكالته على الحاضر معه في المجلس المرقوم محمد ابي
بريد من العساكر الباشي بزق المغربي ... بان حسين الاون باشي الذي قوصته سابقاً برصاص عمداً وحكم في ضلعه
موضع بزه قد مات من ذلك القواص ... بطلب القصاص ... بحسب وكالتي عن سعادة
المشار اليها اطلب القصاص الشرعي ... سئل المدعى عليه عن ذلك اجاب بنكر ... المجروح المرقوم مات من القواص السابق المذكور
فعندها طلب من المدعي الوكيل المرقوم بينة تشهد له بدعواه المرقوم فاحضر للشهادة كلاً من ابراهيم افندي طبيب اردو
في خستخانة بيروت وعلي افندي ... في الخستخانة المرقومة وشهد كل واحد منهما منفرداً بان المتوفي حسين الاون باشي المرقوم
مات من قواص الرصاص الواقع في ضلعه موضع بزه ولا كان سبب موته سوى القواص المرقوم بعلمهما ذلك ... فقبلت
شهادتهما بذلك القبول الشرعي بعد التزكية الشرعية فلما اتضح الحال على هذا المنوال حكمت على المدعى عليه المرقوم بالقصاص الشرعي ...
... حيث ... ان القواص المرقوم كان عمداً ومات منه فبناء على ذلك ... الاعلام الشرعي ... ١٢٦٢

حضر الحاج محمد بن المرحوم السيد سعيد الدنا شنكشي الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن شقيقته الحجة نفيسه
الثابتة وكالته عنها شرعًا ببيع المبيع الاتي وقبض ثمنه الذي سيذكر بشهادة اخويه شقيقيه السيد احمد والحاج
مصطفى ولدي السيد سعيد المذكور وباع الحاج محمد المذكور بحسب ما ذكر عنه اصالة ووكالة ما هو له ولموكلته
شقيقته المرقومة وآيل اليهما بطريق الشراء الشرعي الى السيد محي الدين بن السيد محمد شاتيلا وهو اشترى منه بماله
لنفسه دون مال غيره وذلك المبيع هو جميع القطعة الارض المفرزة من ستة قراريط الآتية فوق عين الاشرفية
الشهيرة خارج مدينة بيروت المشتملة على اغراس اشجار توت ودري وخوخ واصول لوز تحدها قبلة ملك السيد سعيد
سنيمنه وشمالا املاك الصابنجي وتمامه ملك بيت اشقانيتي وشرقا ملك المحجوزة قسيمتها ملك حرمة ابي عنايي كريديه وغربا
الطريق السالك تتمة حدودها البيع قاطع الثمن ٧٥ مقبوضة حسب اعتراف البايع وسلمه هذا المبيع
وخلي بينه وبينه التخلية الشرعية وهو تسلمه منه التسلم الشرعي تحريرا في ١٨ ج سنة ١٢٦٣

شهود الحال
السيد مصطفى يغل
الحاج بكري العريسي
السيد محمد بن الشبليني
الحاج احمد الغيال
السيد عبد الرحمن دياب
الحاج مصطفى بدر المصري
الحاج حسن علوان

حضر السيد عبد الستار بن المرحوم السيد عبد الرحمن بلكباشي وباع ماله الآيل اليه بطريق الارث الشرعي عن زوجته بدر زينب
اجلان الحوزباني الى الحاج عبد الرحمن واخيه الحاج عبد الله ولدي المرحوم الحاج احمد الطبارة وقبل الشراء منه اصالة عن
نفسه وبالنيابة عن اخيه الحاج عبد الله المذكور بالدراهم الاخيرة مناصفة بينهما بالسوية لا يزيد احدهما عن الاخر وذلك
المبيع هو جميع القطعة المفرزة من العقار الواقع [illegible] دار بني الخويلي المحدود بالمران والاحجار الكائنة الدار المرقومة
بمحلة سور [illegible] الشهيرة باطن مدينة بيروت حد القطعة المفرزة المبيعة قبلة قسيمتها اي قسيمة العقار المرقوم وشمالا
الدار المعروفة سابقا بدار الشيخ سيد احمد اللادقي وشرقا السطح التي هي ملك البايع وغربا دار بني العسيلي تتمة حدود
القطعة المذكورة التي هي نصف العقار المرقوم البيع قاطع ماضي الثمن ١٥٠٠ مقبوضة من يد المشتري المذكور من
الدراهم الاخيرة بيد البايع المرقوم حسب اعترافه شرعا في مجلس عقده وسلمه هذا المبيع وخلى بينه وبينه التخلية
الشرعية وهو تسلمه لجهته وجهة اخيه المناب عنه التسلم الشرعي تحريرا في ١٩ ج سنة ١٢٦٣

شهود الحال
السيد مصطفى يغل
الحاج مصطفى ابن السيد محمد صقعب الطويل
السيد حسن بلكباشي
السيد عبد الرحمن ابن السيد يحيى باب الادلبي
الشيخ مصطفى الطبارة
السيد سعد الدين ابن الحاج عمر العريسي

حضر الذمي النصراني ميخايل ابن ابي الياس الدهان الوكيل الشرعي عن الحرمة انسطاس بنت يوسف طنوس عبد الله النحاس
الثابتة وكالته الشرعية عنها في بيع المبيع الاتي بيانه وفي الاقرار من ثمنه الذي سيذكر بشهادة كل من الحاج محمد ابي
علي اللبان الداعوق والسيد عبد الفتاح بن الحاج حسن خالد العارفين بها وبموكلته المعرفة التامة الشرعية عند ذلك
اقر الوكيل ميخايل المذكور انه باع فعلا بتاريخه في غرة محرم الحرام سنة تاريخه بحسب وكالته عن الحرمة انسطاس
المذكورة ما هو لها وآيل اليها بطريق الارث الشرعي من اخيها لابيها حبيب الى انطون ابن ميخايل طنوس عبد الله
وانه اشترى منه بماله لنفسه دون مال غيره وذلك المبيع هو النصف اثنا عشر قيراطا في كامل الدار العلوية الكائنة
بمحلة الحنطة باخر سوق [illegible] المشتملة على ثلاث اود وعلى مطبخ ومرتفق وعلى فسحة دار محدودة
بمجموع الدار المرقومة [illegible] شركة عم الموكلة نعمه طنوس عن حرمة اخيها اخت ستين بنت فاضل [illegible]
زوجة ميخايل بالنصف الثاني يحدها قبلة دار متري البرغوت وشمالا الجربند وشرقا الطريق السالك وغربا
البابا الجارية في ملك جناب السيد عبد الفتاح حماده تتمة البيع قاطع ماضي الثمن ٢٥٠٠ خمسة عشر الف قرش
مستعرف دينا شرعيا ثم بعد تمام عقد البيع ولزومه ابرار البايع بحسب وكالته ذمة المشتري من جميع الثمن
ومن كل جزء منه البراءة العامة الشرعية وصادقه على ذلك كله المشتري انطون المرقوم وقبل منه الشراء والابرا
وسلمه هذا المبيع وخلى بينه وبينه التخلية الشرعية تحريرا في ٢١ ج سنة ١٢٦٣

شهود الحال
السيد مصطفى يغل
الحاج محمد اللبان الداعوق
السيد عبد الفتاح خالد
السيد احمد ناصر نتوت

حضر السيد مصطفى بن السيد عبد الرحمن ثبوت الوكيل الشرعي عن خالتيه وهما خديجة وملوك بنتي المرحوم السيد
ابي عمور البدوي الثابتة وكالته عنهما شرعا في بيع المبيع الاتي ذكره وفي قبض ثمنه الذي سيذكر بشهادة كل من
عبد الرحمن شهاب الدين والحاج محمد بدران العارفين بالموكلتين المعرفة الشرعية وباع الوكيل السيد مصطفى
المذكور ما الى موكلتيه بطريق الارث الشرعي عن والدهما المذكور ومن اخيها قاسم المتوفي بعد ابيه الى ...
اغا من محمد العلابي زوج شقيقة الموكلتين وهو اشترى منه بماله لنفسه دون غيره وذلك المبيع هو جميع الحصة
الشايعة وقدرها احد عشر قيراطا الا ثلث قيراط في كامل القطعة الارض المفرزة من حصة ابي عمور البدوي من
وسطها الكاينة بمزرعة القنطارة ... التي هي متروكة عن اخيها قاسم وجميع القطعة
خرجت الى ملوك الواقعة لجهة القبلة المشتملتين على ارض وغراس اشجار تين وزيتون ويتبع ذلك المبيع ثلاث
عشر قيراطا واربعة اخماس القيراط وثلث خمس القيراط في كامل القطعة المفرزة من القبلي الممنوعة بالموان والاحجار
شركت زوجته المشتري في القطعة المتروكة عن اخيها وشركتهن من شاركها ببقية سهامها و ...
العقود وشركتها من شاركها ببقية سهام القطعة المفرزة من القبلي البيع قاطع ماض ... ايضا
الموكلتين من ذلك الثمن لعبد خديجة ... وبملوك ... حسب اعترافهما الذي ... معتبوض كو
وبمصادقة الوكيل وسلم هذا المبيع وخلى بينه وبينه التخلية الشرعية وهو تسلمه منه التسلم الشرعي
في الحادي والعشرين خلت من جمادى الاولى سنة ١٢٦٣

السيد مصطفى مرتعل | الحاج علي بورادي محمود | الحاج عبد الرحمن شهاب الدين | الحاج محمد بدران | الحاج محمد بن احمد المناصفي | شهود الحال

حضر السيد عبد اللطيف ... المرحوم سليمان اغا الماردي الدمشقي الوكيل الشرعي عن جناب محمد ... افندي
... افندي الاسلامبولي ناظر اوقاف الحرمين الشريفين في دمشق الشام وفي ايالة صيدا بموجب صك الوكالة المحرر
بيد المهمور من سعادة الناظر المومى اليه والمهمور ايضا من جناب افتخار ... والمنتقل عن السيد عبد الرحمن
المرزي نايب مدينة صيدا بثبوت الوكالة المذكورة ضمن دعوى شرعية واحد ... الوكيل السيد ... اغا المرادي
... التي هي جميع البستان المعروف ببستان التل الكاين بشرق صيدا بالغرب من قناة الحاسدة
يسقى ما فيه منها بحق معلوم ... من القبلة الشريفة بحاكوره عين ... ومن الشمال بقناة الفلاح المذكور
الشرق بالطريق السالك ومن الغرب بحاكورة ... وتمت حدود ويشتمل البستان المرقوم على ارض وماء وغراس
... صدور البيع المحرر من جناب مولانا السيد محمد افندي حلواني زاده الى ...
نقول لا ... ان اسمه ... التابع ... الشراء لكامل البستان هو للخواجة الياس النجار وان الثمن المحرر هو من
ماله دون مال غيره ليس للمعترف فيه حق ولا ملك ولا شبهة ملك بل هو ملك خالص للخواجا الياس ... كيف شاء واراد تحريرا في ٥ ج ١٢٦٣ سنة ثلاث وستين ومايتين والف
حقه ... يتصرف فيه كيفما شاء واراد تحريرا في ٥ جا سنة ١٢٦٣ سنة ثلاث وستين ومايتين والف

جناب الحاج مصطفى اغا العتابي | ولد السيد ... الدين اغا القباني | السيد عبد الرحمن ببصوني ولد السيد مصطفى ببصوني | السيد مصطفى مرتعل | الحاج قاسم ببصوني | السيد احمد ناصيف ... | السيد عبد الرحمن ابن السيد محمد ... | شهود الحال

٩ ورقي الاقرار بقبض الثمن لاجل الموكلتين

اشترى جناب فخر العلماء الكرام مولانا السيد محمد افندي حلواني زاده المفتي بمدينة بيروت من بائعته الحرمة المدعوة روجينه [illegible]
تخفيني الصائغ متصلي هي حرمة الخواجه جرجي برندي فباعته ما هو لها وآيل اليها بطريق الشراء الشرعي بموجب
حجة شرعية سابقة على تاريخه موشحة بالبينة الشرعية وذلك المبيع هو جميع كامل البستان المعروف سابقا بفاطمة بنت
زهرم والمعروف الآن بالبائعة المرقومة الكائنة بمزرعة القنطاري الشهيرة خارج مدينة بيروت المشتمل على غراس توت
بري وفواكه واصلين زيتون ومرابي زيتون وعمار هو قبو تجري وثلاث بيوت وكشافات مسقوفة بالجسور والاخشاب
يعلو ذلك القبو والبيوت اوده يصعد اليها بسلم حجر امام القبو وبير ماء معد لجمع ماء الشتاء ومصطبة فوق البير
المذكور يحده من القبلة ملك الاخوين الخواجه حنا والياس النجار وتمامه ملك ورثة السيد سعيد نجا وشمالا الطريق السالك
وغربا ورثة ابي صالح رمضان وشرقا ملك السيد محمد بن علي زهرم وتمت الحدود بيعا قاطعا ماضيا بثمن قدره ثمانية الاف
٨٠٠٠ قرش ... [illegible] جناب المشتري بيد البائعة الحرمة المذكورة بعد تمام هذا العقد ولزومه
استرجاعه المشتري المومى اليه من الحرمة المرقومة باقي استحقاقها قربا وهو الثلاثة ارباع ثمانية عشر قيراطا في كامل البستان
المشتمل عليه من ارض وغراس وعمار وبير المعد لجمع ماء الشتاء وشركته بالربع ستة قراريط فكمل له بذلك جميع البستان
المحدود بما اشتمل عليه البيع قاطعا ماضيا بثمن عن الصفقة الثانية مقبوضة كذلك من مال جناب المشتري بيد
بائعته المذكورة حسب اعترافها شرعا في مجلس عقد البيع لدى الشهود المحررين اخره وسلمته هذا المبيع جميعه وخلت
بينه وبينه التخلية الشرعية وهو تسلمه منها التسلم الشرعي تحريرا في غرة ربيع الثاني الجاري في شهور سنة ١٢٦٣

شهود الحال

نائب العلماء الشيخ محمد افندي البكري الباقي	الخواجه عبد طوبيا الجالي	متري كاسوحه ... فاضل الحاج محمد المصري ... الشيخي	يوسف انطون [illegible] الصوصه	ميخائيل انطون الصوصه	وكيل البائعة حنا بدروي

زوج البائعة جرجي برندي

اشترى جناب فخر العلماء الكرام السيد محمد افندي حلواني زاده المفتي بمدينة بيروت بماله لنفسه وابرز ... تاريخه من بائعته الحرمة روجينه بنت قسطنطين الصائغ متصلي بموجب حجة شرعية الى الخواجه نقولا
... وهو اشترى منه بماله لنفسه دون مال غيره وذلك المبيع هو جميع الحصة الشائعة وقدرها
الربع ستة قراريط من اصل اربعة وعشرين قيراطا في كامل البستان المعروف ببستان فاطمة بنت علي زهرم
الآن بمزرعة القنطاري الشهيرة خارج المدينة المذكورة المشتمل على ارض وغراس اشجار توت وبري وفواكه
وتين وزيتون ... وبير ماء معد لجمع ماء الشتاء وعمار هو قبو معقود بالمونة والاحجار وثلاثة بيوت
وكشافات المسقوفة جميعها بالجسور والاخشاب يحده قبلة ملك الاخوين الخواجه حنا واخيه الخواجه الياس النجار
وتمامه ملك ابناء نجا وشمالا الطريق السالك وشرقا ملك السيد محمد بن علي زهرم وغربا ملك ورثة ابي صالح رمضان
تتمة حدوده البيع قاطعا ماضيا بثمن عشرة الاف قرش شركة جناب البائع بالثلاثة ارباع تتمة ... من
تم بعد تمام هذا العقد وانبرامه باع جناب البائع المومى اليه باقي استحقاقه في البستان المرقوم ومشتملاته ...
... الى المشتري الخواجه نقولا المذكور وهو اشترى منه بماله لنفسه دون مال غيره شركته بالربع فتم له بهذا
الشراء الثاني جميع البستان بما اشتمل عليه من ارض وغراس وعمار وكبير البيع قاطعا ماضيا بثمن الصفقة الثانية
سبعة الاف قرش وستمائة قرش ٧٦٠٠ مقبوض جميع الثمنين المحررين من مال المشتري المذكور بيد
جناب البائع المومى اليه حسب اعترافه شرعا في مجلس عقد البيع لدى الشهود المحررين اخره تحريرا في الرابع
عشر خلت من جمادي الاولى سنة ١٢٦٣ سنة ثلاث وستين ومائتين والف

شهود الحال

السيد مصطفى ... الشيخ محمد الارب افندي ... السيد ... البابي ... السيد ... السيد ... عبد القادر ... السيد ... السيد ...

الحاج علي ... السيد محمد الايتي ... الحاج حسن زين الدين الحاج خليل شاهين الحاج اسمعيل السيد مصطفى الرحوري السيد علي الشدياق السيد حسن الشيخ السيد محي الرسي

... الحاج علي اسمعيل السيد محي افندي فتح الله الخوري السيد محمد الحسن

١٧٦

حضر حسين ابن احمد سراج الاصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن اخته شقيقته لطيفة حرمة محمد الغزال وهو الوكيل ايضا عن
بنت اخيه صالحه بنت عرابي سراج المتوفي وهو الوكيل ايضا عن زوجة عرابي المذكور منصورة بنت قاسم بالمكين الثابتة وكالته عن النسوة
المذكورات في بيع ما يخصهن في المبيع الاتي وفي قبض الثمن الذي سيذكر بشهادة كل من السيد سعيد ابن السيد محمد البهلول والسيد محمد
ابن عبد القادر دوغان ومحمد ابن الحاج ابراهيم الغزاوي العارفين بهن المعرفة الشرعية وباع حسين المذكور باصالته ووكالته عن
الموكلات المذكورات ما آل اليهم بالارث الشرعي الى السيد عبد الدين ابن السيد يوسف الترك وهو اشترى منه بماله لنفسه دون مال غيره
وذلك المبيع هو جميع الحصة الشايعة وقدرها قيراط واحد من اصل اربعة وعشرين قيراطا من كامل القطعة الارض المغروسة
المحتوية على بعض اصول سنديان وخروب وبطمة الكاينة في الحايز بالمصيطبة الشهيرة خارج المدينة المزبورة المحدودة قبلة
ملك بنت صبح وبيت القرتلي وشمالا سليخ وجنينة الحايز وشرقا حصة خير الشميطلي وتمام الطريق السالكة وغربا حصة
الزمرلي وبني العانوتي تتمة الحدود المبيع قاطع ماضي الثمن ٤٠ اربعماية قرش شركت الاصيل والموكلات ثلاثة وعشرين قيراطا
تتمة سهام القطعة ثم بعد تمام عقد البيع ولزومه باع البايع المذكور بعقد ثان وصفقة ثانية باقي استحقاق الاصيل والموكلات
وهو ثلاثة وعشرون قيراطا الى المشتري المذكور واشترى منه بماله لنفسه بعقد ثان وصفقة ثانية
بهذا الشراء الثاني جميع القطعة الثمن عن الصفقة ماية قرش مقبوض جميع الثمن المحرر الاول والثاني من يد المشتري المذكور بيد
البايع المرقوم حسب اعترافه شرعا وسلمه هذا المبيع وخلى بينه وبينه التخلية الشرعية وهو تسلمه منه التسلم
الشرعي تحريرا في يوم الثالث والعشرين خلت من
١٢٦٥

هو الحال

السيد مصطفى فريفل	السيد عبد الرحمن دياب	السيد يوسف الاغنوق	الحاج حسين ابن الحاج قاسم مرزوق	السيد احمد ناصر زنتوت

حضر شاهين ولد ديب فتوش وباع ما آل اليه بالشراء الشرعي الى ابراهيم ابن طنوس عقاد وهو اشترى منه بماله لنفسه دون مال
غيره وذلك المبيع هو جميع القطعة الارض المفرزة من عودة الامير سليمان الواقعة بجهة الغرب الكاينة بمزرعة الدحداح الشهيرة
خارج المدينة المزبورة المشتملة على بعض غراس توت وحدها من اصل الزيتون الى جهة الغرب بذراع الجارية الزيتونة في ملك
البايع يحدها قبلة سليمان درويش البلعة وشمالا املاك الامير سليمان وشرقا املاك البايع وغربا الطريق السالكة تتمت الحدود
المبيع قاطع ماضي الثمن ٤٥٠ اربعماية وخمسون قرشا مقبوضة حسب الاعتراف وعلم المشتري المذكور بان
لورثة درويش البلعة حق طريق الرجال والدواب على القطعة المذكورة من القبلة للشمال ليتوصلوا الى ملكهم وسلمه هذا
المبيع وخلى بينه وبينه التخلية الشرعية تحريرا في غرة

حضر ابراهيم ولد طنوس عقاد وباع ما آل اليه بالشراء المبايع تاريخه الى الذمي النصراني جرجس ولد ميخاييل الصباغ وهو
اشترى منه بماله لنفسه دون مال غيره وذلك المبيع هو جميع القطعة المذكورة اعلاه المحدودة بحدودها المرقومة بيعا صحيحا
شرعيا بثمن قدره عن هذا المبيع ٤٥٠ معقوضة حسب الاعتراف وعلم المشتري المذكور بان لورثة درويش
البلعة حق طريق ومرور على القطعة المرقومة من القبلة للشمال ليتوصلوا الى ملكهم تحريرا في غاية محرم الحرام ١٢٦٥

هو الحال

السيد مصطفى فريفل	السيد احمد ناصر زنتوت	الحاج يوسف قدورة	الحاج محي الدين البلعة

حضرت الحرمة مريم بنت الذمي النصراني جبران خوكاز الحلبي المعرفة بالتعريف الشرعي من كل من السيد محي الدين دندن والسيد مصطفى ابن زين
ومصطفى ولد جفال الشرياق وباعت ما هو لها وآل اليها بالشراء الشرعي الى زوجها يوسف ولد بنا عطار الزنبرك الارمني وهو اشترى منها
لنفسه دون مال غيره وذلك المبيع هو جميع المخزن الكاين بمحلة ميناء مدينة بيروت المعقود بالمون والاحجار المحتوي على باب من الجهة
مقابل الباب الثاني بجهة الغرب يحده قبلة وشرقا مخزن ودكان جاريين في وقف جامع الامير العمري وشمالا وغربا طريق سالكة تتمة حدود
المبيع قاطع ماضي بالثمن ١٤٠٠٠ اربعة عشر الف قرش فضة اسدية معقوضة من يد المشتري المذكور بيد البايعة المرقومة حسب
اعترافها وقد علم المشتري بما هو مرتب على المخزن المرقوم من الحكر الشرعي في كل سنة لجهة وقف جامع الكبير وقدره اربعة وعشرون قرشا
وتسلم بعد تمام البيع شرعا وسلمته هذا المبيع وخلت بينها وبينه التخلية الشرعية وهو تسلم منها التسلم الشرعي تحريرا في الثاني
خلت من صفر ١٢٦٥

هو الحال

السيد مصطفى فريفل	ولده السيد عبد السلام فريفل	السيد محي الدين دندن	السيد مصطفى ابن السيد عبد القادر ابي فروح	السيد محمد ابو سعيد العريس	الحاج مصطفى ابن الحاج احمد بلبوز

مصطفى ولد جفال الشرياق

حضر الذمي النصراني الياس ابن يعقوب يارد الوكيل الشرعي عن زوجته نسيم بنت عودة الجميل الثابتة وكالته عنها
لدى مولانا الحاكم الشرعي بشهادة كل من الذميين النصرانيين الخواجه خليل المدور وابن اسعد ولد شاهين يارد العارفين بها
المعرفة الشرعية وباع الوكيل الالفاظ المذكور بحسب وكالته المقررة عن موكلته ما هو آيل اليها بطريق الشراء الشرعي الى النصرانية
[illegible] بنت منصور يعقوب [illegible] الحلبي [illegible] وقبل الشراء لهما بالنيابة عنهما فضول [illegible] جبور الحلاق بمال الناب
عنها لا انفسهما دون مال الغير هما مناصفة بينهما بالسوية وذلك المبيع هو جميع القطعة الارض المفرزة من بستان البايع
الواقعة لجهة القبلة والغرب المحتوية على اصلين توت المبني اولهما من الباب الراقع لجهة القبلة [illegible] القطعة المذكورة بجانب
الحائط الواقع لجهة الغرب حتى يتوصل الى القبلة الارض الجارية في ملك [illegible] المشترين [illegible] وعرضها ذراعين بالذراع
المعماري الكاين ذلك بمزرعة [illegible] خارج المدينة المزبورة [illegible] قاطع ماضي الثمن ٢٥٠ مايتان
وخمسون قرشاً مقبوضة حسب الاعتراف وعن ذلك اقر الياس البايع [illegible] ان تفتح [illegible] في
حائط الجاري في ملكها شرعيات [illegible] هذا البيع [illegible] وبينه وبين التجارة الشرعية وهو [illegible]
حرر في التاسع والعشرين خلت من محرم ١٢٦٥

شهود الحال: دي تيل — الحاج عبد الرحمن بيضون — السيد [illegible] الاعرق — شاهين [illegible] — [illegible]

حضر النصراني [illegible] الدعيا [illegible] ولد يوسف البيان القيم وصياً [illegible] ولد حبيب [illegible] القاصر
عن درجتي البلوغ والرشد القيم وصياً شرعياً من قبل ابيه وحضر جبور [illegible] المحجه الوكيل الشرعي على الآخرين
[illegible] وانطون ولد حنا جبور المحجه الثابتة وكالته عنهما في بيع المبيع الاتي وفي قبض الثمن الذي سيذكر شرعاً دق
ما ذكر عنه من الاصالة والوكالة والوصاية ما هو آيل الى كل واحد منهم بطريق الارث الشرعي [illegible] حسب
[illegible] بالنفسيه دون الغير وذلك المبيع هو جميع الحصة الشايعة وقدرها قيراط واحد من
اربعة وعشرين قيراطاً من كامل القطعة المفرزة من البستان المشهور [illegible] بستان [illegible] والمعروف
[illegible] الكاين [illegible] خارج المدينة المزبورة المشتمل على اشجار توت [illegible] فيه طريق
[illegible] [illegible] الانطاكي [illegible] الطريق [illegible]
[illegible] والقاصر ببقية السهام البيع قاطع ماضي الثمن ١٢٥ ثم بعد تمام هذا البيع
[illegible] المشتري [illegible] يوسف المرقوم [illegible] ثمانية ثلاثة وعشرين
بيعاً صحيحاً شرعياً بثمن قدره اربعة آلاف [illegible] جميع القطعة [illegible]
[illegible] المشترى [illegible] قرشاً مقبوضاً جميع الثمن [illegible]
منهم [illegible] تحريراً في ٢٦ [illegible] سنة ١٢٦٥ [illegible]
[illegible] البيع [illegible] القاصر [illegible] حسب [illegible] الوصي

شهود الحال: [illegible] — الحاج يوسف [illegible] — حبيب ولد سلوان — الحاج [illegible] — شاهين ولد احمد — مارون الملكي — ميخائيل ولد فاضل — [illegible] — [illegible]

حضر الاخوان الحاج محمد [illegible] الحاج علي ولد حسين طبارة [illegible] الى [illegible] في مجلس الحاج احمد ابن عثمان الفاخوري
[illegible] الفاخوري قايلين [illegible] عليهما بانكما بعتما لنا جميع ما خصكما من الدار الكائنة [illegible]
الشهير [illegible] مدينة بيروت [illegible] خاصة الحاج احمد وسبعة [illegible] السيد علي وسبعة [illegible]
[illegible] ابن الحاج [illegible] المذكور [illegible] الذي [illegible] خاصة
[illegible] الدار الرقيم [illegible]

حجة بيع باسم [illegible] طائفة الروم

بمجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت لدى متوليه مولانا الحاكم الشرعي حضر الخواجه [illegible] بن يوسف [illegible] الوكيل الشرعي عن زوجته المرأة [illegible] بنت جرجس القبعايا الثابتة وكالته عنها شرعاً الوكالة الكاملة [illegible] الدعوى الصحيحة [illegible] وذلك بشهادة الخواجه يعقوب بن جرجس [illegible] وجرجس بن ميخائيل [illegible] الموكلة المذكورة المعرفة التامة الشرعية مع رؤية شخصها [illegible] الوكيل المذكور [illegible] ثبوتاً [illegible] الموكلة زوجته المذكورة وبيعها [illegible] وتحت طلق تصرفها النافذ شرعاً ومنتقلاً إليها بالطريق الشرعي [illegible] هذا الرقيم [illegible] من طائفة الروم [illegible] الآتي ذكره بالنيابة عنهم الخواجه جرجس بن ميخائيل [illegible] المذكورين [illegible] وذلك المبيع هو جميع الحصة [illegible] وقدرها النصف [illegible] قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً [illegible] الكائنة في محلة [illegible] بمدينة بيروت المشتملة على [illegible] وعلى [illegible] بيوت [illegible] ويحد ذلك قبلة [illegible] الطريق [illegible] وغرباً [illegible] وتمام الطريق [illegible] المحدود المحدود هذا المبيع المذكور [illegible] وطرقه [illegible] وما يعرف به وينسب إليه [illegible] شرعياً [illegible] على الإيجاب والقبول [illegible] والتسليم [illegible] بثمن قدره [illegible] البائع الوكيل المذكور [illegible] الشرعي [illegible] وذلك [illegible]

[illegible] تحريراً في [illegible] سنة ١٢٧٦

[illegible]

حضر ميخائيل بن جرجس [illegible] وادعى على الخواجه [illegible] في مجلس [illegible] بدعواه عليه [illegible] قرش [illegible] ذمة المدعى عليه [illegible] قرش [illegible] المدعى عليه [illegible] بالدعوى [illegible] المدعى عليه [illegible] المدعى عليه [illegible] المدين المرقوم في ذمته [illegible] المرقوم [illegible] المدعى البيان لإثبات ما ادعاه من التوكيل [illegible] الشهادة [illegible] المدعى عليه [illegible] المدعى من التوكيل [illegible] شهادتهما [illegible] شرعاً [illegible] الحاكم الشرعي بثبوت ما [illegible] شهادة من التوكيل وألزم المدعى عليه [illegible] المدعى [illegible] تحريراً في [illegible]

[illegible]

حجة بيع باسم السيد عبد الله [illegible]

بمجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت لدى متوليه مولانا الحاكم الشرعي حضر السيد [illegible] بن المرحوم الحاج أحمد الجمال وباع ما هو له وجار في ملكه وتحت طلق تصرفه النافذ شرعاً ومنتقل إليه بالإرث الشرعي [illegible] السيد عبد القادر ابن السيد الحاج عبد الله أفندي [illegible] الآتي ذكره بالنيابة عنه السيد أحمد [illegible] وذلك المبيع هو جميع الحصة [illegible] وقدرها [illegible] قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من كامل الدكان [illegible] والأبواب [illegible] نمرو ٢ في سوق [illegible] داخل مدينة بيروت [illegible] قبلة الطريق [illegible] وغرباً دكان [illegible] ويتبع المبيع المذكور [illegible] من الأصل المذكور [illegible] الدكان المعقودة [illegible] نمرو ٤٦ في سوق [illegible] داخل مدينة [illegible] قبلة الدكان المعروفة [illegible] وتمام [illegible]

حجة بيع في الرفقة أكنيسة الروم

بمجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت لدى متوليه مولانا الحاكم الشرعي ... حضر ... والخواجه جبرائيل ... المذكور الثابتة وكالته ... [illegible] ... والثالث ... المذكورين ... ومستقل ... بالشرا ... الرفيع ... كنيسة الروم والقابل بالنيابة عنهم ... جميع الحصة الشائعة وقدرها ... اربعة ... ثمانية عشر قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراط ... [illegible] ... السهام من جميع ... الزيتون ... بالقرب من بحر بيروت المشتمل ذلك على ارض ... غراس زيتون ... [illegible] ... شرقاً ... ملك ... المذكور ... بيعاً وشراً صحيحين شرعيين ... مشتملين على الايجاب والقبول ... والتسليم ... بثمن قدره ... غرش ... [illegible] ... المذكورين ... [illegible] ... حرر في ... [illegible]

[illegible] شهود

... شفيد	...	...	... رجب	السيد ...	السيد احمد	السيد عثمان	... داود	... احمد
...	...	...	...	...	...	...	السيد علي	...
						شكر الله ...		

حجة بيع ... [illegible] ... لبيان ...

بمجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت لدى متوليه مولانا الحاكم الشرعي ... حضر ... [illegible] ... عاقل ... تصرفه النافذ شرعاً ... [illegible] ... المستقل ... بالشرا ... الرفيع ... [illegible] ... في الصفقتين لكل منهم الثلث في كل من المبيعين ... [illegible] ... جميع الحصة الشائعة ... وقدرها ... قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراط من ... بما اشتملت عليه ... القطعة في محلة راس بيروت بالقرب من ... المشتمل ... على اغراس ... و ... بجدها ما ذكر قبلة الطريق ... وشمالاً ملك حسن ... وشرقاً ملك ... وغرباً ملك بني محمود الحوت ... المحدود ... البائع ... واحد وعشرين قيراط الباقية فيما ذكر ... بهذا المبيع ... وحقوقه وطرقه ... ومشتملاته وما يعرف به ... بيعاً وشراً صحيحين شرعيين ... مشتملين على الايجاب والقبول من الطرفين والتسلم والتسليم من الجانبين بالتخلية الشرعية بثمن قدره ... المبيع ... غرش رائجة سلطانية ... [illegible] ... البائع المذكور ... [illegible] ... المشترين المذكورين ... على الوجه المشروع وذلك ... استحقاقه ... قيراط الباقية فيما ذكر ... المشترين المذكورين بالثلاث ... ذكر ... تمام جميع القطعة ... بما اشتملت عليه ارض وغراس وبناء ويتبع المبيع ... جميع الحصة الشائعة وقدرها ... قيراط من الاصل المذكور ... كل من ... الفاصل بينهما ... ذلك بارض ... خارج المدينة المذكورة ويتبع المبيع ... المقدم ... وصفقته ... الاصل المذكور ... المعقودة ... المدينة المذكورة المعلوم لكل من ...

المرقومات

منمرح ٤١٠

المعروض لسيادتكم

في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت قد ثبت شرعاً [illegible] بن حنا الكحيل [illegible] [illegible] الجعيا باقيا في ذمته [illegible] حسب [illegible] وان [illegible] الرسم [illegible] [illegible] [illegible] الامر [illegible]

ثاني عشر شهر ربيع الاول سنة اثنين وتسعين ومايتين والف ١٢٩٢

٤١١ المعروض لسيادتكم

في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت قد ثبت [illegible] بنت [illegible] [illegible] زوجها [illegible] بن [illegible] سعادة [illegible] الف [illegible] [illegible] الربعة الوف

[illegible] [illegible] شهر رجب [illegible] [illegible] وابيه السيد عبد القادر افندي [illegible] الحاج احمد [illegible] [illegible] على [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] افندي الاسير والسيد خليل [illegible] [illegible] [illegible] المرقومة [illegible] [illegible] [illegible] ما ذكر [illegible] لها

في ذمة زوجها [illegible] سعادة المتوفي المذكور لم تبريه منه ولم تحيل به احد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] في [illegible] السيد [illegible] بن [illegible] سعادة المرقوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكيفية [illegible] الامر [illegible]

[illegible] تركة المتوفي المرقوم والامر لمن له الامر تحريرا في خامس عشر شهر ربيع الاول سنة اثنتين وتسعين

ومايتين والف ١٢٩٢

٤١٢ المعروض لسيادتكم

هو انه في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت لدى هذا الداعي حضر موسى افندي [illegible] [illegible] افندي [illegible] [illegible]

[illegible] الخواجا يوسف بن عبد [illegible] الى بني مخازن في الارض الكائنة في زقاق [illegible] [illegible] [illegible]

بيروت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] سليم افندي وابراهيم افندي [illegible] [illegible] بنت [illegible]

[illegible] [illegible] الخواجا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المخازن [illegible] من جهة الشمال [illegible] [illegible]

[illegible] المقاسمة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مخازن [illegible] [illegible] المذكور [illegible] المخازن [illegible]

[illegible] موسى افندي [illegible] [illegible] المذكورين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الحدود [illegible] [illegible] [illegible] في الطريق الخاص المرقوم [illegible] [illegible] على ذلك [illegible] [illegible] الشيخ ابراهيم

افندي الاحدب والشيخ يوسف افندي الاسير [illegible] الى المحل المذكور [illegible] على الطريق الخاص والمخازن المذكورة

[illegible] موسى افندي والخواجا [illegible] المرقومين [illegible] [illegible] موسى افندي المذكور من فتح ابواب المخازن على

الطريق الخاص [illegible] [illegible] [illegible] موسى افندي المذكور [illegible] [illegible] فتح ابواب مخازنه

المرقومة حيث كان له حق [illegible] [illegible] [illegible] المخازن المرقومة [illegible] [illegible] الارض المتصلة بها من

جهتي الغرب والشمال من [illegible] [illegible] [illegible] والخواجا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] المرقومة بمبلغ معلوم بموجب حجة شرعية بيدهم مؤرخة في [illegible] [illegible] رجب [illegible] سنة احدى

وتسعين [illegible] [illegible] هذا الداعي وانه بموجب حجة المقاسمة التي جرت بين [illegible] المرقومين وبين موسى

افندي [illegible] المرقومين [illegible] [illegible] بان لكل منهم ان يفتح ابوابا على الطريق الخاص المذكور وحيث انه

[illegible] [illegible] في [illegible] التي [illegible] [illegible] فتح عليه ابواب مخازنه المرقومة [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] حجتي المقاسمة والبيع المذكورتين [illegible] [illegible] [illegible] المذكورين

الى فضيلتلو السيد محمد افندي مفتي بيروت مع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هذا السؤال

واطلعت على حجة المقاسمة [illegible] [illegible] في حجة المقاسمة ان المقسوم مخازن ودار وقطع اراضي [illegible]

للفريق الاول والفريق الثاني بعض مخازن وبعض قطع اراضي ودار [illegible] للفريق الثالث بعض مخازن

وقطع اراضي وانه قد بقي مشاعا بين الفرقاء الثلاثة جميع الطريق الخاص المتوسط بين قسمة الفريق الثاني

وبين قسمة الفريق الثالث وجميع الطريق الخاص القبلي ويكون بمساحته [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الثلاثة ان يفتح ابوابا [illegible] في الحجة المرقومة [illegible] ان لكل من المقتسمين الثلاثة المذكورين ان يفتح [illegible]

في الطبقة العليا المرقومين لا يحتمل ان يتحصل كل منهم الى حصته ورباع الاثلاث حصتهما من الدار وقطع الارض التي [illegible] بمجموعها وطريق [illegible] ولم يبق لها ارض يتوصلون لها لفتح الابواب بخلاف المشتري منهما [illegible] ومن يقوم مقامهما بفتح الابواب الى ما الشمال [illegible] من الباقي مجموعه وطريقه وليس للغربي [illegible] معارضته بسد الابواب المرقومة لتوقف الوصول بالفعل كما يعلم ذلك من كتب علمائنا الاعلام [illegible] دار السلام بسلام والحالة هذه والله تعالى اعلم [illegible]

ثم [illegible] على الحل المتنازع به [illegible] فضيلة المفتي الموما اليه فوجدت الامر كما ذكر [illegible] افندي [illegible] موسى افندي بان [illegible] المرقوم ان يفتح ابوابا على الطبقة [illegible] بمقتضى [illegible] كما افتى بذلك فضيلة مفتي المدينة الموما اليه [illegible] المرقوم بان [illegible] المذكور يجب ان يكون ستة اذرع بمقتضى مجلة الاحكام [illegible] ما يكمل [illegible] ثم يبني ما يليها، واعلمت ما هو الواقع والامر لمن له الامر تحريرا في الخامس [illegible] ربيع الاول لسنة اثنين وتسعين ومائتين والف ١٢٩٢

الموجبي [illegible] لسيادتكم

في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر السيد محمد بن [illegible] الوكيل الشرعي عن [illegible] وكالته [illegible] عليه وكالة [illegible] الوكيل [illegible] السيد محمد ابن الحاج محمد [illegible] والسيد [illegible] الحاج [illegible] الوارد [illegible] السيد [illegible] والسيد [illegible] وادعى الوكيل المذكور [illegible] السيد محمد [illegible] الوكيل الشرعي عن السيد محمد [illegible] المذكور [illegible] المجلس المزبور [illegible] زوجة [illegible] المدعى عليه في ذمة زوجها [illegible] وتسعة [illegible] فطلب ذلك منه [illegible] المدعى عليه المذكور عن ذلك اجاب منكرا ان يكون [illegible] المذكورة في ذمة زوجها [illegible] المرقوم [illegible] وكيلها المذكور فطلب من المدعي البيان الشرعي لاثبات [illegible] البينة [illegible] وطلب تحليف [illegible] المدعى عليه [illegible] المزبور [illegible] ان زوجته [illegible] المرقومة لا تستحق بذمته [illegible] مما ادعاه وكيلها المذكور [illegible] الوكيل المدعي المرقوم [illegible] فمنعت [illegible] المذكورة من التعرض [illegible] المرقوم بما ادعاه وكيلها المذكور [illegible] وكيلها [illegible] المرقوم واعلمت ما هو الواقع في الرابع [illegible] ربيع الاول سنة اثنين وتسعين ومائتين والف ١٢٩٢

الموجبي لسيادتكم

في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت قد ثبت لسليم [illegible] بذمة خليل بن ناصيف [illegible] ودعواه [illegible] خليل المرحوم ودعواه الايصال لم تثبت وحلف المدعي سليم المرحوم اليمين الشرعي واعلمت ما هو الواقع ليصدر الامر [illegible] والامر لمن له الامر تحريرا في [illegible] ربيع الاول سنة اثنين وتسعين ومائتين والف ١٢٩٢

[illegible] في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت [illegible] السيد محمد بن ابراهيم [illegible] وباع [illegible] الكائن [illegible] الوكيل [illegible] الشرعي [illegible] معلم [illegible] البيت [illegible] المشتري [illegible] الكائن [illegible] مدينة بيروت [illegible] المدينة [illegible] ٥٧ [illegible] ٢٠ [illegible] ٢٥ [illegible] المحدودة [illegible]

الباقي بعد تنزيل ... رسوم ... وصار ... ومشان كوهنه ... تحصيل ... بعد كمثال ... كرايات

١١ ... ١٧٠ ... ٤

... مجموعها

... ٤٤

الاخراجات

تجهيز وتكفين ... دلالية ... ثمن ارقه ... عائليه ... رسم قسمه ... رسم بيت المال ... مصاريف الاخراج

٢١ ... ١ ... ٢٥

الباقي

٧ ... ٢٥

ان المبلغ الباقي المرقوم صار وضعه في صندوق بيت المال بخزينة بيروت الظاهر والوارد حسب النظام صح

594

المعروض لسعادتكم

حرر انه في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت قد ثبت لدى ... بن ... صورة ... يوسف بن يعقوب ... اربعمائة قرش اجرة الفرن المعروف بحبيب التي هي عن الاربعة اشهر ابتداؤها شهر تموز وغايتها شهر تشرين الاول من السنة الحاضرة حسب اعتراف يوسف المرقوم ودعوى ... اجرة الشهرين ثم ... لكي اعلم ما هو الواقع لصدور الامر بالتحصيل والامر لمن له الامر تحريرا في اليوم الخامس من شوال سنة اثنين وتسعين ومائتين والف ١٢٩٢

595

حضر في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت لدى متوليه حضرة جرجس افندي ابن يوسف بن طنوس التويني البيروتي واقر بانه قد وكل الخواجا قسطندي ... التاجر اليوناني الغائب عن المجلس بان يبيع قطعة الارض الجارية في ملكه ... الكائنة في قصبة زفتة من اقليم مصر وبيان ما في ... وهو تسعة قراريط ... من اصل الاربعة وعشرين قيراطا من كامل الدار المعروفة ... الكائنة في القصبة المذكورة ... وقبض اجرتها ... وكذا ايضا بيع جميع قطعة الارض المعروفة ... الملاصقة للدار المذكورة وببيع جميع قطعة الارض المعروفة ايضا الكائنة في القصبة المذكورة من الدار المرقومة المعلوم جميع ما ذكر الحدود والجريات بيعا ... وقبض ثمنها ... وكالة مطلقة عامة مفوضة ... على قبول الوكيل المذكور ... ورضاه ... بالوكالة ... ذيله ... شرعيا وبالطلب ... في ... شوال سنة اثنين وتسعين ومائتين والف ١٢٩٢

... الحاكم

مكرم ... الشيخ ابراهيم افندي الاحدب | مكرم ... الشيخ ... افندي الادبس | السيد ... افندي ... الدربس | السيد ... افندي الكستي

596

في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت ... السيد محمد ابن السيد حسن بن علي شمله وادعى على الحاضر معه ابيه السيد حسن المذكور ... عليه ان ... بالعدد ... المرقوم ما يملكه وهو جميع الدكان الذي هو بلا سقوف المشتمل ... الكائن ... في محلة ... الجامع الشريف ... من مدينة بيروت ... من اصل الاربعة وعشرين قيراطا من كامل ... التي ... والتي ... في الجانب الغربي ... والمطبخ والتي ... الديوان والمربعات ... ابراهيم ... الكائنة ... بيعا ... وقبض ... شرعيا ... واقر ...

١٥٠

المذكورات مصادقة شرعية وبناء على ما ذكر حرر ما هو الواقع بطلبه [illegible]
في [illegible] جمادى الأولى سنة تسع وتسعين ومائتين وألف

[illegible]

في مجلس الشرع الشريف [illegible] مات الخواجا فضل الله بن جرجس بن ميخائيل [illegible]
[illegible]

[illegible]

في مجلس الشرع الشريف [illegible]
[illegible]

في [illegible]
[illegible]

[illegible] ... والف

في المجلس الشرعي ... [illegible] ... في سلخ جمادى الثانية سنة تسع وتسعين ومائتين والف

٥١ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت ... [illegible] ... وما تسعين ومائتين والف

٥٢ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت ثبت لسوسان بنت طنوس ابو كافرة العثمانية المعرفة بالتعريف الشرعي في ذمة ابراهيم ابن الياس بن حنا الادلبي العثماني خمسون ريالاً مجيدياً ديناً شرعياً بشهادة ... بن عبد الله القاعد وراحيل بنت نقولا بن عبد الله زيدان ومريم بنت ... خاطر المارونيين العثمانيين المعرفين بالتعريف الشرعي والمحكين ... بالورقة المستورة من الشيخ مسعود بن فرج بن ... والشيخ ... بن ... حبيش مختاري الدائرة الثانية من بيروت وعلمنا منهما ايضا ديناً عليه اعلم ما هو الواقع في ... في جمادى الثانية سنة تسع وتسعين ومائتين والف

٥٣ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر علي بن امين البني البيروتي العثماني واقر واعترف انه كان اشترى من عبد الحميد بن علي بن عبد الله عيتاني ... العثماني تسعة قراريط واربعة اسباع ونصف سبع القيراط شائعة من اصل اربعة وعشرين قيراط ... الكائنة في محلة ... خارج بيروت المشتملة على بناء ... يحدها ... وغرباً ... باثنا ... دفع ... ذلك ... مجيدية ... المكتوب ... صادقه ... عبد الحميد ... شرعيا وثبتاً عليه ... ما هو الواقع في ... جمادى الثانية سنة تسع وتسعين ومائتين والف

٥٤ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت ... [illegible]

والدم فهو الذي عليه توزيع هذا البيت المذكور ... مؤخره ... [illegible] ... واعلم ما هو الواقع في خامس جمادى الثانية سنة اثنتين وثلاثمائة والف

٦٧ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر الخواجه جرجس ... [illegible] ... الخواجه اسعد ... قسطنطين حبيب ... وشهد كل واحد منهما ... الاخبار ان من الجاري بملك الخواجه الياس ابن ميخائيل عبود ... قطعة الارض التي مساحتها ... الكائن بمحلة وادي ابو جميل خارج بيروت ... الطريق السالك ... البستان المفرزة منه ... الحدود المنقدرة ... بعشرة الاف قرش ... آلت اليه بالارث الشرعي ... وبالطلب تحرر ما هو الواقع في ... جمادى الثانية سنة اثنتين وثلاثمائة والف

٦٨ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر اسعد افندي ابن فاضل فياض والخواجه ... ابراهيم البنا ... وشهد كل واحد منهما ... بملك يوسف ابن فاضل فياض ... قطعة الارض ... الكائن بمحلة ... خارج مدينة بيروت ... ملك الخواجه ... اسعد مراد وميخائيل الكتفاني ... الطريق السالك ... ملك اسعد ... وجرجس ... الطريق ... المنقدرة قيمتها بخمسة الاف قرش آلت اليه بالشراء ... وبالطلب تحرر ما هو الواقع في ... جمادى الثانية سنة اثنتين وثلاثمائة والف

٦٩ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت بعد ان توفي سليم افندي ابن بطرس افندي البستاني ولم يعين وصيا مختارا على اولاده حبيب و ... وسعدى القاصرين عن درجتي البلوغ والرشد وقد احتاج الامر لنصب وصي عليهم فقد اقام ونصب من يملك نصب الاوصياء ... مولانا الحاكم الشرعي ... وصيا على القاصرين المذكورين جرجي افندي ابن الخواجه حبيب النقاش ... لمصالحهم ... ما فيه ... ولوازم الضرورية ... ذلك ... افندي ابن الخواجه حبيب ... سليم افندي ابن الخواجه ... وبنا عليه تحرر ما هو الواقع بالطلب ... في الرابع والعشرين من جمادى الاولى سنة اثنتين وثلاثمائة والف

مكرمتلو الشيخ ابراهيم افندي الاحدب	مكرمتلو الشيخ يوسف افندي الاسير	السيد مصطفى رشيد افندي ...	السيد محيي الدين ناظم	السيد يوسف ... محرر ...

٧٠ علم بيان تحرير وترقيم موجودات سليم افندي ابن بطرس افندي البستاني المتوفي ... عن ورثته ... زوجته ... اولاده ... منها حبيب ... وسعدى القاصرين عن درجتي البلوغ والرشد ... وقد تحرر ... الشرع الشريف ومعرفة كبار الورثة المذكورين وجرجي افندي ابن حبيب افندي النقاش الوصي المنصوب على القاصرين المذكورين ... والبيان تحرر ما هو الواقع في الرابع والعشرين من جمادى الاولى سنة اثنتين وثلاثمائة والف

مطبعة ...	مطبعة ...	حروف ...	طاولات ...	كتب ...	طاولات ...
٧٠٠	٥٥٠	٤٠٠	٤٠٠	١٠٠٠	٤٠٠

جمعا بكون ... ٤٢٠٠

ثلاثة قراريط ونصف ... من ... اربعة وعشرين قيراطا في كامل قطعة الارض الكائنة بمحلة زقاق البلاط ... مشتملة على ... منها ... ١٤٢٠

الاخراجات	تجهيز وتكفين ...	ثمن ورقة ...	قيمة	رسم قسمة	بكون الاخراجات
	...	٨ ٢٠	١٩ ٢٠	٨٠	١٠٨

الباقي ... ١٤٠٩٢ ... ١٤٠٩٢

وهو كان شتمية المحدود والمتروكة قيمتها بخمسة الاف قرش التي هي من ذلك ثلاثة قنطار لحصة الموجهة واجب … عشر حرف قيمها
الاكتفاء جبي جبي المذكور آل اليه ذلك بالارث عن عمه … ميخائيل بشير المرحوم منه الربع سنوات … وبالطلب تحرر ماهو
الواقع في تاسع ذي القعدة الحرام سنة اثنتين وثلاثمائة والف

٢ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت حضر السيد محمد ابن الحاج عبد الرحمن بيضون والشيخ كنعان ابن الشيخ شبلي جبيلي … الخواجا
حبيب بن بطرس شكري وشهد كل واحد منهما لطلب … الاخبار انه من الجاري بملك الخواجا الياس بن بطرس شكري
وتصرفه جميع قطعة الارض الكائنة بمحلة الغابة خارج بيروت المشتملة على ثلاث اوطة ومنتفعات … ماء وامنتها
يحدها قبلة الطريق السالك وشمالا املاك حبيب المذكور وتمامه ملك الخواجا سليم الجبيلي … تمامه ملك الخواجا
سليم المذكور وغربا باملاك الخواجا جرجس ضاهر الخوري وجميع قطعة الارض الكائنة بالمحلة المذكورة المشتملة على ثلاث
اوطة … التي يحدها قبلة ملك ورثة محمد الدبس وشرقا الطريق وشمالا الطريق السالك وغربا ملك الخواجا سليم الجبيلي
المذكور وغربا بالطريق العام وتمامه ملك … الارض … زوجته … المتحدرة قيمته
ذلك باجمعه … آل اليه ذلك بالارث عن ابيه المذكور والقاسمة … ورثته والاشياء بمال …
منه عشرين سنة وبالطلب تحرر ماهو الواقع في تاسع ذي القعدة الحرام سنة اثنتين وثلاثمائة والف

٢ في مجلس الشرع الشريف المعقود في محكمة لواء بيروت الابتدائية بحضور اعضائها حضر الخواجا جاجم بطاني بن توما … عربيه
العثماني الموجود بتعريف الخواجات نادوري بن … باكينيك … وفتح الله كينو … وجرجي بن … العثماني
العثمانيين العارفين به معرفة شرعية وكيل الخواجا … بن … العثماني الموجود بمدينة … في
بيع ما يملكه وهو جميع قطعة الارض … الكائنة بمحلة … من الطرف … بملك …
بنت … الطرف … الى … بيعا باتا … بما شاء من الثمن وقبضه وايصاله الى السيد
وكالته … قبول الوكيل ورضاه … وغب تحرير التوكيل المذكور … في … الضبط المحفوظ
في المحكمة الشرعية … عليه … باعضاء محكمة الابتدائية … ماهو الواقع في الثاني
عشر من ذي القعدة الحرام سنة اثنتين وثلاثمائة والف

٢٠ في الدار الجارية بملك ورثة ابراهيم بن جرجس … الكائنة بمحلة … داخل بيروت بحضور السيد يوسف افندي ابن
السيد خليل عز الدين المأذون بالخصوص الاتي من طرف الشرع الشريف وحضور السيد عبد الحميد بن احمد البابا
مختار المحلة المذكورة والخواجات جرجس بن ميخائيل النحاس … بن يوسف الحلواني … وسليم ابن
منصور … حضرت نظلة بنت ابراهيم … المذكور البالغة … العاقلة المعروفة بتعريف
الحاضرين المذكورين العارفين بها معرفة شرعية وقد وكلت الحاضر معها … الخواجا … في بيع
… بيعه ما يخصها من العقارات الكائنة بمدينة بيروت … المذكور …
… بما شاء من الثمن وقبضه وايصاله اليها وفي كل ما يتعلق بذلك … به التوكيل وكالة مطلقة
عامة … بالمواجهة قبولا شرعيا وبالطلب تحرر ماهو الواقع في عاشر
ذي القعدة الحرام سنة اثنتين وثلاثمائة والف

٢ في الدار الجارية بملك بني المحمصاني الكائنة بمحلة الدركاه داخل بيروت بحضور السيد يوسف افندي ابن السيد خليل عز الدين
المأذون بالخصوص الاتي من طرف الشرع الشريف وحضور السيد عبد الحميد بن احمد البابا مختار المحلة المذكورة
والسيد عبد اللطيف بن … والسيد مصطفى ابن الحاج حسن المحمصاني والحاج مصباح ابن الحاج محمد
المحمصاني حضرت نفيسة بنت الحاج حسن المحمصاني المذكور المعروفة بتعريف الحاضرين المذكورين العارفين
بها معرفة شرعية وقد وكلت زوجها السيد محمد علي ابن السيد عبد الرحمن … في بيع ما يخصها وهي
اربعة قراريط … من اصل الاربعة وعشرين قيراطا من كامل قطعة الارض الكائنة بمحلة البسطة خارج
بيروت المشتملة على اربع اوطة … يحدها قبلة ملك … بنت … ابي جاد …

قنديل كاز ... [illegible] ... نكول | ٢٠
قطعة ارض بمحلة [illegible] ... | ٢٠٠٠٠ | ١٠ ... ٢٠٤٥٠

الاخراجات

تجهيز وتكفين ... [illegible]	ولاية ...	قسم ...	ورقه ...	رسم ...	نكول	الاخراجات
٢٠ ٩	٢٠ ٤١	١٥	١١		١٠ ٦٧	

الباقي ... ٢٠٤٨٤

... [illegible] ... نخرج فرز العقار ... [illegible] ... ٤٨٤

ان المبلغ الباقي المذكور اعلاه صار قسمته بين الورثة على الوجه الآتي بيانه

نصيب ...	نصيب ...	نصيب ...	نصيب ...
١٠ ١٥٤	٢٥ ٧٦	٢٥ ٧٦	٢٥ ٧٦

... نصيب ... المذكور ... [illegible] ... كل منهما نصيبه واما نصيب القاصرين ... [illegible] ... وذلك ... الشرعي ... [illegible]

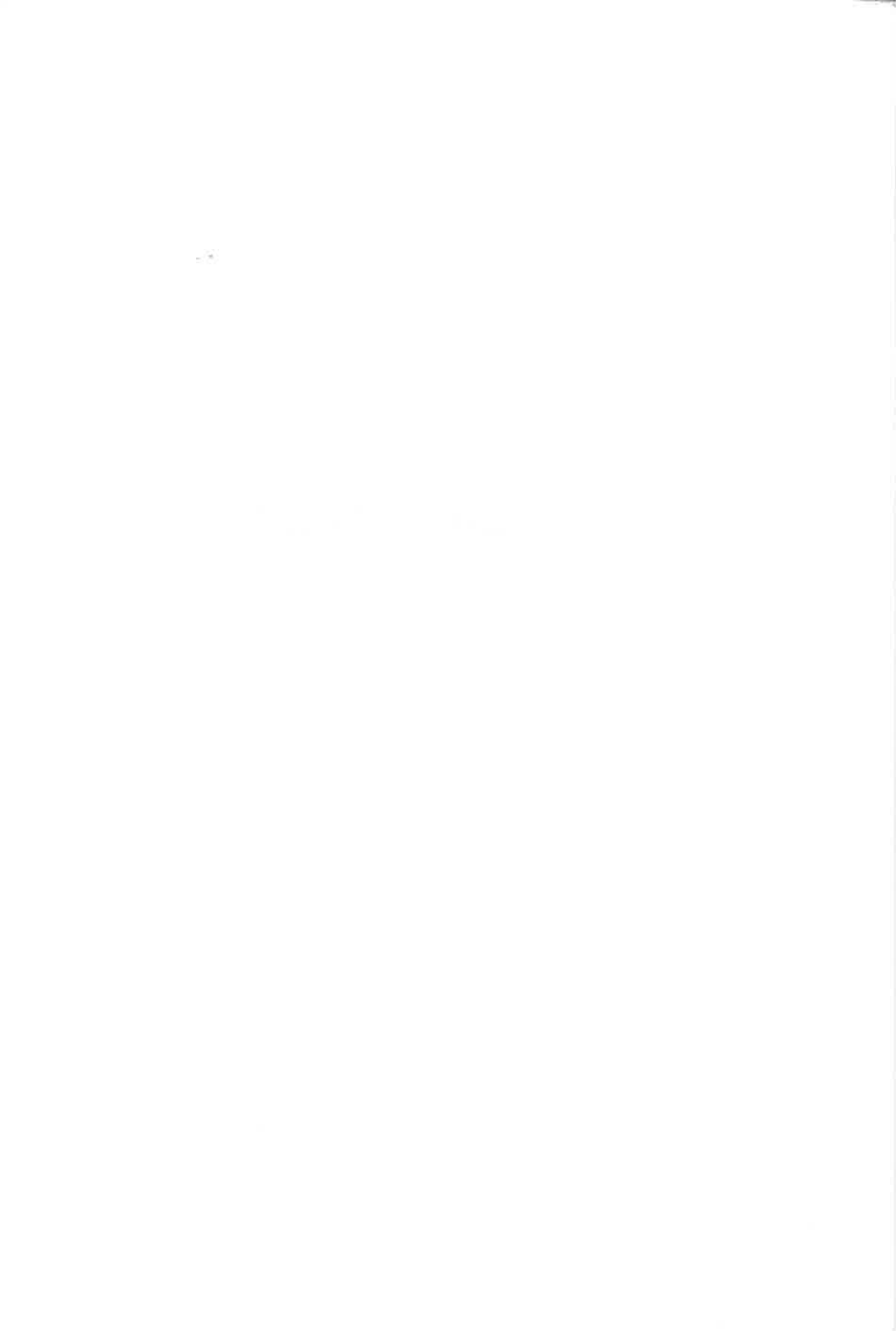
٨ في المكان ... [illegible] ... الحاج مصطفى ... [illegible] ... الكائنة بمحلة ... خارج بيروت بحضور السيد ... [illegible] ... خليل ... [illegible]
... من طرف الشرع الشريف ... [illegible] ... عبد القادر ... الحاج ... [illegible] ... والخواجات ... [illegible]
... [illegible] ... بنت خليل ... [illegible] ... المذكورين ... [illegible] ... شرعية ... [illegible]
... خليل ... ابراهيم ... [illegible] ... في كامل قطعة الارض ... [illegible]
الكائنة بالمحلة المذكورة ... [illegible] ... المذكور ... [illegible]
... [illegible] ... ومحمد ... [illegible] ... ولد ... [illegible] ... سهم ... [illegible]
... [illegible] ... صحيحة شرعية مقبولة ... [illegible] ... شرعاً ... [illegible]
الثامن ... [illegible] ... من جمادى الثانية سنة ثلاث وثلاثمائة والف

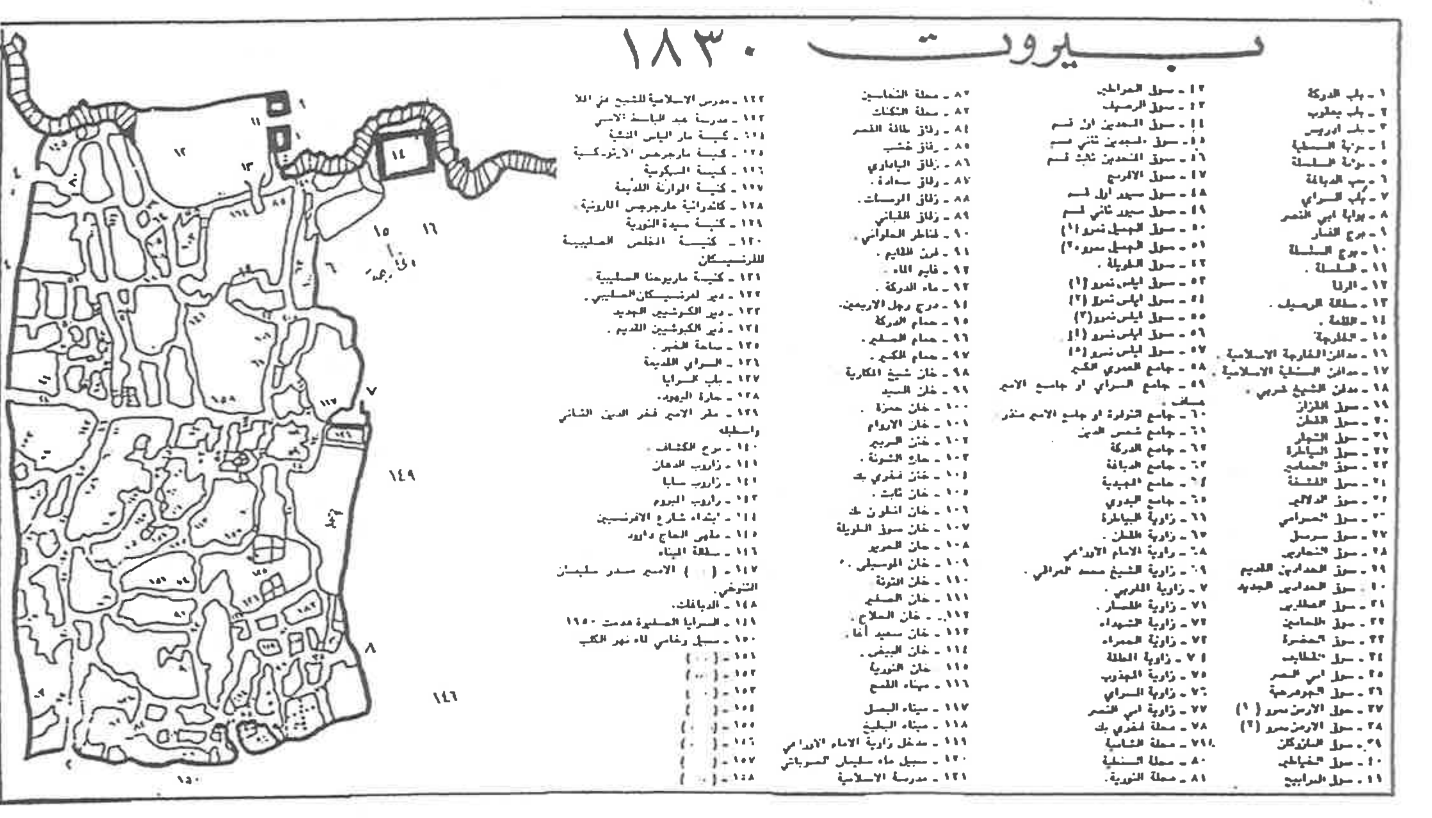
٨١ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت ... [illegible] ... عبد الرحمن ... [illegible] ... محمد ... [illegible]
... [illegible] ... ٣
... [illegible] ... الطالب ... [illegible] ... رجب الفرد سنة ثلاث وثلاثمائة والف

٨٠ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت ... [illegible]
... [illegible] ... خارج بيروت ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
الواقع في ... [illegible] ... رجب الفرد سنة ثلاث وثلاثمائة والف

٨ في مجلس الشرع الشريف بمدينة بيروت ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... خارج بيروت ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

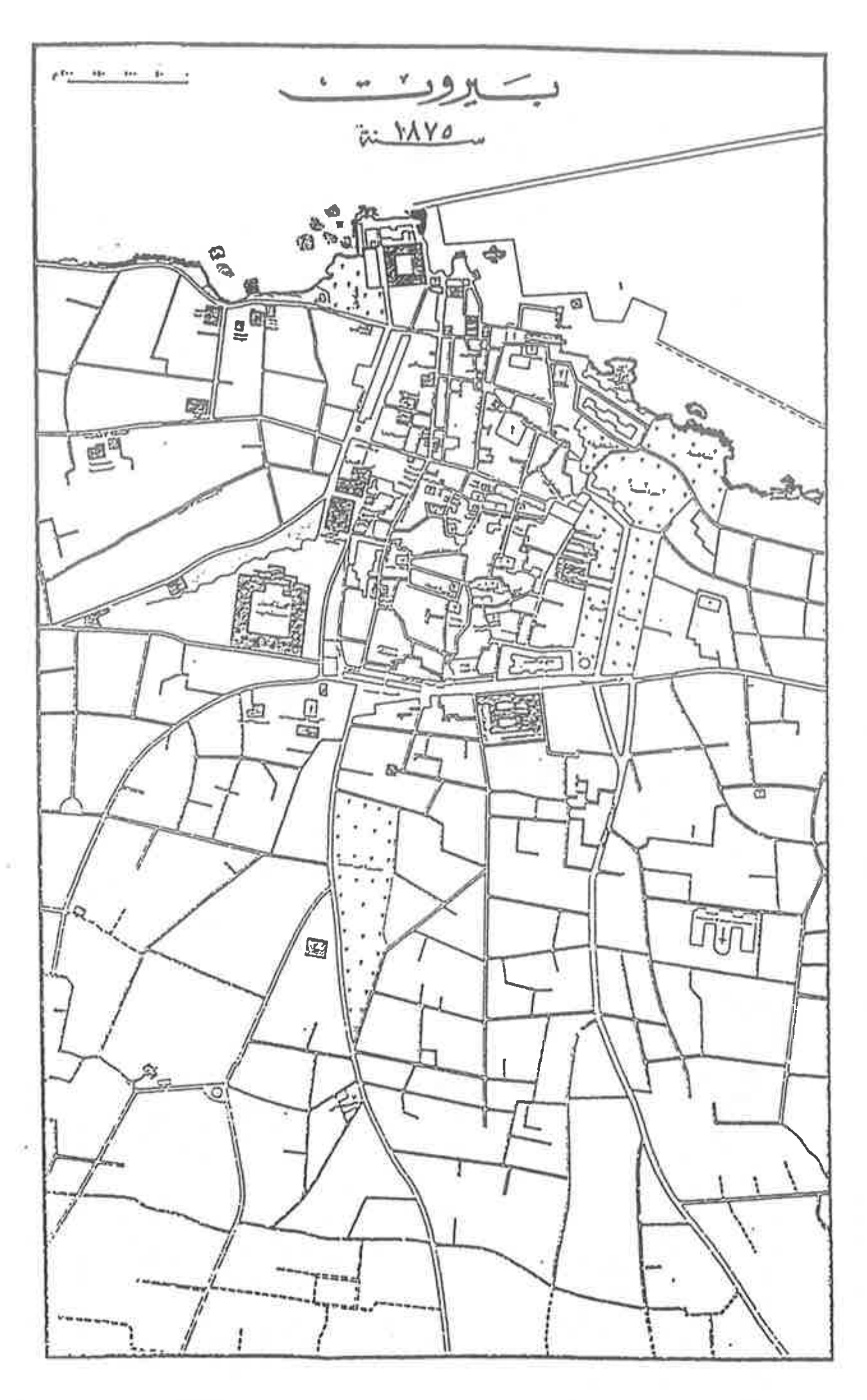
الخرائط والجداول





خريطة تحدد معالم ومناطق بيروت عام 1830 (عن داوود كنعان: بيروت في التاريخ)

خارطة بيروت القديمة ضمن السور رسم 1830 - من محفوظات الجامعة الأميركية في بيروت



خريطة تحدد معالم ومناطق بيروت عام 1875

(عن كتاب: بيروت: خرائط وصور)



خريطة تحدد معالم ومناطق بيروت مطلع القرن العشرين
(عن كتاب: بيروت: خرائط وصور)

الجدول الاول : السنة الهجرية والسنة الميلادية *

السنة الهجرية	التاريخ الميلادي بالنسبة للتاريخ الهجري (المبتدىء بواحد محرم)			عدد الايام التي انقضت من السنة الميلادية	اليوم الذي تبتدي به السنة الميلادية
١٢٣٢	٢١*	تشرين ثاني	١٨١٦	٣٢٥	س
١٢٣٣	١١	تشرين ثاني	١٨١٧	٣١٤	ث
١٢٣٤	٣١	تشرين أول	١٨١٨	٣٠٣	ل
١٢٣٥	٢٠	تشرين أول	١٨١٩	٢٩٢	ر
١٢٣٦	٩*	تشرين أول	١٨٢٠	٢٨٢	خ
١٢٣٧	٢٨	أيلول	١٨٢١	٢٧٠	س
١٢٣٨	١٨	أيلول	١٨٢٢	٢٦٠	ح
١٢٣٩	٧	أيلول	١٨٢٣	٢٤٩	ث
١٢٤٠	٢٦*	آب	١٨٢٤	٢٣٨	ل
١٢٤١	١٦	آب	١٨٢٥	٢٢٧	خ
١٢٤٢	٥	آب	١٨٢٦	٢١٦	ج
١٢٤٣	٢٥	تموز	١٨٢٧	٢٠٥	س
١٢٤٤	١٤*	تموز	١٨٢٨	١٩٥	ح
١٢٤٥	٣	تموز	١٨٢٩	١٨٣	ل
١٢٤٦	٢٢	حزيران	١٨٣٠	١٧٢	ر
١٢٤٧	١٢	حزيران	١٨٣١	١٦٢	خ
١٢٤٨	٣١*	مايس	١٨٣٢	١٥١	ج
١٢٤٩	٢١	مايس	١٨٣٣	١٤٠	ح
١٢٥٠	١٠	مايس	١٨٣٤	١٢٩	ث
١٢٥١	٢٩	نيسان	١٨٣٥	١١٨	ل
١٢٥٢	١٨*	نيسان	١٨٣٦	١٠٨	ر
١٢٥٣	٧	نيسان	١٨٣٧	٩٦	ج
١٢٥٤	٢٧	اذار	١٨٣٨	٨٥	س
١٢٥٥	١٧	اذار	١٨٣٩	٧٥	ح
١٢٥٦	٥*	اذار	١٨٤٠	٦٤	ث
١٢٥٧	٢٣	شباط	١٨٤١	٥٣	ر
١٢٥٨	١٢	شباط	١٨٤٢	٤٢	خ
١٢٥٩	١	شباط	١٨٤٣	٣١	ج
١٢٦٠	٢٢*	كانون ثاني	١٨٤٤	٢١	س
١٢٦١	١٠	كانون ثاني	١٨٤٥	٩	ث

عن كتاب: فريمان ـ جرنفيل: التقويمان الهجري والميلادي، ص 68 ـ 71)

الجدول الاول : السنة الهجرية والسنة الميلادية •

السنة الهجرية	التاريخ الميلادي بالنسبة للتاريخ الهجري (المبتديء بواحد محرم)	عدد الايام التي انقضت من السنة الميلادية	اليوم الذي تبتديء به السنة الميلادية
١٢٦٢	٣٠ كانون أول ١٨٤٥	٣٦٣	ث
١٢٦٣	٢٠ كانون أول ١٨٤٦	٣٥٣	ل
١٢٦٤	٩ كانون أول ١٨٤٧	٣٤٢	ر
١٢٦٥	٢٧* تشرين ثاني ١٨٤٨	٣٣١	خ
١٢٦٦	١٧ تشرين ثاني ١٨٤٩	٣٢٠	س
١٢٦٧	٦ تشرين ثاني ١٨٥٠	٣٠٩	ح
١٢٦٨	٢٧ تشرين أول ١٨٥١	٢٩٩	ث
١٢٦٩	١٥* تشرين أول ١٨٥٢	٢٨٨	ل
١٢٧٠	٤ تشرين أول ١٨٥٣	٢٧٦	خ
١٢٧١	٢٤ أيلول ١٨٥٤	٢٦٦	ج
١٢٧٢	١٣ ايلول ١٨٥٥	٢٥٥	س
١٢٧٣	١* أيلول ١٨٥٦	٢٤٤	ح
١٢٧٤	٢٢ آب ١٨٥٧	٢٣٣	ل
١٢٧٥	١١ آب ١٨٥٨	٢٢٢	ر
١٢٧٦	٣١ تموز ١٨٥٩	٢١١	خ
١٢٧٧	٢٠* تموز ١٨٦٠	٢٠١	ج
١٢٧٨	٩ تموز ١٨٦١	١٨٩	ح
١٢٧٩	٢٩ حزيران ١٨٦٢	١٧٩	ث
١٢٨٠	١٨ حزيران ١٨٦٣	١٦٨	ل
١٢٨١	٦* حزيران ١٨٦٤	١٥٧	ر
١٢٨٢	٢٧ مايس ١٨٦٥	١٤٦	ج
١٢٨٣	١٦ مايس ١٨٦٦	١٣٥	س
١٢٨٤	٥ مايس ١٨٦٧	١٢٤	ح
١٢٨٥	٢٤* نيسان ١٨٦٨	١١٤	ث
١٢٨٦	١٣ نيسان ١٨٦٩	١٠٢	ر
١٢٨٧	٣ نيسان ١٨٧٠	٩٢	خ
١٢٨٨	٢٣ اذار ١٨٧١	٨١	ج
١٢٨٩	١١* اذار ١٨٧٢	٧٠	ح
١٢٩٠	١ اذار ١٨٧٣	٥٩	ل
١٢٩١	١٨ شباط ١٨٧٤	٤٨	ر

الجدول الاول : السنة الهجرية والسنة الميلادية ٠

السنة الهجرية	التاريخ الميلادي بالنسبة للتاريخ الهجري (المبتدي بواحد محرم)			عدد الايام التي انقضت من السنة الميلادية	اليوم الذي تبتدي به السنة الميلادية
١٣٢٢	١٨*	اذار	١٩٠٤	٧٧	ج
١٣٢٣	٨	اذار	١٩٠٥	٦٦	ح
١٣٢٤	٢٥	شباط	١٩٠٦	٥٥	ث
١٣٢٥	١٤	شباط	١٩٠٧	٤٤	ل
١٣٢٦	٤*	شباط	١٩٠٨	٣٤	ر
١٣٢٧	٢٣	كانون ثاني	١٩٠٩	٢٢	ج
١٣٢٨	١٣	كانون ثاني	١٩١٠	١٢	س
١٣٢٩	٢	كانون ثاني	١٩١١	١	ح
١٣٣٠	٢٢	كانون أول	١٩١١	٣٥٥	ح
١٣٣١	١١*	كانون اول	١٩١٢	٣٤٥	ث
١٣٣٢	٣٠	تشرين ثاني	١٩١٣	٣٣٣	ر
١٣٣٣	١٩	تشرين ثاني	١٩١٤	٣٢٢	خ
١٣٣٤	٩	تشرين ثاني	١٩١٥	٣١٢	ج
١٣٣٥	٢٨*	تشرين اول	١٩١٦	٣٠١	س
١٣٣٦	١٧	تشرين اول	١٩١٧	٢٨٩	ث
١٣٣٧	٧	تشرين اول	١٩١٨	٢٧٩	ل
١٣٣٨	٢٦	أيلول	١٩١٩	٢٦٨	ر
١٣٣٩	١٥*	أيلول	١٩٢٠	٢٥٨	خ
١٣٤٠	٤	أيلول	١٩٢١	٢٤٦	س
١٣٤١	٢٤	آب	١٩٢٢	٢٣٥	ح
١٣٤٢	١٤	آب	١٩٢٣	٢٢٥	ث
١٣٤٣	٢*	آب	١٩٢٤	٢١٤	ل
١٣٤٤	٢٢	تموز	١٩٢٥	٢٠٢	خ
١٣٤٥	١٢	تموز	١٩٢٦	١٩٢	ج
١٣٤٦	١	تموز	١٩٢٧	١٨١	س
١٣٤٧	٢٠*	تموز	١٩٢٨	١٧١	ح
١٣٤٨	٩	تموز	١٩٢٩	١٥٩	ل
١٣٤٩	٢٩	مايس	١٩٣٠	١٤٨	ر
١٣٥٠	١٩	مايس	١٩٣١	١٣٨	خ
١٣٥١	٧*	مايس	١٩٣٢	١٢٧	ج

مصادر الدراسة

مصادر الدراسة

أولاً ـ وثائق سجلات المحكمة الشرعية في بيروت غير المنشورة:

1 ـ السجل 1259هـ.

2 ـ السجل 1259 ـ 1263هـ.

3 ـ السجل 1265 ـ 1269هـ.

4 ـ السجل 1275 ـ 1276هـ.

5 ـ السجل 1276 ـ 1278هـ.

6 ـ السجل 1279 ـ 1280هـ.

7 ـ السجل 1281 ـ 1282هـ.

8 ـ السجل 1282هـ.

9 ـ السجل 1283 ـ 1284هـ.

10 ـ السجل 1285 ـ 1286هـ.

11 ـ السجل 1286 ـ 1287هـ.

12 ـ السجل 1291 ـ 1293هـ.

13 ـ السجل 1299 ـ 1293هـ.

14 ـ السجل 1302 ـ 1303هـ.

15 ـ السجل 1308 ـ 1310هـ.

ثانياً ـ المصادر والمراجع العربية

1 ـ أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، المجلد الأول 1247هـ. منشورات الجامعة الأميركية في بيروت 1929.

2 ـ أسد رستم: آراء وأبحاث، الجامعة اللبنانية ـ بيروت 1967.

3 ـ إسماعيل حقي باشا (متصرف جبل لبنان): لبنان، مباحث علمية واجتماعية، جـ1، جـ2، نظر فيه: د. فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية ـ قسم الدراسات التاريخية ـ بيروت 1970.

4 ـ اغناطيوس الخوري (الأب): مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية 1767 ـ 1834، الطبعة الثانية دار الخليل جروس برس، طرابلس 1985.

5 ـ بيروت: 1875 ـ 1975 خرائط وصور، جامعة بيروت العربية ـ بيروت 1977.

6 ـ جون كارن: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، تعريب: رئيف خوري، منشورات دار المكشوف ـ الطبعة الثانية ـ بيروت 1948.

7 ـ حسان حلاق: الملامح العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في بيروت العثمانية ـ في ضوء سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ـ مجلة تاريخ العرب والعالم (بيروت)، العددان 81 ـ 82، تموز (يوليو) آب (أغسطس) 1985.

8 ـ حسان حلاق: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني ـ من خلال سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ـ بيروت 1985.

9 ـ حسان حلاق: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية ـ من خلال سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ـ الدار الجامعية ـ بيروت 1987.

10 ـ حسان حلاق: بيروت المحروسة في العهد العثماني، الدار الجامعية ـ بيروت 1987.

11 ـ حسان حلاق: بيروت المحروسة: بيروت الإنسان والحضارة والتراث، مؤسسة الحريري ـ بيروت 2002.

12 ـ د. حسين سلمان سليمان: بيروت ودمشق تحتلان مكانة صيدا وحلب الاقتصادية ـ من خلال الوثائق الفرنسية ـ مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 35، أيلول (سبتمبر) 1981.

13 ـ حنانيا المنيّر: الدر المرصوف في تاريخ الشوف، طبعة جديدة ـ بيروت 1984.

14 ـ د. خالد زيادة: الصورة التقليدية للمجتمع المديني ـ قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية ـ الجامعة اللبنانية ـ طرابلس 1983.

15 ـ داوود كنعان: بيروت في التاريخ، مطبعة عون ـ بيروت 1963.

16 ـ الكونت دومنيل دوبويسون: استحكامات بيروت وتحصيناتها القديمة، مجلة المشرق، العدد (9) بيروت 1922.

17 ـ الأب رفائيل نخلة اليسوعي: غرائب اللهجة اللبنانية ـ السورية، المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت 1959.

18 ـ د. سليم هشي: دروز بيروت: تاريخهم ومآسيهم ـ دار لحد خاطر ـ بيروت 1985.

19 ـ شفيق طبارة: آل طبارة، بيروت 1953 (منشورات المؤلف).

20 ـ شفيق طبارة: بيروت: سورها وأبوابها، أوراق لبنانية، م1، جـ6، حزيران (يونية) 1955.

21 ـ شفيق طبارة: معالم بيروت القديمة، أوراق لبنانية، م3، جـ1، كانون الثاني (يناير) 1957.

22 ـ صالح بن يحي: تاريخ بيروت (أخبار السلف من ذرية بحتر بن علي أمير الغرب بيروت) تحقيق: فرنسيس هورس اليسوعي، كمال الصليبي، دار المشرق ـ بيروت 1969.

23 ـ الشيخ طه الولي: تاريخ المساجد والجوامع الشريفة في بيروت، دار الكتب ـ بيروت 1973.

24 ـ الشيخ طه الولي: أبواب بيروت، المقاصد، العدد 21، كانون الثاني (يناير) 1984.

25 ـ الشيخ عبد الباسط الأنسي: دليل بيروت، تقويم الأقبال لسنة 1327هـ، 1324 ـ 1325 شرقي، 1909 ـ 1910 غربي، مطبعة الاقبال ـ بيروت 1327هـ.

26 ـ عبد الرحمن سامي بك: القول الحق في بيروت ودمشق (رحلة في اواخر القرن التاسع عشر إلى بلاد الشام، دار الرائد العربي ـ بيروت (نسخة مصورة 1981).

27 ـ د. عمر تدمري، د. فريدريك معتوق، د. خالد زيادة: وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس السجل الأول 1077 ـ 1078هـ، 1666 ـ 1667م. الجامعة اللبنانية 1982.

28 ـ فريمان جرنفيل: التقويمان الهجري والميلادي، تعريب: د. حسام الدين الآلوسي، وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد 1970.

29 ـ كامل الداعوق: علماؤنا، بيروت 1390هـ ـ 1970م، صيدا ـ طرابلس، البقاع، الطبعة الأولى، بيروت، 1390هـ ـ 1970م (لا ـ د).

30 ـ كريمسكي: رسائل من لبنان 1896 ـ 1898، دار المدى ـ بيروت 1985، بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين. تقديم وضبط: د. مسعود ضاهر، دار الهدى ـ بيروت 1985.

31 ـ الأب لويس شيخو: بيروت: تاريخها وآثارها، المشرق ـ بيروت 1945 (الطبعة الثالثة ـ دار المشرق بيروت 1993).

32 ـ محمد بيرم التونسي: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، م2، جـ5، المطبعة الأولى، الطبعة الاعلامية ـ مصر 1303هـ.

33 ـ الشيخ محمد عبد الجواد القاياتي: نفحة البشام في رحلة الشام، دار الرائد العربي ـ بيروت 1981.

34 ـ د. محمد عدنان البخيت (مع آخرين): كشاف إحصائي زمني لسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في بلاد الشام، مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية ـ عمان 1984.

35 ـ محمد علي باشا: الرحلة الشامية، دار الرائد العربي ـ بيروت 1981.

36 ـ هنري غيز: بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن ـ تعريب: مارون عبود، دار المكشوف ـ بيروت 1949 ـ 1950.

ثالثاً ـ الدوريات:

1 ـ أوراق لبنانية، م1، بيروت 1955.

2 ـ أوراق لبنانية (بيروت) م2، جـ2، جـ3، جـ5 و جـ6، جـ7، 1956.

3 ـ أوراق لبنانية (بيروت) م3، جـ1، جـ5، جـ6، 1957.

4 ـ تاريخ العرب والعالم (بيروت) العدد 35، أيلول (سبتمبر) 1981.

5 ـ تاريخ العرب والعالم (بيروت) العددان 81 ـ 82، تموز (يوليو) آب (أغسطس) 1985.

6 ـ المشرق (بيروت) 1933.

7 ـ المقاصد (بيروت) العدد الأول، 1981. العدد 7، 1982، العدد 15، 1983، العدد 21، 1984.

رابعاً ـ المراجع الأجنبية:

1 - Fouad Debbas: Beyrouth, Notre Memoire, Beyrouth 1980 (Naufal group).

2 - Said chehab Ed -dine, Geographie humaine de Beyrouth, Sorbonne 1953.

الفهرس



هذا الكتاب

كتاب جديد لمؤرخ بيروت المحروسة الدكتور حسان حلاق بعنوان «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدعاوى والتوكيلات الشرعية والقانونية للمسلمين والمسيحيين وللرعايا العثمانيين والأجانب في العهد العثماني» معتمداً على مصادر أساسية يأتي في مقدمتها وثائق ومستندات تنشر للمرة الأولى من وثائق سجلات المحكمة الشرعية في بيروت. وقد استطاع المؤلف أن يقدم معلومات جديدة مناقضة للمعلومات التقليدية التي كانت سائدة من قبل، وقد أثبت بالوثائق عمق العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين والرعايا العثمانيين. كما قدم الباحث معلومات ووثائق جديدة من خلال دراسة الموضوعات التالية: أثر موقع بيروت في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البيارتة، أثر سور بيروت وأبوابها في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في بيروت، الأبواب السبعة والعائلات السبع: الرؤية الاجتماعية والعائلية، دور قلعة وأبراج وميناء بيروت المحروسة في تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، دور وسائل الاتصالات والحركة التجارية في تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، الملامح الاقتصادية والاجتماعية في بيروت في القرن التاسع عشر، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين والرعايا العثمانيين والأجانب في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر. كما تضمن الكتاب نماذج من الوثائق التي تنشر للمرة الأولى، وخرائط وجداول وخاتمة.

وبكلمة موجزة، فإن كتاب المؤرخ الدكتور حسان حلاق المشار إليه كتاب وثائقي وعلمي وموضوعي يستحق أن يقرأ بجدارة لأنه يغني المكتبة اللبنانية والعربية.

الناشر



ISBN 978-9953-524-66-5

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع أول: بناية الزين - شارع القنطاري - مقابل السفارة الهندية
هاتف: 364561 (1-961+) هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3-961+)
فرع ثانٍ: سوديكو سكوير هاتف: 612632 (1-961+) - فاكس 612633 (1-961+)
ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان
E-mail: elhalabi@terra.net.lb - www.halabilawbooks.com